قاسيون

العدد 252
الخميس 21 تموز 2005
20 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (109130) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (2319927) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بعد أن رفعت الحكومة اليمنية أسعار الوقود بطلب من صندوق النقد والبنك الدوليين:

تظاهرات بالآلاف.. وشهداء في الدفاع عن لقمتهم وكرامتهم

اندلعت صباح يوم العشرين من الشهر الجاري في العاصمة صنعاء وفي غالبية المدن اليمنية، تظاهرات شعبية عفوية احتجاجاً على قرار الحكومة بخفض دعم أسعار الوقود في إطار برنامج الحكومة «الإصلاحي» الذي بدأ عام ١٩٩٥ بتأييد من صندوق النقد والبنك الدوليين.. بعد أن جرى رفع أسعار البنزين بنحو ١٠٠٪ وأسعار الديزل بنحو ٢٠٠٪.. وقد استخدمت السلطات الرصاص الحي في المواجهات لتفريق المتظاهرين مما أدى لوقوع العديد من شهداء اللقمة في «مواجهات الوقود»...

وقد انطلق المتظاهرون من الموقف الرئيسي للحافلات نحو مقر الحكومة، واتجه آخرون إلى مقر حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وكان الرد بإطلاق النار عليهم..

وما زالت التظاهرات مستمرة حتى ساعة إغلاق تحرير هذا العدد.. ■■

ص2: تشييع جثمان الأسير الشهيد هايل أبو زيد

ص5: استقبال حافل في حلب للوفد الأوربي المتضامن مع الشعب الفلسطيني

ص10 ـ 11: «قاسيون» في ندوة نقاشية حول قانون الأحزاب

الافتتاحية

لا خيار إلاّ الاستقواء بالداخل

يزداد تعقد الوضع في المنطقة، ويشتد الضغط على سورية خارجياً وداخلياً. فالوضع في العراق يسير إلى استعصاءات لا حل سياسياً لها، مما يزيد من احتمالات الصدامات الداخلية التي تسعى إليها قوات الاحتلال الأمريكية وتوفر لها الأجواء المناسبة. كما أن الوضع في لبنان وفلسطين ليس أحسن حالاً، ويسير في الاتجاه العام في المنحى نفسه، كما أن نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية تقلق الأمريكيين وربما لن يجدوا أنفسهم إلا أمام ضرورة ارتكاب حماقات جديدة.

هذا الوضع كله يدفع الإدارة الأمريكية الحالية لتحميل سورية نتائج ما يحدث في جوارها بسبب الاستعصاءات التي تواجهها المخططات الأمريكية، وهي تزيد الضغط سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وإعلامياً بهدف إجبار النظام في سورية على تقديم تنازلات يجري الاستفادة منها لتقويضه بطريقة تسمح بتغيير بنية الدولة والمجتمع، كما يحدث في العراق اليوم.

أمام هذا الوضع المتأزم لا يبقى أمام القوى الوطنية الحقة الموجودة في النظام وخارجه إلاّ طريق واحد وهو طريق الاستقواء بالداخل عبر الانفتاح عليه والاعتماد على قوى المجتمع لتحصين البلاد أمام المخاطر الكبرى التي تواجهها، والتي لم تواجه مثلها في العصر الحديث، وخاصة أن الضغوطات الداخلية تتصاعد وتأخذ أسوأ الأشكال التي توقعناها والتي تدخل في سياق ما سميناه سابقاً بالحل المركب للضغط على سورية، وهي ذات أشكال عديدة **اقتصادية يعبر عنها اتجاه قوى السوق الكبرى لتجيير مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي لصالحها، وسياسية تعبر عن نفسها بمحاولة زيادة مساحة بؤر التوتر الداخلية وإشعالها بهذا القدر أو ذاك، واجتماعية تستند إلى نقاط التصدع في المجتمع نتيجة المشاكل الموجودة فيه وخاصة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.**

أمام هذا الوضع، يبقى الطريق الوحيد لحماية الوطن والمواطن هو طريق الوحدة الوطنية وتعزيزها، فهي إن كانت تعاني من مشاكل، وليست على المستوى المطلوب، إلاّ أن أساسها موجود ويتطلب التطوير وليس الهدم.

وهنا يبرز اتجاهان خاطئان: الأول يهوّن والثاني يهوّل، فالأول يعتبر أن الأخطار ليست كبيرة إلى الدرجة التي تتطلب إجراءات استثنائية لاستنهاض قوى الشعب، والثاني يعتبر أن الأخطار هي قدر لا مرد له ويجب الانحناء أمامها والانصياع لها.

من هنا يرتدي أهمية كبرى سؤال: الوحدة الوطنية مع من ولماذا؟!.

لذلك إذا اتفق الوطنيون المخلصون أن الخطر هو العدوان الأمريكي ـ الصهيوني وهو ليس خطراً على نظام بحد ذاته، بل على الوطن كبنية دولة وعلى المجتمع كتركيبة تاريخية، وإذا اتفقوا أن لهذا الخطر مفرداته الداخلية المتمثلة بقوى الفساد الكبرى التي هي نقاط الارتكاز الأساسية للعدو الخارجي، لأصبح الجواب واضحاً: وحدة مع من ولماذا؟!

إن السياج الوحيد للدفاع عن الوطن هو سياج الجماهير الشعبية عماد الوحدة الوطنية التي بالدفاع عن لقمتها وكرامتها يتوفر الأساس الناجح للاستقواء بالداخل ضد مخططات الخارج مهما كان هذا الخارج قوياً. فالطرف الأضعف هو الطرف الأقوى إذا توفرت لديه الإرادة السياسية للمواجهة، والإرادة السياسية، كما برهنت تجربة التاريخ، ذراعها الوحيد هو الشعب وقوى المجتمع الحية المستعدة للتضحية إذا اقتنعت أن من يدير هذه العملية أهل للثقة عبر الممارسة العملية، لأنه يعبر عن مصالحها بالفعل وليس فقط بالقول.

وفي هذا السياق لا بد من التذكير أن إقرار مشروع الوثيقة الوطنية التي نشرتها «قاسيون» والتي كانت ثمرة ندوتين وطنيتين في عام ٢٠٠٤، أصبح ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل ولا عذر لأي تسويف أو مماطلة في قضية مصيرية من هذا النوع. فالهدف الذي يجب أن يسعى إليه الجميع هو تأمين كرامة الوطن والمواطن بعيداً عن أية حسابات شخصية أو حزبية ضيقة. ■■

شؤون عربية ودولية:

ص2: عملية ناتانيا: نحن موجودون.. والتهدئة قرار أمريكي..
ص3: عقود العراق بيد «هاليبرتون» لخمس سنوات
ص4: كيفيتاس: قضية اللاجئين آخر طبعة!
ص6: المال الأمريكي: بين المساعدات «الإنسانية» وصناعة الكمبرادور
ص7: روح غيفارا تطارد الصهاينة في بوليفيا

شؤون اقتصادية وعمالية:

ص12: جدل بين الاقتصاديين حول اقتصاد السوق الاجتماعي
ص13: من قطف ثمار الاصلاح في سورية؟
ص14: «قاسيون» في لقاء مع د. عصام الزعيم
ص15: رهان على رهان الدردري
ص16: آراء عمالية حول اقتصاد السوق الاجتماعي
ص17: الحكومة تفرط بالعمال بحجة ضغط النفقات
ص18: مصنع سكر دير الزور: عمره ربع قرن، ومعداته مستهلكة
ص19: هوامش حرفية بين السالب والموجب

آراء:

ص8: الواقعية المبتذلة والردة عن الاشتراكية في الفكر القومي..
ص8: رأي في مضامين الاصلاح وأسسه
ص9: الأساس الاجتماعي للتباعد الوطني-الديمقراطي..
ص9: الدولة والانتخابات في ظل الاحتلال..
ص9: صورة الأحزاب الفاعلة...

تشييع جثمان الأسير الشهيد هايل أبو زيد

شارك الألوف من أهالي الجولان العربي السوري المحتل، ومن الوفود من المواطنين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تشييع جثمان المناضل الشهيد هايل أبو زيد، ابن الجولان السوري المحتل، الذي قضى في سجون الاحتلال عشرين عاما، هي أكثر من نصف عمره، حيث توفي عن عمر ناهز الثامنة والثلاثين، إثر اصابته بمرض سرطان الدم (اللوكيميا)، وهو خلف قضبان السجن.

وقد عاشت قرى الجولان المحتل يومين من الأسى والحزن، قبل تشييع جثمان الشهيد، في قرية مجدل شمس، حيث اكتظت الساحة المركزية في القرية بالألوف الذين أشعلوا الشموع قرب تمثال سلطان باشا الأطرش.

ومنذ ساعات الصباح الباكر من يوم ٢٠٠٥/٧/٨ ، بدأت الوفود بالتقاطر إلى قرية مجدل شمس المحتلة، وقام الألوف بإلقاء النظرة الأخيرة على جثمان الشهيد في قاعة في مبنى الشام في القرية، ووصلت وفود من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن قرى الجولان المحتل.

ومن وفود من الداخل، كان وفد لجنة المبادرة، وعلى رأسه الشيخ نمر نمر، والشاعر نايف سليم، وغالب سيف، والأديب الوطني محمد نفاع، بالإضافة إلى وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وعلى رأسه النائب محمد بركة، رئيس مجلس الجبهة القطري، ووفد التجمع الوطني الديمقراطي، ووفد جمعية أنصار السجين ووفد جمعية أصدقاء السجين والمعتقل، والعديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية.

ووصلت أيضا عدة وفود من الضفة الغربية المحتلة، ومنها وفد مؤسسات القدس، وغيرها من الوفود.

وقد تحدث في حفل التأبين العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية، منهم النائب محمد بركة، رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والكاتب والأديب محمد نفاع، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وعبد اللطيف غيث، رئيس مجلس مؤسسة الضمير الفلسطيني لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والمحامي سعيد نفاع عن التجمع، ورجا اغبارية سكرتير حركة أبناء البلد.

وفي كلمته التأبينية قال النائب محمد بركة، إننا ننحني إجلالا أمام جسد الشهيد هايل ابو زيد المسجى بين أهله أبناء الجولان السوري المحتل، وننحني أمام القامة التي صمدت شامخة على تراب وطنها وفي سجون الاحتلال، أمام ظلم وتعسف الاحتلال الغاصب.

وأضاف بركة قائلا: إن أهلنا في الجولان أثبتوا أن بإمكان اليد النظيفة الوطنية أن تقاوم المخرز، مخرز الاحتلال والظلم، على عكس محاولات البعض الذي يسعى ليقنعنا أن توازن القوى في المنطقة ليس لصالحنا، وعلينا أن نقبل بسياسة الأمر الواقع، واقع الظلم والاحتلال.

وأكد بركة قائلا: إن أهالي الجولان، وعلى الرغم من قلة عددهم قياسا بما يواجهونه، نجحوا طوال السنين في كسر معادلة الخيانة والإحباط واليأس واثبتوا أن للصمود والكرامة مكانا في هذا الوطن.

وتابع بركة قائلا: إن المناضلين الذين رحلوا عنا، وأولئك الذين يواصلون المسيرة في الميدان وفي السجون يصرون على زراعة الأمل أمام المحاولات الحثيثة والدنيئة لبث اليأس من التحرر من الاحتلال.

وحيى بركة تلاحم النضال الفلسطيني والسوري في وجه الاحتلال الإسرائيلي، «فالاحتلال واحد والمصير واحد، ولا بد من زوال الاحتلال»، واختتم كلمته بقوله: «إننا نعاهدك يا هايل أننا على درب الكرامة والشرف والنضال سائرون».

وفي كلمته، قال الكاتب والأديب محمد نفاع، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي:

«أبى الاحتلال الصهيوني الغاشم إلا أن يقضي هذا الشهيد نصف عمره في عتم سجون الاحتلال، والنصف الآخر تحت الاحتلال الغاشم للجولان».

وانتقد نفاع تصريحات بلير عن قضية الحضارة العربية والاسلامية في أعقاب العمليات التفجيرية في العاصمة البريطانية لندن، (ومن بين هذه التصريحات، القول أن هذه التفجيرات، تدل على الفرق بين حضارتنا وحضارتهم، حضارتنا هي حضارة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وحضارتهم هي العنف والتخريب والإرهاب). وقال نفاع: «إن حضارتنا التي نعتز بها لا تتمثل بحضارة الملوك الخنّع الركّع الخضّع الخرّع، وإنما بالمناضلين من أجل الحق وضد الغزو والاحتلال».

وحيى نفاع في كلمته المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الاستعماري الأمريكي والإسرائيلي.

ووجه نفاع تحية إلى سجناء الحرية الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وإلى السجناء العرب في سجن غوانتانامو الأمريكي وغيره، وإلى سجناء الحرية في كل العالم، مؤكدا أن نهاية كل احتلال ظالم هي نهاية حتمية، وأن كل سجين ومناضل ضد الاحتلال والظلم والاستغلال، ما هو إلا شمعة مضيئة تدفع ببقايا الظلام نحو الهاوية.

الشهيد في سطور

- من مواليد قرية مجل شمس عام ١٩٦٨.
- انضم الشهيد في بداية العام ١٩٨٢ إلى خلايا النشاط الوطني في الجولان ومن مؤسسي حركة المقاومة السرية التي قامت بعدة أعمال عسكرية داخل الجولان ضد القوات الإسرائيلية.
- اعتقل الشهيد في ١٨\٨\١٩٨٥ وكان لم يبلغ حينها الثامنة عشرة وصمد في وجه جلاديه رغم شراسة التحقيق والتعذيب.
- رفض الشهيد مع رفاقه الوقوف لهيئة قضاة المحكمة أو الاعتراف بشرعيتها.
- ٢٠\٥\ ١٩٨٦ أصدرت محكمة اللد العسكرية حكمها الجائر بسجنه ٢٧ عاما.
- كان الشهيد الناطق باسم حركة المقاومة السرية على مختلف الساحات الاعتقالية.
- عام ١٩٩٤ أجريت له عملية جراحية نتيجة التهاب الأمعاء.
- تموز ٢٠٠٤ أجريت له عملية جراحية في عينه اليسرى.
- عام ٢٠٠٤ زار الشهيد مستشفى الرملة عدة مرات.
- في ٢٠٠٤/٢/٥ نقل الشهيد إلى مستشفى العفولة بعد أن تدهورت حالته الصحية بشكل كبير.
- في ٢٠٠٤/١٢/٦ نقل الشهيد إلى مستشفى رمبام في مدينة حيفا بعد اكتشاف الأطباء إصابته بمرض اللوكيميا (سرطان الدم).
- رفضت إدارة السجون خلال مكوثه في المستشفى نزع القيود من يديه ورجليه.
- في ٢٠٠٤/١٢/٢٠ استطاع محامو الدفاع انتزاع موافقة المحكمة بالإفراج عن أبو زيد بعد أن رفضت الطلب مرتين سابقتين.
- في ٢٠٠٥/١/٧ استقبل الجولان الأسير أبو زيد بعرس وطني.
- في ٢٠٠٥/٤/٤ أجريت للشهيد عملية زراعة النخاع ألشوكي بعد ملاءمة دماء شقيقه سامي مع دماء جسده.
- في ٢٠٠٥/٥/٢٧ يدخل أبو زيد إلى المستشفى مرة أخرى في وضع صعب.
- في ٢٠٠٥/٧/٧ عند الساعة الثالثة ظهرا رحل الشهيد هايل حسين أبو زيد عن عمر يناهز الـ ٣٨ عاما قضى منهم ٢٠ عاما داخل المعتقلات الإسرائيلية مودعا الجولان بأسطورة نضالية لم يعرف لها الجولان مثيلا من قبل. ■■

عملية ناتانيا: نحن موجودون ولا قرار للخروج عن التهدئة

الإعلام صور الحقيقة مقنعة
تهدئة في فلسطين بقرار أمريكي لتخفيف الضغط العراقي

تبادرت إلى أذهان المحللين السياسيين والمتابعين للوضع السياسي الفلسطيني عشرات الاسئلة عقب الفوضى التي حدثت بين حماس والسلطة الفلسطينية: هل هناك رابط حقيقي بين عمليتي حركة الجهاد الإسلامي والفوضى الحاصلة؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد اختلاف بالأجندات السياسية لكل طرف على حدة.. أم أن لكل حركة ما تريده؟.. أم أن القضية تتجاوز كل ذلك إلى الكثير من القضايا العالقة القديمة؟..هل سيتفجر الوضع؟ ما الذي تريده كل من هذه الحركات؟ وكلها أسئلة مشروعة.. إن بقيت في إطارها الموضوعي، إلا أن المشكلة الأكبر هو الفخ الذي وقعت فيه آلة الإعلام العربية ركضاً وراء تحليل وقراءة الخبر الغربية، فعملت تصوير الحدث ورسمه على مقاس المرحلة، وعلى مقاس ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حصده عقب هذه العمليات فجاء الخطاب المختزل بالشكل التالي : « مع اقتراب انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة للمرة الاولى منذ ٣٨ سنة.. حصلت هذه العملية واتبعها مجموعة من العمليات من قبل حماس لتأكيد وجودها، الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى تأخير العملية إن لم نقل تداعي العملية بأسرها» هذا الطرح المجتزأ الذي كتب بأقلام الكثير من المحللين وعلى لسان الكثير من العاملين في الحقل الإعلامي الغربي، حتى تجرأت جزيل خوري على سؤال مسؤول في حركة الجهاد الإسلامي في برنامجها بالعربي عدة مرات: ماذا كسبتم ماذا كسبتم... وكأن الحل الوحيد هو في الإنسحاب.

وحتى نستطيع قراءة الأحداث الحاصلة في الأيام القليلة الماضية حتى تاريخ إغلاق عدد جريدة قاسيون والتي انتهت بإعلان مصالحة بين حركتي فتح وحماس.. علينا أن نقرأ الأحداث دون فصلها عن محيطها التاريخي والجغرافي. فقد كانت المنطقة حبلى بالتغيرات خلال الشهور الأخيرة التي أعقبت اتفاق القاهرة وصولا إلى الأيام التي سبقت العمليات. فوفقاً لأرقام تقرير نشره لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني منذ تفاهمات شرم الشيخ في ٢٠٠٥/٢/٨ ارتكب الاسرائيليون ٨١٩٣ انتهاكاً، بينها ١٥٧٣ اطلاق نار، وسقط ٥٠ شهيداً، و٥٢٥ جريحاً، وهناك ١٣١٣ معتقلاً، و١٦٧٩ حاجزا، مع تدمير او تجريف ٣٣٨٠٣ دونمات من الاراضي الفلسطينية، كما نفذ المستوطنون ٢٧٢ اعتداء خلال الاشهر الخمسة الماضية.

وهذا يؤكد أن السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينين استمرت بنفس الشكل ، على كل الأصعدة وصولاً إلى تهويد مدينة القدس.

وقد اختصت حركة الجهاد بنصيبها من هذه الخروقات فاغتيل واعتقل عدد من أبرز كوادرها ومن جهة أخرى فقد أفرج الإسرائيليون عن ٩٠ فلسطينياً فقط وعلى دفعتين، أكثرهم انتهت الأحكام عليهم، ليس بينهم رجل واحد من الجهاد، وكان بين الشهداء منذ بدء التهدئة عشرة من الجهاد، و٣٥٠ رجلاً من المعتقلين.

الأمر الذي أدى إلى مجموعة من الردود التي قامت بها الحركة كانت عملية ناتانيا آخرها. أعقبت هذه الضربة مجموعة من الردود التي قامت بها حركة حماس الأمر الذي أدى إلى تصعيد بينها وبين قوى السلطة وأدى إلى تدهور الأوضاع في المنطقة، وأدت المواجهات إلى جرح خمسة من عناصر الحركة، واستشهاد طفلين وإصابة ستة عشر مواطناً، لتفتح كل من الحركتين نارها الإعلامية على الأخرى.

وفي هذه النقطة عادت الأزمة إلى ركنها الأساسي.. أي كأزمة صراع بين «الإدارة » الفلسطينية وحركة «حماس» – وليس المقصود بذلك صراعاً على السلطة- ولو لم تكن كذلك لكان طرح سؤال: لماذا لم تقع الصدامات بين «الجهاد» والسلطة هو الأهم.. وللتأكيد على هذه النقطة يجب التذكير بأن الجهاد لم تكن وحدها بالقرب من حماس في ردود الفعل على الاستفزازات الإسرائيلية.. فقد كانت الفصائل الأخرى حاضرة بما فيها الحركات العسكرية التابعة لفتح فلماذا تم الصدام مع حركة حماس على وجه التحديد ووجهت لها كل الاتهامات.

ما بعد ناتانيا قبل الانسحاب

الآن وبعد الإعلان عن اتفاق على إيقاف الحالة التي سادت بين حماس وفتح وإيقاف كل تبادل التهم عبر وسائل الإعلام عادت أسئلة ما الذي سيحصل بالهدنة والانسحاب وأسئلة تتعلق بعلاقات الفصائل الفلسطينية المسلحة مع السلطة.

فمن الخطأ التفكير بأن «حماس» أو الجهاد أو أي من القوى التي ترد على النار والانتهاكات الإسرائيلية تسعى إلى تعطيل «الانسحاب الإسرائيلي»، فهذه الحركات والقوى هي بحاجة حقيقية لهذا الانسحاب للكثير من الأسباب... إلاّ أن ما تريده هذه القوى وقد ورد غير مرة على ألسنة الناطقين بإسمها ومن مختلف التوجهات هو رفضهم القاطع للإمعان بسياسة إذلال الشعب الفلسطيني وجميع هذه القوى تؤكد أن الجيش الإسرائيلي يجب أن ينسحب تحت نار المقاومة وتؤكد على ضرورة تثبيت مفهوم أن المقاومة كانت السبب الرئيس في خروج هذه القوات المحتلة.. ورغم عن أنف شارون الذي صرّح أن جيشه لن يسحب تحت النار، لكن لامجال أمامه إلاّ أن ينسحب ..وعلى المقاومة الفلسطينية أن تؤكد للجميع أن هذا الانسحاب تم بشروطها هي وليس بشروط الأمريكيين الذين يصرون على شارون من أجل أن يتفرغوا في مساومتهم على الملف العراقي.

العدو من ورائكم والمفسدون من أمامكم

المعادلة الصعبة التي وقعت للمقاومة والتي تدركها تماماً تكمن في طبيعة وآلية الحكم المركبة في المنطقة ككل وفلسطين خاصة، فهي تدرك حجم المفسدين وقواهم في الداخل والتي تتآمر عليها و على قوت الشعب الفلسطيني وهذه القوى المفسدة مستعدة لفعل أي شيء كي تتمتع بسلطة على كيلومترات قليلة كي تنهب المزيد. ويدخل في المعادلة ذاتها السلطة المصرية التي ستتدخل بالوضع بشكل أكبر كلاعب أساسي وليس كشريك؟ فما هو الحل أمام القوى الوطنية الفلسطينية

وإن نحن استبعدنا سيناريو العام ٢٠٠٠ الذي استشرت فيه الاعتداءات الإسرائيلية بشكل كبير وأدى إلى تفجر الوضع فإن التهدئة مازالت في المنطقة الخضراء، فالظروف العالمية، والوضع الأمريكي في المستنقع العراقي ما زال قائماً. هذا المسار حسب أجندة حلفاء إسرائيل دين على إسرائيل أن توفيه. وستساعد أجهزة الأمن المصرية في الخلاص من كل المعوقات التي ستظهر في الأيام القادمة وستذللها تحت الضغط الأمريكي على رأس الهرم..

لقد أثبتت حركات المقاومة أنها ليست في موقع الضعف، فهي تملك من القوة ما يجعلها قادرة على استئناف المواجهة مدركة أن إسرائيل فشلت، وبالتالي سيفسح بالمجال للتهدئة وستستمر على هذا المنوال الى ان يأتي موعد الانسحاب الاسرائيلي في آب المقبل. حيث سترتسم معالم مرحلة جديدة من الصراع عقبه وبالتالي ستقاتل المقاومة الفلسطينية من أجل خطوط تماس اقرب إلى عمق أراضي ٤٨، وستكون أكثر قدرة على إصابة الأهداف.

ليست أحداث فلسطين مفصولة عن الأحداث التي تجري في دول الجوار وبالتالي فإن أي تطور في المنطقة قد ينعكس على حركات المقاومة في الداخل الفلسطيني لتتحرر من نير التلدخلات والحسابات السياسية التي سمحت لشارون وحلفائه بالتبجح خلال الفترة الماضية بانسحابه من غزة وكأنه أحد أبطال العصر.. ولا أحد يرتضي الشروط المذلة التي تفرض على الشعب الفلسطني كل يوم. ■■

الانتحار هو سبب الموت الأول في جيش الاحتلال الصهيوني!

أفادت مصادر صهيونية أنه منذ بداية العام ٢٠٠٥، أقدم على الانتحار ١٦ جندياً من جنود الجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ومثل العام الماضي فإن الانتحار هو سبب الموت الأول في الجيش. وينتحر جندي واحد في المعدل كل أسبوعين. ويزيد عدد الجنود المنتحرين عن عدد القتلى في الحملات العملياتية أو في حوادث الطرق أو في التدريبات أو أي سبب آخر.

وللمقارنة، بحسب المصادر، ففي العام ٢٠٠٤ خسر الجيش في التدريبات جنديين، وخسر ثلاثة جنود في حوادث عملياتية، وخمسة جنود في حوادث طرق بمركبات عسكرية بالإضافة إلى ١٨ جندياً في حوادث طرق أثناء العطل في مركبات خاصة. وفي العام نفسه أقدم ٢٨ جندياً على الانتحار، وقتل ٤٠ جندياً في نشاطات عملياتية. أما في السنوات السابقة فقد زاد عدد الجنود المنتحرين عن عدد القتلى في العمليات العسكرية.

ومثل السنوات السابقة، لم تصل معظم حوادث الانتحار إلى الجمهور، ولا يقوم الناطق بلسان جيش الاحتلال بالنشر عن حوادث الانتحار. وفقط حالات قليلة منها تصل إلى وسائل الإعلام تنشر في الصفحات الخلفية للصحف وغالباً بدون أسماء. ■■

حول منح الفلسطينيين جنسيات عربية
43 ٪ لايوافقون أبا مازن

أجرى المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي استطلاعاً للرأي دار حول ردود أفعال الفلسطينين عقب تصريحات أبو مازن بمنح الفلسطينيين جنسيات عربية..وكان الاستطلاع قد أظهر معارضة الفلسطينيين لتصريحات الرئيس محمود عباس (أبومازن) حول تجنيس الفلسطينيين وتأييدهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة.

أعدّ الدكتور نبيل كوكالي الإستطلاع، وجرى وشمل عينةً عشوائية حجمها ٨٢٠ شخصاً، يمثّلون نماذج سكانية من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة فوق سن ١٨ عاماً. وقال الدكتور كوكالي، مدير المركز، إنّ أهم ما جاء في هذا الاستطلاع أنّ أغلبية الجمهور تؤيّد حكومة وحدة وطنية مؤقتة، وأنّ ٤٣.٩٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أنّ تصريحات أبومازن بخصوص منح الدول العربية جنسيات للاجئين الفلسطينيين تهدف إلى التقليل من مبدأ حق العودة، بينما رأى ٣٨.١٪ فيه تسهيل الأمور الحياتية للفلسطينيين في تلك الدول، و١٦.١٪ حق امتلاك جنسية ثانية، في ما ان ١٠.٩٪ أجابوا «لا أعرف».

وأيد ٦٢.٧٪ من المستطلعين تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، في حين أيّد ٣٢.٦٪ تشكيل لجنة لإدارة غزة، وتردّد ٤.٧٪ عن إجابة هذا السؤال. ■■

العراق.. إلى أين؟!...

لا يمر يوم منذ دخول قوات التحالف إلى العراق دون مواجهات بين الشعوب وإداراتها السياسية، إلاّ أنه اليوم واكثر من أي وقت مضى تزداد حدة هذه المواجهات، حيث أصبح من الواضح والجلي لكل العالم حجم الخطأ الذي أوقعت الإدارة الامريكية نفسها وشركاءها فيه.

فقد كشف استطلاع حديث ارتفاع أعداد الأمريكيين الذين يعتقدون أن حرب العراق جعلت من الولايات المتحدة أكثر عرضة لهجمات إرهابية. ويأتي هذا الاستطلاع عقب التفجيرات التي شهدتها العاصمة البريطانية، حيث رجح ١٢ في المائة من المستطلعين وقوع هجمات إرهابية في الولايات المتحدة خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وكانت شريحة من المشاركين في استطلاع أجري في يونيو/حزيران الماضي، بلغت ٤ في المائة، قد رجحت وقوع هجمات إرهابية في بلادهم. ليقفز هذا الرقم إلى ٥٤ في المائة، من ٣٩ في المائة في استطلاع سابق... مؤكدين بذلك أن حروب الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من تعرض بلادهم للخطر.

ورغم ذلك على ما يبدو أن الآلة الإعلامية الغربية في الولايات المتحدة والحجج التي تسوقها الإدارة الأمريكية قادرة على إقناع البعض .. فمن المشاركين في الاستطلاع، يعتقد ٤٠ في المائة أن حرب العراق جعلت الولايات المتحدة أكثر أمناً، وذلك بتراجع من ٤٤ في المائة في استطلاعات سابقة. أما عن جدوى الحرب، فقد تراجعت نسبة الأمريكيين الذي يعتقدون أن الأمر جدير بالتضحيات من ٤٦ في المائة إلى ٤٤ في المائة، مقابل ٥٣ في المائة تعتقد أنها لا تستحق العناء .أما من سيفوز في الحرب في النهاية فقد تأثرت النتائج أيضاً بالكثير من الأمر فجاء رأي ٣٤ في المائة من المستطلعين أن النصر سيكون حليف الولايات المتحدة وحلفائها، مقابل ٤٤ في المائة رأت أن الغلبة لن تكون لأي من الفريقين...

مدير سابق لوكالة الاستخبارات يتحدث

ولا تأتي نتائج هذه الاستطلاعات من الهواء ففي أحد اللقاءات قال دوجلاس فيث وكيل وزير الدفاع الأمريكي إن عدد القوات التي قامت بغزو العراق ربما كان أقل من المطلوب. وهذا يدل بشكل كبير على عدد الخسائر التي يتكبدها الجيش الأمريكي في العراق وتراجع معنوياته بشكل كبير.. وأضاف في مكان آخر من الحوار أن الولايات المتحدة أرجأت أيضا نقل السلطة إلى مسؤولين عراقيين، كما لم تنتهز الفرصة لتدريب المنفيين العراقيين قبل الحرب لمساعدة الولايات المتحدة، في إشارات إلى الكم الكبير من المسؤولين العراقيين الذين جاؤوا على متن الدبابات الأمريكية وخذلوها لعدم كفاءاتهم.

وكان قد أعلن عن استقالة فيث من منصبه في يناير كانون الثاني، وباعتباره من صقور الإدارة الأمريكية، فإنه يعتبر من القوى الدافعة وراء السياسة الأمريكية في العراق.

وبالتوازي مع نتائج الاستطلاعات وحديث المسؤول الأمريكي نشرت وسائل الإعلام تصريحات ل جون دويتش وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية أن الولايات المتحدة يجب أن تنسحب بسرعة من العراق لتجنب المزيد من الخسائر وتمتنع بعد الان عن استخدام قوتها العسكرية لفرض قيمها الخاصة على بلد آخر.

واوضح دويتش أن الوجود العسكري الاميركي في العراق يضر بالعلاقات الأميركية في العالم العربي ويحول الاهتمام عن "تحديات امنية مهمة" اخرى ويضعف الجيش الاميركي.

وكان دويتش قد عمل مساعدا لوزير الدفاع الاميركي بين ١٩٩٤ و١٩٩٥ قبل ان يتولى ادارة السي اي ايه في ١٩٩٥ و١٩٩٦ . واضاف في مكان آخر أن الذين يعتبرون ان على الولايات المتحدة ان تبقى في العراق "لان انسحابا سابقا لاوانه (..) سيسدد ضربة الى مصداقية الولايات المتحدة في العالم، عليهم ان ياخذوا بالاعتبار احتمال ان نفشل في تحقيق اهدافنا في العراق ونتكبد خسارة تتخطى مصداقيتنا في نهاية الامر" .

"حسنات ومساوئ"

وتأتي هذه التصريحات واللقاءات في وقت تتزايد فيه الانتقادات الموجهة إلى الجيش الأمريكي بأن قواته الموجودة حاليا في العراق والتي يبلغ قوامها ١٣٥ ألف جندي أصغر من أن تواجه الهجمات المسلحة التي يشهدها العراق حاليا .. ■■

شريط إخباري

قصف المقدسات

نقلت وسائل الإعلام عن السناتور الجمهوري كولورادو توم تانغريدو، إن واشنطن قد تدمر المواقع الإسلامية المقدسة، إذا قام الإسلاميون بهجمات بأسلحة نووية ضد الولايات المتحدة.

وجاء حديثه هذا في رده على سؤال في مقابلة مع إذاعة أمريكية وكان جوابه بمنتهى الصراحة : «حسنا، ماذا إذا قلت شيئا مثل انه إذا حدث هذا الأمر في الولايات المتحدة ونحن قررنا أن هذا من فعل المتطرفين والمتشددين الإسلاميين، أنت تعرف، يمكننا تدمير مواقعهم المقدسة».

وعندما سؤله أكان يقصد بذلك مكة قال «اجل».

تشكيك بمصداقية محققي الأمم المتحدة

بعد انتهاء التقرير الأول للتحقيق في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.. وربط الكثير من خيوط القضية مع سورية بدأت بعض المعلومات تتكشف عن اللجنة ومن قادها مما قد يضع الكثير من الأسئلة عليها.. فقد ترأس اللجنة رئيس الشرطة الايرلندية " بيتر فيتزجيرالد"، والذي اشتغل لصالح الأمم المتحدة في ناميبيا (١٩٨٩-١٩٩٠)، وفي السلفادور (١٩٩١) ثم في البوسنة(١٩٩٦-١٩٩٧).وكان قد حرر أيضا في أكتوبر٢٠٠٣، الجانب التقني من تقرير "مارتي دو ميللو". وكانت استنتاجاته قد أدت إلى انسحاب كل الموظفين الأمميين تاركين بذلك المجال حرا لقوات التحالف.

وخلال عمله في لبنان، عمل برفقة مساعده "بات ليهي" والذي شغل منصب مقتصد في المهمات الدولية. وهذا الأخير كان قد اتهم من قبل السلطة الفلسطينية عام٢٠٠٢، بتهمة التهوين من جرائم الجيش الإسرائيلي في تقرير قدم الى الأمم المتحدة عقب عملية تدمير مدينة جنين.. فما الذي كان سيصل إليه التحقيق؟!.

مقاطعة أمريكية لوزراء المقاومة

أكدت وزارة الخارجية الاميركية انها لن تتعامل مع وزراء من «حزب الله» في الحكومة اللبنانية الجديدة. وقال المتحدث باسم الخارجية الاميركية بأن الإدارة الأمريكية بكل توجهاتها لن تتعامل مع أي وزير من الوزراء المكلفين من حزب الله في الحكومة اللبنانية القادمة». وذكر ضارباً بعرض الحائط بدعاوي الأمريكيين الديمقرايطية بأن الانتخابات اللبنانية عبرت عن رغبة اللبنانيين، لكن واشنطن ما زالت تعتبر «حزب الله» منظمة إرهابية ولن يتغير موقفها.

دعوة أمير قطر إلى إسرائيل

وجه رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون، دعوات إلى الكثير من زعماء دول العالم للمشاركة في إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين. ومن بين المدعوين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. إضافة إلى الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والعاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الأميركي جورج بوش، وسلفه بيل كلينتون وزوجته، وزعماء فرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا وايطاليا.. وغيرها من الدول.

تفريغ القدس من العرب!

في خضم دعوته للإسراع ببناء الجدار العنصري، الذي يدعي الكيان الصهيوني إنه يهدف لمنع الفدائيين من الوصول إلى المدن الإسرائيلية. وافقت حكومة الكيان الصهيوني على خطة ستؤدي إلى عزل نحو ٥٥ ألف فلسطيني من سكان القدس عن أماكن العمل والمدارس والمستشفيات في المدينة بعد استكمال الفاصل الأمني الذي تبنيه إسرائيل حاليا .

وحدد مجلس وزراء الكيان الصهيوني موعدا لاستكمال الفاصل حول القدس، والذي سيعزل أكثر من خمس السكان الفلسطينيين عن المدينة التي يريدونها عاصمة لدولتهم المستقبلية، وفقا لرويترز.

وقال نائب رئيس وزراء الكيان الصهيوني للصحفيين "لن يكون سوى ٥٥ ألف شخص، هم جزء صغير من سكان شرق المدينة، على الجانب الاخر من الفاصل وستقدم لهم تسهيلات مريحة لعبوره." ■■

آلاف المدنيين حصدهم «الحلفاء»

قامت مجموعة من الهيئات قبل فترة بإعداد دراسة دولية حول الحرب في العراق وجاءت الأرقام مذهلة رغم خضوعها للكثير من المقاييس التي قد تخفي خلفها الكثير من الحقائق.

فقد ذكرت هذه الدراسة أن أعداد الضحايا المدنيين العراقيين الذين سقطوا خلال عامين من أعمال العنف في العراق، يصل إلى ٢٥ ألف مدني قتلوا خلال الفترة من ٢٠ مارس (آذار) ٢٠٠٣ و١٩ مارس (٢٠٠٥)، من بينهم ٢٠٪ من النساء والأطفال.

وبين التقرير الذي اعدته مؤسسة تطلق على نفسها « عراق بودي كاونت»، بالتعاون مع مجموعة «أكسفورد ريسيرش» أن الإحصائية اعتمدت على أكثر من ١٠ آلاف تقرير نشرتها وسائل الإعلام في الفترة المعنية، مشيرا الى ان ٢٤ ألفا و٨٦٥ مدنيا قتلوا، نصفهم من بغداد، بواقع ٣٣ قتيلا كل يوم.

كما وأشارهذا التقرير إلى أن معظم القتلى سقطوا في تفجيرات مباشرة، منهم ٨٢٪ من الرجال البالغين، و٩٪ من النساء البالغات، و١٠٪ تحت سن ١٨ ، و٠.٥٪ من الأطفال الرضع. وسجلت مدينتان هما بغداد والفلوجة أعلى نسبة. وأوضحت الإحصائية أن القوات الأميركية قتلت وحدها نحو ٣٧٪ من إجمالي الضحايا المدنيين. ■■

عقود العراق بيد «هاليبرتون» لخمس سنوات

ذكرت مجموعة من الخبراء الروس إن الحديث عن منح للعراق، يشبه نكتة على الطريقة الاميركية، ولفتت مجموعة من هؤلاء الخبراء في حديث لإحدى الصحف الغربية إلى أن صندوق تنمية العراق الذي تأسس في مايو من العام ٢٠٠٣ بقرار مجلس الامن الدولي «لم يحقق للعراقيين غير ملفات ضخمة من التلاعب والفساد بلغ حجمها مليارات الدولارات».

ويلفت الخبير الى أن الصندوق الذي عهدت ادارته الى بول بريمر الحاكم المدني الاميركي السابق في العراق تصرف بأموال الصندوق «بطريقة أقل ما يقال عنها إنها لم تخضع لأي رقابة، بل إن مبلغ مليارين و٥٠٠ مليون دولار اختفى في يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، وهو ما يعرف بيوم تسليم السيادة الى العراقيين دون أن يظهر للمبلغ الضخم أثر حتى الان».

ويضيف «تصرفت ادارة بريمر بالأموال العراقية على هواها دون حسيب أو رقيب وخالفت بذلك نص وروح قرار الأمم المتحدة الذي طالب بالشفافية الكاملة في التصرف بأموال الصندوق». وفي مكان آخر من الحوار يشير الخبير أن ادارة بريمر ووزير الدفاع رامسفيلد تزعم انها انفقت قرابة ٩ مليارات دولار على مختلف الوزارات العراقية «لكن لا توجد وزارة عراقية واحدة تؤكد انها تلقت اي مبلغ حتى للحاجات الضرورية وهو

الأمر الذي أقرته لجنة التحقيق لاحقاً».

كما ويؤكد الخبير أن البنتاغون وبأمر من الوزير رامسفيلد يرفض تقديم الكشوفات المطلوبة للتعرف على الكيفية التي صرفت فيها الأموال العراقية التي يقدرها الخبراء بأكثر من٢٢ مليار دولار «تبخرت في هواء بغداد الساخن ومن المستحيل معرفة مصيرها»، على حد تعبير الخبير الروسي، الذي قال ان القوات الاميركية تمنع الشركات الروسية من تأجير مكاتب في المنطقة الخضراء «المنطقة الوحيدة في بغداد ربما التي تتمتع بقدر من الامن لا يتوافر في عموم العراق مما يجعل عمل الشركات الروسية في العراق من المستحيلات في المدى القريب المنظور على الاقل».

وذكر الخبير معلومات باتت مشهورة مؤكداً على صحتها .. أهمها أن شركة هاليبرتون وفروعها مثل (كيلوغ براون اند روت) تستحوذ على أغلب العقود في العراق, ويقول «سنّ بريمر قانونا يحمي مصالح هاليبرتون وشقيقاتها في العراق لخمس سنوات بمعنى أن لا أحد يملك صلاحية فسخ العقود بما في ذلك الحكومة العراقيةالمنتخبة». ■■

تزوير في الانتخابات العراقية

شرعت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، في تنفيذ خطة سرية للسعي للتأثير في الانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني من العام الماضي، للحؤول دون فوز المرشحين الشيعة المؤيدين لإيران بشكل كاسح، جاء هذا الخبر في تحقيق قامت به مجلة أمريكية، وذكرت المجلة ان الإدارة التفت بسرعة ضد كل اعتراضات الكونغرس الأميركي.

وذكر التحقيق أنه كان من الصعب تبين أساليب تلك الجهود حيث بقيت بعيدة عن السجلات. وكان يقوم بها ضباط متقاعدون من وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي أي ايه) وأفراد آخرون من خارج الحكومة، وأنها كانت تستخدم أموالاً لم يخصصها بالضرورة الكونغرس.

وكانت مجموعة من من مسؤولي البيت الأبيض، أكدوا تعليقاً على التقرير أنهم كانوا قلقين في الفترة التي سبقت الانتخابات العراقية من النفوذ الإيراني، لكن بوش قرّر ألا يلجأ إلى خطة بل إلى مساعدة مستترة لمرشحين تفضّلهم واشنطن. وبدلاً من العملية السرية المقترحة، أبلغت إدارة بوش الكونغرس أنها ستقدم في السرّ التدريب والنصح للأحزاب السياسية العراقية التي تعتبرها معتدلة وديموقراطية.

وفي معرض حديثه عن هذا الموضوع قال مستشار في البنتاغون إن أميركا قامت بعملية ما للتاثير في نتيجة الانتخابات، مبرراً ذلك بأنه كان يتعين عليهم القيام بذلك، لقد كانوا يحاولون جعل رئيس الوزراء اياد علاوي يبدو شعبياً، في حين أشار آخر إلى «أننا لم نكن نريد المخاطرة».

واضيف في التقرير على لسان مسؤولين سابقين أن عناصر متقاعدين من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، اختيروا للقيام بهذه العمليات. ويتضمن التحقيق أيضا حديثاً لمسؤول كبير في الأمم المتحدة يقول فيه إن هدف السفارة الاميركية كان العمل على بقاء علاوي رئيساً .■■

كيفيتاس: قضية اللاجئين آخر طبعة

ملاحظة: دعي اعضاء الجالية الفلسطينية في مدينة مونتريال الكندية، يوم الاحد الموافق ٣ تموز ٠٥، لحضور حلقة نقاش حول التدابير المطلوب اتخاذها لانخراط الجالية الفلسطينية هناك في "مشروع كيفيتاس" الذي تشرف عليه د. كرمة النابلسي من جامعة اكسفورد ببريطانيا، مقر اقامتها، والتي لم تشارك بنفسها في هذا اللقاء. وقد لبى الدعوة نحو ثمانية عشر فردا. وقد جاء هذا اللقاء متزامنا مع حلقة نقاش لكيفيتاس مشابهة جرت في ذات اليوم بمدينة لندن شارك فيها نحو خمسين شخصا في قاعة استأجرت لتتسع لبضع مئات، وكتب في تحليل وقائعها الدكتور ابراهيم حمامي.

ورغم تشابه الوقائع والتوجسات والملاحظات حول المشروع في عرض يوم الاحد المذكور، الا ان السمة العامة هي معارضة القسم الاعظم من جماهير الشعب العربي في فلسطين ومناطق اللجوء للمشروع البريطاني المنشأ والاهداف من اجل الالتفاف على حق العودة من جديد، وتوجيه إسئلة محددة للدكتورة كرمة النابلسي، والتي وعدت بدورها بتقديم اجابات محددة، الا انها لم تفعل والقت سهامها التشكيكية على السائلين، عوضا عنه، بانهم "لم يستطيعوا فهم مرادها"، علما انها لا تتقن اللغة العربية محادثة أو كتابة – حسب اعترافها بذلك.

ومن بين القضايا التي سبق وان اثيرت مباشرة مع د. كرمة: توضيح منهجية عملها "الاكاديمي" وهوية مصادر التمويل للمشروع ولماذا تجنح للغموض حين التحدث عن حق الشعب الفلسطيني في العودة لموطنه الاصلي وكذلك صمتها إزاء إصرار القوى الشعبية على عروبة فلسطين وتمسكها بمرجعية تمثلها وهو الميثاق الوطني المعتمد عام ١٩٦٩ وليس الذي تم تعديله لاحقا مرات عدة. وتبقى الاسئلة معلقة لدى د. كرمة ومن يقف وراءها.

وقد كنت أحد الذين شاركوا في لقاء مونتريال هذا، وفيما يلي بعض خواطري ومشاهداتي.

❖ ❖ ❖

عندما لا يفصح مشروع ما عن اهدافه النهائية فانه يكون بالتأكيد لدى القائمين عليه اسباب وجيهة دفعتهم للقيام بذلك، ومن ثم فانهم يفتحون الباب على مصراعيه للتأويل والتشكيك، ولان "المكتوب يقرأ من عنوانه" كما نقول، فأين عنوان مكتوب كيفيتاس؟ وما الهدف النهائي لهذا المشروع؟ هل سقط سهوا مثلا؟ ام ان الهدف النهائي فيه ما يخجل لا سمح الله ؟ أو انه ليس معروفا بعد؟

إن القول إن الهدف هو "اقامة هياكل للتنظيم والاتصال" لهو قول يحوى قدرا لا بأس به من السذاجة (فى احسن الاحوال) لأن الهياكل يفترض ان تكون وسيلة للوصول لهدف وليست الهدف نفسه. أما القول بأن تحديد الهدف لمشروعكم انتم متروك لغيركم بحجة الاشراك، فهو للأسف قول يجمع بين العبط والاستعباط.

ان أي مشروع يتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين يفترض ان يكون هدفه النهائي بالضرورة هو العودة الى فلسطين، وهذا حال عشرات المؤسسات والتجمعات التي تتعامل مع قضية اللاجئين. فهل ثمة مشكلة في تبني واعلان هذا الهدف لدى مدراء أو ممولي المشروع أو كلاهما يا ترى؟

بأختصار، الانطلاق لحل مشكلة ما دون معالجة جذورها، اما ان يكون مضيعة للوقت أو مدخلا لما هو ابعد من رسم علامات الاستفهام. والحال هذه فان التلطي بأن المشروع أكاديمي، يزيد الطين بلة لان الأكاديمي يعلم قبل غيره ان اقتطاع ذرة هيدروجين من جزيء الماء، يحوله الى جزء آخر لا علاقة له بالماء من قريب أو من بعيد. فكيف هي الحال عندما نتعامل مع قضية على هذا القدر من الحساسية وفي قلب الصراع العربي-الصهيوني ونقوم بعزلها عن جذورها؟

أتمنى ان تكون نسبة الحساسية والفطنة التي يتعامل بها هؤلاء الأكاديميون في مشاريعهم العلمية الأخرى اعلى قليلا، رأفة بأنفسهم وبغيرهم.

لقد عقد مدراء المشروع العديد من اللقاءات وقد حضر من حضر (بغض النظر عن الأعداد) بدافع الفضول وابداء الرأي الذي تتيحه طبيعة الاسئلة الأربعة الموجهة لهم، ودار النقاش في صلب الهموم اليومية والمحلية وتشعبت الآراء وكثرت الشجون والشكاوى، وتم اظهار ما تخفي الصدور وتنوعت الاقتراحات وتعددت الاجتهادات، وماجت حلقة النقاش بألم الواقع تارة والأمل تارة اخرى...و...و..الا يستحق كل هذا ان نشكر كيفيتاس على اتاحة الفرصة لنا بالتعبير والتنفيس عن الكبت؟

ولكن مهلاً .... اين هو لب المشكلة من كل هذا؟ اين غابت في المشروع كلمات وعبارات تحرير، عودة، نضال، حقوق، مغتصبة، فلسطين، مقاومة، عدو صهيوني أو حتى "اسرائيل" ؟ وكأننا مجرد مغتربين نبحث عن مصادر رزق افضل وهم شركة استشارية تقوم باستبيان اوضاعنا التي يجهلونها؟ هل يمكن الحديث مع مشردي شعبنا بفعل الاحتلال دون ذكر اسم المسبب لكل مصائبنا وكيفية مقاومته والتخلص منه؟

لا اريد التحدث في النوايا، ولكن حرف الانظار عن جوهر الصراع وتشتيت الجهود واستغلال العفوية، هو اخطر ما تتعرض له قضية اللاجئين.

ولا ننسى ان الاصرار على حق العودة المكفول بالمنطق البشري السليم وبحقنا البديهي في ارضنا وترابنا الوطني هو شوكة في حلوق اصحاب المشروع الصهيوني سواء في بلاد "اليانكي" ام في بلاد "بلفور"، وعقبة كأداء في وجه سلام الجبناء.

اما في طبيعة الاسئلة التي يجب ان نسألها كل يوم وساعة فهذا نموذج عنها برأيي المتواضع:

١. هل انت راض عن جهدك الفردي لتعزيز خط المقاومة والتحرير ضمن المجهود الوطني العام؟

٢. هل انت راض عن المجهود الوطني العام اصلا؟ وما هي العقبات التي تواجهها هذه الجهود وكيف ترى امكانية التصدي لها؟

٣. هل تملك المعلومات والوثائق الكافية عن القرى التي اقتلعتم منها؟ وهل يقوم المسؤولون بتجميع وتوثيق ونشر هذه الوثائق بكل الوسائل الممكنة؟

٤. هل تسرد لابنائك واحفادك قصة تاريخنا العربي في فلسطين وكيف اغتصبها الصهاينة وشردوا اهلها وهو سبب هجرتنا الى هذا البلد؟هل اوصلت رسالة الاجيال الى من بعدك؟

٥. هل انت على استعداد لاقتطاع الاجزاء اللازم اقتطاعها من خارطة فلسطين المعلقة في صدرك وصدر بيتك تماشيا مع مواصفات الخارطة الجديدة التي صممت في عواصم الخيانة؟

وملاحظة اخيرة في النهاية، قد يتفهم الانسان عدم وضوح الرؤية أو قصر النظر أو الالتباس لبعض الوقت عند بعض الافراد أو كوادر وطنية عند هذا المنعطف أو ذاك المشروع، اما ما يصعب فهمه فعلا فهو ان "يطب" فصيل باكمله في حفرة معلق عليها لافتة كبيرة تقرأ " شركة حفريات بلفور واحفاده وشركائهم".

انه مشروع حفرة جديدة مطلوب منا ان نحفرها بانفسنا وبمعاول حكومات الاتحاد الاوروبي حماة الكيان المسخ للقضاء نهائيا على مشروعية حق العودة لفلسطين العربية. وكان حريا بالقائمين والمستفيدين من مشروع كفيتاس، على السواء، مطالبتهم بريطانيا (التي لم تعد عظمى بفعل نضالات ودماء ضحاياها) باستصدار قرار جديد يلغي بموجبه قرار بلفور الاصلي ومطالبتها لحكومة العدو الصهيوني بالغاء "قانون العودة" لليهود عبر العالم، كي يستقيم المنطق ويصحح مسار التاريخ الاستعماري البغيض.

موقع كنعان الالكتروني

■ **جميل عازارا**
ناشط عربي في مونتريال - كندا

سياسة الطاقة الأمريكية تتغير فى العقد المقبل

تستهلك الولايات المتحدة ربع النفط العالمي مقابل الـ ٨٪ التي تستهلكها الصين، لكن العالم لن يبقى من دون نفط حتى في ظل النمو المرتفع المتوقع أن تشهده الصين خلال السنوات المقبلة. فلقد ثبت وجود احتياطيات تقدر بأكثر من مليار برميل ومن المحتمل ان يتم العثور على المزيد. لكن ثلثي الاحتياطيات المثبتة موجودة في منطقة الخليج العربي، وهي منطقة تحفل بالاضطرابات.

في الماضي، كان لارتفاع الأسعار انعكاسات قوية على استهلاك النفط الأميركي ومنذ أن بلغت الأسعار أعلى مستوياتها في عقد السبعينات، انخفض استهلاك النفط الأميركي إلى النصف وذلك بحسابات الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس أيضا تغييراً اقتصاديا عاما في الصناعة التحويلية لإنتاج يعتمد على معدلات أقل لاستخدام الطاقة، وفي نهاية المطاف فإن إنشاء برنامج معلوماتي يتطلب طاقة اقل بكثير من إنتاج طن من الحديد.

في مطلع عقد الثمانينات كانت تكاليف الطاقة تمثل ١٤٪ من الاقتصاد الأميركي، بينما تمثل في الوقت الحالي ٧٪ فقط، وبعد أخذ معدلات التضخم بعين الاعتبار، فإن أسعار النفط لابد وأن ترتفع إلى ٨٠ دولاراً للبرميل لتبلغ المستوى المسجل في مارس ١٩٨١، وبحسب حكومة الولايات المتحدة، فإنه إذا لم تحدث انقطاعات للإمدادات وإذا نما الاقتصاد الأميركي بمعدل ٣٪ سنوياً، فإن سعر برميل النفط سيهبط إلى ٢٥ دولاراً «بقيمة الدولار عام ٢٠٠٣» في عام ٢٠١٠ ومن ثم سيرتفع إلى ٣٠ دولاراً في عام ٢٠٢٥.

والاستخدام المكثف للطاقة في الاقتصاد سيواصل هبوطه بمعدل ٦,١٪ كل نصف عام، لأن التحسينات في التوفير والتغيرات الهيكلية ستعوض جزءاً من النمو العام للطلب. لكن الاعتماد على النفط، مع ذلك، سيزداد بمعدل ٥,١٪ سنوياً، من ٢٠ مليون برميل يومياً في عام٢٠٠٣ إلى ٢٧.٩ مليوناً في عام ٢٠٢٥. يواجه النظام السياسي الأميركي صعوبات جدية في الاتفاق على سياسة متماسكة فيما يتعلق بالطاقة.

لكن هناك إمكانية بأن تبدأ سياسة الطاقة الأميركية بالتغيير بصورة تدريجية خلال العقد المقبل، ويلاحظ بعض المراقبين تحالفاً جديداً «جيوبيئي» بين صقور السياسة الخارجية، من المحافظين، الذين يقلقهم اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي، والمدافعين عن البيئة الليبراليين. فمن وجهة نظر الصقور، فإن مشكلة الطاقة الحقيقية لا تكمن في نقص الاحتياطيات النفطية وإنما في واقع أنها متركزة في منطقة تعاني من الاضطراب، والرد هو تقليص العطش النفطي الأميركي بدل زيادة الواردات.

ويؤكد أنصار البيئة على أنه رغم وفرة احتياطيات الطاقة، إلا أن إمكانية الوسط البيئي في تحمل المستويات الحالية للاستهلاك محدودة. إذ تتوقع المنظمات الدولية العاملة في ميدان التغير المناخي أنه مع حلول عام ٢١٠٠ سيزداد تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الجو ثلاث مرات مقارنة مع المستويات الحالية وبينما تبقى حكومة بوش على تشككها فيما يتعلق بالعلم الذي يساند تلك التوقعات، تقوم بعض حكومات الولايات المتحدة والحكومات المحلية بإصدار قوانين تحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والأهم من ذلك هو أن شركات مثل شركة «جنرال موتورز» تقوم بوضع أهداف خضراء تفوق معايير الحكومة بكثير.

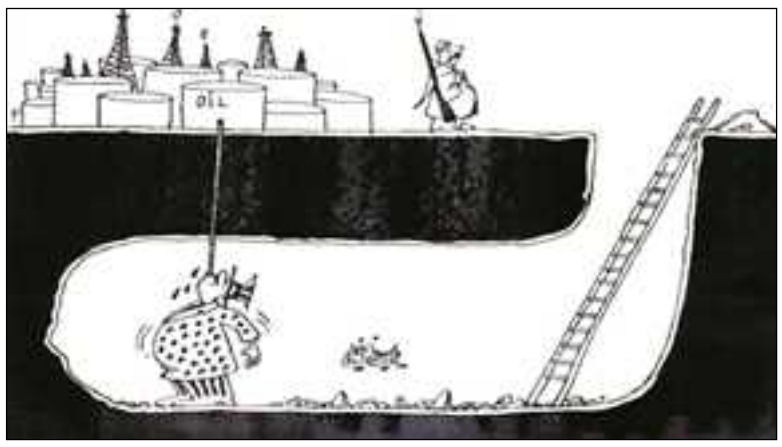

وهناك تقرير نشرته، المفوضية الوطنية أخيراً لسياسة الطاقة. وأعضاؤها معينون من قبل كلا الحزبين، يبين بالأمثلة التحالف الجديد. صحيح أن الرئيس بوش يؤكد على أن التقدم التقني في ميدان الوقود الهيدروجيني وبطاريات الطاقة سيقلص الواردات النفطية على المدى الطويل، إلا أن تلك الإجراءات تتطلب تغيرات مهمة في البنية التحتية للمواصلات التي ستحتاج إلى سنوات لإتمامها. والمفوضية تقترح سياسات قابلة للتطبيق قبل ذلك.

فلقد أصر جميس وولسي، عضو المفوضية والمدير السابق لـ «سي آي إيه»، على سبيل المثال، في تصريح له أمام الكونغرس أخيراً - أصر على استخدام وسائل نقل هجينة تعمل على الوقود والكهرباء وقادرة على شحن البطارية ليلا بكهرباء رخيصة في ساعات الاستهلاك المنخفض وعلى تصنيع غاز الإيثلين، الذي يوفر طاقة على أساس مادة السليولوز وعلى زيادة أربعة كيلومترات للتر في معايير توفير الوقود. وأكد أن هذا البرنامج قادر إلى حد كبير على تقليص استهلاك الوقود خلال سنوات بدل عقود.

كما أنه يمكن ان يحول دون الحاجة إلى فرض زيادات حادة في الضرائب على البنزين أو الفحم، التي هي مقبولة بصورة عامة في اليابان أو أوروبا، لكنها مازالت صدمة مميتة بالنسبة للسياسيين الأميركيين. لكن من غير المرجح أن تغير الحكومة الأمريكية بسياساتها استهلاك الطاقة لدى سكانها بصورة كبيرة خلال السنوات القريبة المقبلة وحتى لو سنت الحكومة الجديدة التي ستحل مكان حكومة بوش بعد أن يترك منصبه في عام ٢٠٠٨ - حتى لو سنت سياسات جديدة، فإنه سيتعين الانتظار قبل أن يلاحظ تأثيرها في الاستهلاك الحقيقي.

ومن المحتمل في السنوات المقبلة أن تصبح سياسات السوق أكثر أهمية من السياسات الرسمية ساعة التأثير على قواعد الاستهلاك. لكن في العقد المقبل، يمكن لتركيبة الأسواق والسياسات أن تفترض فارقاً كبيراً. فبين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٧، على سبيل المثال، حققت المعايير الحكومية تحسنا بنسبة ٤٠٪ في توفير وقود السيارات المصنعة في الولايات المتحدة. وفي عالم خال من المفاجآت، من المحتمل أن يكون لحكومة بوش الحق في القول إن استهلاك الولايات المتحدة من النفط سيزداد بمعدل ٥,١٪ سنوياً خلال العقدين المقبلين.

لكن الاضطرابات في منطقة الخليج أو أي اعتداء إرهابي جديد في الولايات المتحدة سيدفع باتجاه ارتفاع أسعار النفط بشكل سريع، كما يمكن للمناخ السياسي في الولايات المتحدة أن يتغير بصورة سريعة أيضاً. أما احتمالية حدوث تلك التطورات فلا يمكن التغاضي عنها. لعل استقلالية الطاقة مستحيلة بالنسبة لبلد يستهلك ربع النفط العالمي ولا يملك سوى ٣٪ من احتياجاته. لكن مع ذلك فإنه ليس مستبعداً على المدى الطويل أن تشهد الاحتياجات الأميركية هبوطاً على جانب كبير من الأهمية.

■ **بقلم :جوزيف ناي**

عضو كونجرس اقترح «تدمير مكة نوويا»!

ذكر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) - وهو أكبر منظمات الحقوق المدنية المسلمة الأمريكية - أنه يعمل مع قادة مسلمي ولاية كولورادو الأمريكية لترتيب لقاء يجمعهم بعضو الكونجرس الأمريكي النائب الجمهوري توماس تانكريدو - ممثل الدائرة السادسة عن ولاية كولورادو بمجلس النواب الأمريكي - لبحث التعليقات التي أدلى بها مؤخرا واقترح فيها تدمير مكة نوويا.

وقد أدلى تانكريدو بتصريحاته المسيئة في مقابلة أجراها مع برنامج إذاعي بولاية فلوريدا الأمريكية يوم الخميس الماضي الموافق الرابع عشر من يوليو الحالي وذلك ردا على سؤال من مذيع البرنامج حول ما يجب أن يكون عليه رد الفعل الأمريكي في حالة مهاجمة أمريكا من "مسلمين أصوليين متطرفين"، حيث ذكر تانكريدو أن أحد الردود المحتملة هو "تدمير مواقعهم المقدسة"، وهنا سأل المذيع النائب تانكريدو إذا ما كان يقصد "مكة"، فقال تانكريدو "نعم".

وأصدر النائب تانكريدو بيانا - يوم الأحد السابع عشر من يوليو - قال فيه أنه كان يحاول البحث عن أسلوب تتمكن من خلاله الولايات المتحدة من ردع هجمات مستقبلية، وأضاف البيان قائلا "من بين الأشياء العديدة التي يمكننا فعلها لمنع مثل هذا الهجوم على أمريكا هو أن نوضح أن هناك احتمال أن تتعرض هذه المواقع للتدمير".

وأضاف تانكريدو قائلا في بيانه "أنا لا أروج لهذه الفكرة ... يجب بذل قسط كبير من التفكير لفهم التبعات المحتملة لمثل هذا الرد المفزع".

وقد طالبت كير قادة الحزب الجمهوري بولاية كولورادو وعبر الولايات المتحدة بإدانة تصريحات تانكريدو كما طالبت كير النائب المسيء بالاعتذار فورا لأبناء ولاية كولورادو ولمسلمي أمريكا على تصريحاته المسيئة.

كما دعت كير مساندها وأصحاب الضمائر في أمريكا وخارجها بالاتصال بالحزب الجمهوري للمطالبة باعتذار تانكريدو وبإدانة تصريحاته المسيئة.

وجدير بالذكر أن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) هو أكبر منظمات الحقوق المسلمة الأمريكية، ولكير ٣١ مكتبا وفرعا إقليميا، وتهدف كير إلى زيادة فهم المجتمع الأمريكي للإسلام، وتشجيع الحوار، وحماية الحريات المدنية، وتقوية المسلمين الأمريكيين، وبناء التحالفات المعنية بنشر العدالة والفهم المتبادل.

■ **(كير-واشنطن: ١٨ تموز ٢٠٠٥)**

استقبال حافل في حلب

للوفد الأوربي المتضامن مع الشعب الفلسطيني

في صبيحة يوم الجمعة الواقع في ٢٠٠٥/٧/١٥ اجتمع العشرات من الشيوعيين السوريين وأصدقائهم في مقر اللجنة المنطقية للحزب بحلب وأمامه، تأهباً لاستقبال الوفد الأوربي القادم من عموم أنحاء أوربا والمتجه نحو فلسطين للتضامن مع شعبنا الفلسطيني الصامد في الأراضي العربية المحتلة وضد جدار الفصل العنصري، وقد ضم هذا الوفد حوالي مائة وثمانين عضواً من جنسيات أوربية مختلفة.

وما أن وصل وفد الشيوعيين السوريين المعبر الحدودي في باب الهوى حتى صدحت الأغاني والهتافات المرحبة بالوفد الأوربي والداعمة لنضال شعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة في وجه العدوان الصهيوني المستمر، والتف حول وفد الشيوعيين السوريين باقي المحتشدين مشاركين بالهتافات والأهازيج.

ولم يحبط المحتشدين عدم مشاركة كل القوى السياسية السورية في حلب في هذا الاستقبال، واقتصار مشاركة السوريين على وفد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وأصدقائهم، بل وجدوا أنفسهم مؤدين لـ «فرض كفاية» عنهم وعن غيرهم من القوى السياسية (معارضة وموالاة)؛ وبقي السؤال يلاحقهم: الأوربيون يقطعون آلاف الكيلومترات دعماً لقضايانا، ألا يفرض ذلك علينا أن نقطع ستين كيلومتراً دعماً لتضامنهم؟؟!!. وقد غطى على ذلك المشاركة الفعالة للمنظمات الفلسطينية وجماهيرها القادمة من مخيمي النيرب وحندرات.

بدأت الساعات تمر.. والمحتشدون تحت الشمس المحرقة في انتظار الوفد الأوربي وقد حال عطل إحدى سياراته والإجراءات المتشددة من الجانب التركي دون الوصول في الموعد المحدد، بل أدى ذلك إلى تأخره عن موعده المقرر في العاشرة والنصف صباحا إلى السادسة والنصف مساءً.

ثماني ساعات مضت في انتظار الوفد الأوربي.. وما أن وصل في الساعة السادسة والنصف مساءً حتى علت الحناجر بالهتافات باللغتين الإنكليزية والعربية من مثل:

«Freedoom....Freedoom» و«resis tance....resistance»، فالتف جميع أعضاء الوفد الأوربي حول وفد اللجنة الوطنية وأصدقائهم يهتفون بحماسة عالية معهم ويرقصون فرحاً بهذا الاستقبال الرائع، ويلتقطون الصور والأفلام التذكارية لهذا الاستقبال الشعبي. وقد التقى مراسل قاسيون في حلب بعضوين من أعضاء الوفد الأوربي وأجرى معهم الحوار التالي:

الاسم: بول إيريك فيلان «عضو لجنة تنظيم في المسير»، الجنسية: فرنسي

❖ ما هي البلدان التي زرتموها خلال الرحلة؟

بدأنا من «ستراسبورغ» في فرنسا من أمام مبنى الاتحاد الأوروبي حيث استقبلنا من بعض النواب هناك وبعدها اتجهنا إلى سويسرا، إيطاليا، كرواتيا، صربيا، بلغاريا، تركيا سورية ومن ثم الأردن ففلسطين

❖ ما رأيكم بجدار الفصل العنصري في فلسطين؟

نحن ضده، ونعتقد أنه يجب إزالته وهو حائط عنصري وضد القوانين الدولية، كما قالت محكمة العدل الدولية، ونريد من حكومة فرنسا وجميع الحكومات السعي لتطبيق قرار محكمة العدل.

❖ هل أنت مع المقاومة المسلحة لنيل الحقوق المسلوبة؟

هذا حق دولي لكل المنظمات في العالم وأي شعب له الحق في المقاومة.

❖ ما هو الانتماء السياسي للوفود القادمة من أوروبا؟

بشكل رئيسي هم يساريون، شيوعيون واشتراكيون وخضر، ولكن الأغلبية هم أفراد قادمون من تلك الأحزاب.

❖ ما رأيكم بالضغوطات على سورية؟

نعرف أنه توجد مشكلة الجولان الذي يجب أن يكون سورياً والقوانين الدولية تقول أنه يجب أن يعود للسوريين، انطلاقا من هذه النقطة أؤكد على ضرورة عودته لسورية.

❖ هل هناك فرق بين إسرائيل و أمريكا؟

نحن نريد أن ترتفع الأصوات الأوروبية ضد الدعم الأمريكي لاسرائيل لتكون على بعد واحد من الطرفين.

❖ هل سبق وسمعتم عن الشيوعيين السوريين؟

شخصياً نعم وذلك عن طريق الحزب الشيوعي الفرنسي.

أما اللقاء الثاني فكان مع:

جوليا «مشاركة في المسير» الجنسية: من برلين / ألمانيا.

❖ هل تنتمين إلى أية منظمة في ألمانيا؟

لا، أنا أعمل كناشطة سلام في ألمانيا كما في كل العالم، أنا في الحركة الناقدة للعولمة و ضد المنظمات الرأسمالية والنيوليبرالية التي ترتبط مباشرة بالحروب والصراعات في العالم .

❖ الآن اخبرينا عن رحلتكم، من أين أنتم، جنسيتكم وما هي البلدان التي مررتم بها، وما هي خطتكم المستقبلية؟

نحن من جنسيات مختلفة من أوروبا، ومعنا بعض الأمريكيين، وهذا أمر عظيم أن نرى مواطنين أمريكيين يقولون أن ما تقوم به أمريكا من حروب لا يجري باسمنا ونحن نريد شيئاً مختلفاً ...

❖ ما هي المنظمة التي تنسق بين الوفود لإتمام هذا النشاط؟ هل هي منظمات يسارية، شيوعية، أحزاب خضراء..؟

إنها منظمات متعددة ولكن يوجد أيضاً أشخاص مثلي يعملون كأفراد، نحن جميعاً فعالون ونعمل من خلال شبكة واسعة وغير مقيدة.

❖ ما رأيكم بجدار الفصل العنصري في فلسطين؟

مما لا شك فيه أنه جدار عنصري غير عادل يعمق ويزيد الظلم وما يحدث على الأرض من ظلم ومصادرة لأراضي الناس يجعل السلام مستحيلا، فإن إتمام بناء الجدار سوف يدمر حياة الفلسطينيين وهذا غير شرعي ويجب أن يتم النضال ضده.

❖ سأسألك الآن عن سورية، تعلمين أننا اليوم نعيش في ظل التهديدات والضغوطات الأمريكية على بلدنا؟

بالطبع ليس من حق أمريكا الضغط على سورية، وهي التي سبق وأن ضغطت على العديد من البلدان مثلاً العراق الذي كان يعيش في ظل الديكتاتورية، إلا أن ذلك لا يبرر الحرب، لذلك أنا أؤمن بثورة الشعب التي هي الحل الأصح والأسلم.

❖ ما رأيكم بالصهيونية؟

أولاً لأني قادمة من ألمانيا، وهناك جدل كبير حول الصهيونية، فإنه علي البدء بهذا التوضيح : أنا ضد الصهيونية ولكن هذا لا يعني أنني ضد السامية، وهذه النقطة مهمة، فالصهيونية بالنسبة لي هي فكرة عنصرية.

❖ هل أمريكا وإسرائيل هما وجهان لعملة واحدة؟

بالضبط.

❖ هل سبق وسمعتم عن الشيوعيين السوريين؟

بصراحة لا، ولكن ما رأيته من الشيوعيين السوريين اليوم عند استقبالنا كان رائعاً .

وقد قام مراسل قاسيون بتسجيل انطباعات بعض المشاركين في الاستقبال فكانت الإجابات على الشكل التالي:

الرفيق جورج الدروبي «قاسيون»:

... من الجميل أن نرى هذه المجموعات المناهضة للعولمة والتي تعارض بناء جدار الفصل العنصري الذي تقيمه اسرائيل، تقوم بهذا النشاط، .... تحدثت إلى بعض أفراد الوفد وقد وجدتهم على يقين من أزمة الإمبريالية العالمية، ومن الهدف الحقيقي للحرب على الإرهاب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها وراء النفط والسيطرة الاقتصادية على المنطقة.

السيدة سهيلة رحّال «لجان إحياء المجتمع المدني»:

... أنا مسرورة جداً من مشاركتي في هذه الفعالية وأشكر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على دعوتي وعلى محاولاتهم الدائمة لإحياء المجتمع سياسياً .

عبد المناع رشيد «بعثي»:

... شيء مشجع أن أشارك باستقبال الوفد الأوربي الذي أتى لمساندة عدالة القضية الفلسطينية، ... وأشكر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هذا العمل المشرف.

مروان عبد الرزاق «مستقل»:

أسعدني جداً وجود قوة سياسية تعمل على الأرض بين الجماهير يستقبلون وفداً أوربياً قادماً من ثماني عشرة دولة أوربية بهذه القوة.

الرفيق حبيب الضعضي «قاسيون»:

... لم أستطع أن أتحدث مع أعضاء الوفد بسبب اللغة، ولكن حسب تفاعلهم مع هتافنا وطريقة تعبيرهم عن هذا التفاعل، أستطيع أن أؤكد أن الكثير من شعوب العالم استطاع أن يدرك مدى وحشية الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وقد لمست تعاطفهم الشديد مع قضايانا .

الرفيقة رفيقة العبد الله «قاسيون»:

... عندما أشارككم خصوصاً أنتم الشباب أشعر بأني عدت عشرين سنة للوراء، وأنا مستعدة للمشاركة بأي نشاط تقومون به (والله أنتو شباب بتبيضوالوش..).

■ **بعثة قاسيون**

«الوضع السياسي العام ودور اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»

ضرورة التعامل الجدي مع الأخطار الكبرى

بدعوة من اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري بحلب ألقى الرفيق الدكتور قدري جميل عضو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ورئيس تحرير صحيفة قاسيون يوم الجمعة الواقع في ٢٠٠٥/٧/٨ محاضرة بعنوان «الوضع السياسي العام ودور اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين».

فقد احتشد في مقر اللجنة المنطقية للحزب بحلب العشرات من الشيوعيين السوريين من الفصائل الشيوعية المختلفة وأصدقائهم حتى غصّ بهم المكان. وأدار النقاش فيها الرفيق ماهر حجار سكرتير اللجنة المنطقية بحلب.

اختار الرفيق قدري جميل أن يقدم محاضرته عبر ثلاثة محاور رئيسية تشكل أساس الأداء النظري والسياسي والعملي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وذلك بتناول القضايا المطروحة عبر ثلاثة محاور هي: الرؤيا – الخطاب – الممارسة.

في مجال الرؤيا

رأى الرفيق قدري أن منطق العلم يحتم على المرء أن ينطلق في تحليله للمواضيع المطروحة من العام إلى الخاص لا عكس، الأمر الذي يمكن الجزء من خلال معرفته لقوانين الكل من معرفة الدور الوظيفي له والتحكم بهذه القوانين عبر معرفة مجالاته الحيوية في الكل وقدراته الحقيقية على التأثير فيها .

وبالملموس فإن القارئ للوضع العالمي يجد أن هنالك أزمة حقيقة تعصف بالاقتصاد الأمريكي القائم بشكل أساسي على الصناعة العسكرية إذ توجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائتين وأربعين ألف مؤسسة مرتبطة عضوياً بالصناعة العسكرية الأمريكية، الأمر الذي يعني بداهة أن الحرب هي الرئة الحقيقية التي تتنفس منها، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية محكومة بالحرب، بل ومحكومة بتوسيع رقعة الحرب.

فإذا كان الأمر كذلك فإن ما يجري من استهداف أمريكي لمنطقتنا لا يمكن تناوله على أساس ما قد يهيأ للبعض، بل هو قانون لتصريف المنتجات العسكرية على البشر والحجر.

فإذا كان خيار الأمريكان وحيداً، وهو خيار الحرب المستمرة وتوسيعها؛ فإن على الشعوب أن تتمسك بخيارها الوحيد وهو خيار المقاومة الشاملة.

وعليه، رأى الرفيق قدري ضرورة التعامل الجدي مع الأخطار الكبرى التي تحيق بأوطاننا وتسعى لتفتيتها وتذريتها ومسخ حضارتها تحت مسميات عدة. مما يتطلب من جميع الوطنيين التنبه إلى أن ما يجري هو أكبر بكثير من استهداف أنظمة، وأوضح دليل على ذلك تصريحات المسؤولين الأمريكيين أنفسهم الذين باتوا يعلنون بكل وقاحة أن المطلوب هو تغيير خريطة المنطقة!!.

ورأى الرفيق قدري أن أمضى سلاح في المقاومة هو سلاح الوحدة الوطنية بين جميع الوطنيين المدافعين عن كرامة أوطانهم، ولكي تتحقق هذه الوحدة الوطنية يجب أن تؤمن للشعب كرامته عبر صون كلمته ولقمته، الأمر الذي يعني أن البرنامج الوطني في سورية لكي يكتب له النجاح يجب أن يترافق مع برنامج اقتصادي – اجتماعي يضع مصلحة الجماهير الكادحة في أولى اهتماماته، كما يجب أن يترافق مع برنامج ديمقراطي يتيح للجماهير الكادحة الأدوات اللازمة لمحاربة الفساد الكبير الذي ينخر جسم الوطن.

وأكد المحاضر أن الفضاء السياسي في سورية يتشكل من جديد، الأمر الذي يضع الخارطة السياسية الحالية أمام اصطفاف جديد يزيل الثنائية الوهمية والتضليلية بين نظام ومعارضة. وقد بات واضحاً لكل من يتعامل في الشأن السياسي في سورية أن خط الفصل في الخارطة السياسية السورية لا يمر عبر ثنائية نظام / معارضة بل عبر ثنائية الاستسلام / المقاومة للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة.

في الخطاب

تحدث الرفيق قدري عن أسلحة جديدة يستخدمها الرأسمال الإجرامي العالمي أخطر بكثير من أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة تقوم على أساس تشويه الوعي العام للشعوب عبر استخدام آخر ما توصل إليه العلم من نتائج في حقول علم اللغة وعلم النفس الجمعي والعلوم الاجتماعية الأخرى مستفيدة من ثورة الاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة. ورأى أن الرأسمال الإجرامي متفوق علينا في هذا المجال بأشواط كبيرة، إلا أننا نمتاز عنه بالصلة الحية بالجماهير.

في الممارسة

قدم الرفيق المحاضر عرضاً سريعاً للأعمال التي قامت بها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الممارسة اليومية لدورها الوظيفي، إلا أنه أكد أن هذه الأعمال لن تكلل بالنجاح المأمول إلا بالمشاركة الفعالة من جميع الشيوعيين السوريين وبدعم كل الوطنيين والشرفاء من أبناء الوطن.

وبعد أن أنهى الرفيق قدري محاضرته فُتح المجال أمام العديد من الشيوعيين وأصدقائهم لتقديم آرائهم وتساؤلاتهم فجرى نقاش هام وفاعل من الحضور .وقد أنهى المحاضر محاضرته بالتعليق على التساؤلات والاستفسارات المطروحة.

■ **مراسل صحيفة «قاسيون» في حلب**

المال الأمريكي بين المساعدات «الإنسانية» وصناعة الكمبرادور

في الوقت الذي تعيث فيه جيوش الغزو الأمريكية قتلا ونهبا وتدميرا في العراق الصامد الأبي، وفي الوقت الذي يقوم فيه العدو الصهيوني المدعوم أمريكيا بالمزيد من نهب الأراضي الفلسطينية وهدم البيوت بواسطة الجرافات أمريكية الصنع، في هذا الوقت تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بشن حملة إعلامية ضخمة فيما يبدو أنه محاولة بائسة من أجل إلباس الوجه الإمبريالي الاستعماري القبيح لأمريكا قناع الرغبة في خدمة الإنسانية المعذبة فيما يطلق عليه أمريكيا تحسين صورة أمريكا في العالم.

قبل الخوض فيما تحتويه الإعلانات من كذب وتلفيق وتضليل يجب التذكير بأن الوكالة الأمريكية للتنمية هي وكالة حكومية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية و بالتالي هي أحد أذرع تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وكل ما تنفقه من أموال يقع ضمن هذا الإطار. ودور ما تقدمه من أموال في الوطن العربي لما يدعى"بالمنظمات غير الحكومية" أو الأنظمة العربية التابعة لأمريكا هو خلق شريحة من النخب المحلية تابعة لأمريكا، تروج للسياسات الأمريكية وللتطبيع مع العدو الصهيوني وتبث سموم اليأس والإحباط في نفوس الجماهير من أجل ضرب الوعي القومي لدى الطبقات الشعبية وإضعاف مناعتها في مواجهة المخططات الصهيونية الأمريكية الأوروبية و محاولة بث فكرة أن الخلاص يأتي من أمريكا، وأن المقاومة هي تعبير عن حالة من التخلف والإرهاب ولن تستطيع أن تصل إلى أي نتيجة.

والحملة الإعلانية الأمريكية التي تشن من على صفحات الصحف المحلية، وعلى لوحات الإعلانات الضخمة في شوارع الضفة وغزة وعلى شاشات بعض الفضائيات العربية – على الأقل شاهدت لمحات من الإعلانات على قناتي العربية و MBC – لا تخرج عن هذا الإطار. وهي وإن كانت تتعلق بما تدعي أمريكا أنها تقدمه للفلسطينيين فإن بث الإعلانات عبر قنوات فضائية عربية يوضح أن المستهدف من هذه الحملة ليس الرأي العام الفلسطيني فقط بل الرأي العام العربي. من حق أي عربي أن يتساءل لماذا تشارك وسائل الإعلام العربية في بث إعلانات تخدم أمريكا وتلعب هذا الدور القذر؟ أم أننا في عصر من يدفع يحصل على ما يريد حتى الوطن؟

وتتعلق هذه الإعلانات بثلاثة مجالات هي المياه والتعليم والصحة، وهي المجالات الآخذة في تدهور مستمر منذ سنة ١٩٩٣، سنة انطلاق عمل الوكالة الأمريكية في الضفة وغزة. ولنأخذ مثالا أحد تلك الإعلانات والذي يصور طفلا مبتسما يشرب ماءً زلالا وبجوار الصورة مكتوب "مليون فلسطيني يحصلون على مياه صالحة للشرب". طبعا مشكلة المياه في الضفة الغربية وغزة لم تكن يوما بسبب الجفاف أو عدم هطول الأمطار بل خلقها العدو الصهيوني الذي تقدم له أمريكا كل الدعم. فالنهب المستمر للمياه الجوفية ومنع الفلسطينيين من حفر آبار خاصة بهم واحتجاز مياه الوديان وتحويل مساراتها أدى إلى خلق هذه المشكلة . فهل منعت أمريكا حليفها من نهب المياه الفلسطينية؟ أو هل أجبرته على عدم منع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة؟ أو هل حررت الجيوش الأمريكية أراضي من اجل الفلسطينيين وصاروا يتمتعون بمائها؟ فإذا لم تفعل ذلك فمن أين أتت المياه الصالحة للشرب للمليون فلسطيني؟ هل يشربون مياه الميسيسيبي مثلا؟

أعتقد أن أي شخص في غزة سيموت ضحكا من هذا الإعلان لأن درجة ملوحة المياه الجوفية وصلت إلى درجة أنها لا تصلح لري الحمضيات فكيف البشر، والمياه التي تصل عبر شبكات التوزيع المنزلية لم تعد تستخدم للشرب، ولذلك انتشرت شركات تحلية المياه وأصبح المواطن يشتري المياه من البقاليات التي أصبحت نقاط توزيع للمياه "المفلترة". المشكلة في الضفة لم تصل إلى هذا الحد بعد وان كانت سياسات العدو الصهيوني في منع حفر آبار جديدة يصنع أزمة حقيقة ولكن الوضع لم يتغير منذ بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية العمل في الضفة وغزة وان كان بناء الجدار ينذر بان السنوات القادمة ستكون أصعب كثيرا لأن خزان المياه الجوفية الغربي في الضفة أصبح خلف الجدار أي أن عملية النهب قد بدأت. وبعد كل ذلك يكون العاملون في الوكالة الأمريكية من الوقاحة للكذب بهذه الطريقة.

تقول الإعلانات إن أمريكا قدمت للفلسطينيين مليارا ونصف المليار دولار منذ عام ١٩٩٣ والسؤال: لمن وأين تذهب هذه الأموال؟ معظم الأموال التي تقدمها أمريكا تذهب لما يسمى المنظمات غير الحكومية . مع أن مصدر التمويل حكومي- وهذه المنظمات تتنوع مجالات عملها إلا أنها تبقى ذات أجندة غير وطنية وإن ظهر غير ذلك، وهي مؤسسات أشخاص فعندما تذكر إحداها يقال مؤسسة كذا تبعة فلان، وهؤلاء معروفون بمواقفهم التي تناهض المقاومة وتشجبها على اعتبار أنها إرهاب، وهم من المطبعين مع العدو الصهيوني والمروجين لسياسة التسوية التفريطية باسم الواقعية السياسية وقلة الحيلة، وتقوم مؤسساتهم بإجراء أبحاث وكتابة التقارير حول أمور تتعلق بخصوصيات الشعب الفلسطيني من أجل الدول التي تدفع. كل هذا يتم تحت أقنعة حقوق الإنسان والمرأة والطفل والديمقراطية والسلام... الخ. المهم أن تلك الأموال تذهب إلى تلك المؤسسات ومعظم ما يصل إلى تلك المؤسسات يصرف كرواتب أو على سفريات إلى الخارج والإقامة في فنادق خمس نجوم أو على دورات وورش عمل في الميادين المذكورة آنفا . أي أن الأموال التي تقدمها أمريكا تذهب إلى جيوب هؤلاء وتصرف من أجل إشباع الحاجات الاستهلاكية وما تبقى يوضع في البنوك التي ترسله إلى أمريكا مرة أخرى أي انه لا يمكن الحديث عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أن الشعب الفلسطيني استفاد من هذه الأموال بل شريحة محددة، وأن المستفيد الأول مما يصل الفلسطينيين من أموال هو العدو الصهيوني كون معظم الواردات الفلسطينية مصدرها صهيوني.

السؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو: هل تتلقى الجهات فلسطينية كامل ما يقال أنه موجه للفلسطينيين؟

أولا: هناك جزء ليس باليسير يذهب إلى جيوب الأجانب الذين يعملون في المنظمات الممولة والتي تشرف على المشاريع التي تمولها وراتب أصغر موظف أجنبي يصل إلى خمسة آلاف دولار، أما المدراء والمستشارون فتصل رواتبهم إلى أضعاف ذلك.

ثانيا: هناك طرق عجيبة في حساب ما يقدم للفلسطينيين من أموال. وسأعطي هنا مثالا حول ما حصل في الكونغرس الأمريكي مؤخرا. كان الحديث يدور عن تقديم ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات للفلسطينيين. أقر الكونغرس تقديم هذا المبلغ، ولكنه حدد أن ٥٠ مليون دولار تذهب إلى العدو الصهيوني وذلك لكي يطور المعابر التي ستبنى في جدار النهب. طبعا هذه ال٥٠ مليون تحسب على أنها قدمت للفلسطينيين وذلك لأنها ستؤدي إلى تسهيل حركة الفلسطينيين بين أماكن سكناهم وأعمالهم ومستشفياتهم ومدارسهم وأراضيهم وستقلل من حجم الوقت الذي تستغرقه عمليات التفتيش والإذلال اليومي للفلسطينيين. وفي مقال للدكتور الياس عاقلة في صحيفة الحقائق ذكر أن هناك اقتطاعات أخرى منها ٢ مليون دولار لمصلحة مستشفى هداسا الصهيوني وخمسة ملايين ستذهب لعمليات التدقيق في حسابات ومصاريف السلطة والتي تذهب على الأغلب إلى شركات أمريكية. أي أن الجهات الفلسطينية ستتلقى ١٤٣ مليون دولار في حين أن أمريكا تسجل أننا تلقينا ٢٠٠ مليون دولار.ماذا يسمى ذلك ؟

إن خطورة ما تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية تكمن في انه يحاول أن يموه نفسه وليس هناك أي فرق بين ما تقوم به وكالة المخابرات الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية سوى في الواجهة التي تعمل خلفها. أمريكا لها أهداف واضحة في السيطرة والهيمنة على مقدرات الشعوب، وإن اختلفت الأساليب: أمريكا هي أمريكا .

❖ *ملاحظة: ما قيل عن أمريكا ينطبق على الاتحاد الأوروبي*

■ **إسماعيل زيادة/ فلسطين المحتلة (مقتطفات)**

رحلة داخل الإيباك

«الموّل»

تأسّست إيباك (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامّة» في العام ١٩٥١، ولم تكن تستخدم حتّى السبعينيّات سوى حفنة من المشاركين، لكنّها تعدّ اليوم، وفق المعلوماتٍ الصّادرة عنها، ٨٥ ألف عضو و١٦٥ مستخدماً بدوام كامل، كما تبلغ ميزانيّتها السنويّة ٣٣.٤ مليونَ دولار. علاوةً على المقرّ المركزيّ، الموجود في واشنطن بجوار الكونغرس، إلى جانب مكاتب في نحو عشرٍ من الولايات الأمريكيّة وكذلك في«إسرائيل».

تعتمد إيباك على شبكة تضمّ أكثر من ٧٠ منظّمة، معظمها ممثّلة في لجّنتها الإداريّة المكوّنة من ٥٠ عضواً. وبناءً عليه فإن إيباك تتفرد في كونها مطالبة بأن تسجّل نفسها كمجموعة ضغط؛ أمّا المنظّمات التابعة لها فهي لا تخضع لهذا الإلزام. غير أن التنوّع الكبير داخل اللجنة الإداريّة يسمح للوبي المؤيد لإسرائيل بوضع سياسته على أرضية توافق واسعة إذ أن هذه اللجنة تضم ممثلين عن الحزبين الأمريكيين الكبيرين والنقابات ومنظمات أرباب العمل، وهم في معظمهم ينتمون «للمجتمع المخمليّ»وعليهم التحدّث علناً على جميع المستويات، بصفتهم «مانحين» و«جامعي تمويلات» في الوقت نفسه، في إطار الحملات الانتخابيّة للسياسيّين المتميّزين بمناصرتهم لإسرائيل. إنّ ما يدعوه الأمريكيّون بالتمويل، أي ليس فقط جمع المال بل أيضاً فنّ الحثّ على التبرّع، أكثر أهميّةً بكثير من التبرّع نفسه. بطبيعة الحال، فالأمر لا يتعلّق بطُرق الأبواب، بل على سبيل المثال بجمع مبالغ كبيرة في سهرات مخصّصة لهذا الغرض. والمموّل الجيّد ليس فعالاً وحسب على المستوى المالي بفضل دوره المبنيّ على مضاعفة الأموال، بل عليه أيضاً أن يبرهن على تمتّعه بعلاقات ممتازة وعلى قدرته على استثمارها في الوقت المناسِب.

هنا أيضاً، يجري الحرص على الالتفاف على القانون الأمريكيّ. فالإيباك ذاتها، بصفتها مجموعة ضغط رسميّة، ليس لها الحقّ في تقديم التبرّعات للسياسيّين. وبالمقابل، فلكلّ عضو من أعضاء اللجنة الإداريّة الحقّ في القيام بذلك بصفته الشخصيّة. هنالك طريقة أخرى في الالتفاف على المنع تتمثّل في تأسيس لجان سياسيّة (PAC) لا تقوم بأي شيء سوى تأسيس وكالات ملحقة بالإيباك مموّهة بالكاد، لكنّها تستطيع مع ذلك أن تنشط على نحوٍ شرعيّ تماماً بصفتها مانحةً للأموال أو جامعةً لها. وللعلم توجد في الولايات المتحدة عشرات من تلك اللجان المحلّية.

إن إيباك أكثر نفوذاً بكثير من أيّ لوبي آخر يعمل لحساب دولة أجنبيّة. وكما يُشير مسؤولو المنظمة، فإنّ أكثر من ألفي مقابلة تجري كلّ عام مع أعضاء الكونغرس، وهي بالطبع مقابلاتٌ شخصيّة وليست مجرّد اتّصالات هاتفيّة. وإذا علمنا أنّ هنالك ١٠٠ سيناتور و٤٣٥ نائباً في مبنى الكونغرس الأمريكي فإنّ كل برلمانيّ أمريكيّ يقابل إذا مندوبين عن اللوبي المؤيد لإسرائيل أربع مرّات في السنة وسطيّاً.

الجميع يعرفون الجميع

من مبادئ إيباك، باعتراف زعمائها، مساندة السياسة الإسرائيليّة أيّاً كانت الحكومة الموجودة في السلطة داخل الكيان الإسرائيلي. وهناك تقليدٌ يسري ليس فقط في إيباك، ولكن في جميع المنظّمات اليهوديّة الكبرى الأخرى، وهو يقضي بتحريم أيّ انتقاد علنيّ لسياسة إسرائيل. وقد أدّى عدم احترام تلك القاعدة الضمنيّة أثناء الفترة القصيرة التي تولّى فيها إيهود باراك العمّاليّ في العام ٢٠٠٠ رئاسة الوزراء إلى اضطراب داخليّ كبير. فللمرّة الأولى، انتهك العديد من قادة المنظّمات اليهوديّة الكبيرة، ومن ضمنهم اللجنة التنفيذيّة للإيباك، ذلك المبدأ ووجّهوا على مسؤوليّتهم رسالة لأيهود باراك تضمّنت انتقادات لاذعة لليمين الإسرائيليّ، الذي يريد «التخلّي عن القدس». وفي الواقع، فإنّ كلاً منهم حرص على أن يذكر بجوار اسمه اسم منظّمته وطبيعة مهامّه. في المقابل وخلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، امتنعت المنظّمات اليهوديّة الأمريكيّة كلياً، بما فيها المعادية لإسرائيل والتي تلبس لبوس اليسار، عن انتقاد حكومة اليمين علناً. ■■

النظام الأمريكي يعلن الحرب على الصحافة

ضمن سلسلة التضييق إلى حد المصادرة تحت ذرائع أمنية أو سياسية أو غيرها على مجمل الحريات التي طالما فاخر بها الأمريكيون تتفاعل في الولايات المتحدة قضية سجن صحافية وصحفي أمريكيين بسبب تمسكهما بالعرف الصحفي القاضي بعدم كشف مصادر المعلومات. وبينما تضيف هذه القضية نقلة أخرى في تحول السلطة الأمريكية إلى سلطة قمع اتوقراطية تضاهي ديكتاتوريات القرن الماضي على مبدأ بوش المعلن «من ليس معنا فهو ضدنا» نورد فيما يلي وجهة نظر أحد الصحافيين الأمريكيين كاملة مع تحفظنا على بعض التوصيفات الواردة فيها علماً بأننا أضفنا بعض التوضيحات بين قوسين.

إن إرسال الصحفيين إلى السجن هو تصرف لا يمكن لأحد تصور وقوعه في مجتمع متحضر فما بالك إذا كان هذا المجتمع هو المجتمع الأمريكي. إن قضية جوديث ميلر تسبب بالتالي القلق لكل شخص مهتم بالديمقراطية والمسؤوليات الأوسع للصحافة.

تقضي ميلر الآن فترة حبس في مركز للاعتقال في فيرجينيا بسبب رفضها الإدلاء بشهادة أمام لجنة كبرى من المحلفين تحقق في تسريب اسم احد العاملين في الـ«C.I.A»، حيث لم توافقها المحاكم الفيدرالية الرأي في تمسكها بحق المراسل بحماية مصادره السرية، ومادامت اتخذت هذا الموقف فإنها تكون قد تحدت القانون وهذا جعلها عرضة للسجن أربعة اشهر.

للوهلة الأولى تظهر السيدة ميلر ضحية للعدالة، لقد بحثت عن الحقيقة وحافظت على وعدها بعدم كشف مصدرها. غير أن الحقائق المتعلقة بهذه القضية لا تزال ضبابية، فالسيدة ميلر كانت واحدة من عدة مراسلين حاولوا اكتشاف فيما إذا كانت الحكومة قد سربت بصورة متعمدة اسم عميل الـ«سي آي إيه» كفخ من اجل الانتقام من زوجها الدبلوماسي المتقاعد.

فقد سبق وان كتب هذا الدبلوماسي مقالا في صحيفة «نيويورك تايمز» اتهم فيه إدارة بوش باختلاق الذرائع من أجل غزو العراق، إلا أن السيدة ميلر ليست في وضع مريح للدفاع عن مبدأ مهم وهو الحاجة لحماية المصادر من أجل كشف ما يبدو انه عملية خداع سياسي علماً بأن الصحف والمجلات الأمريكية لا تعتمد هذه المقولة التي تحاول ميلر الدفاع عنها، فمجلة «تايم» (في قضية تدنيس القرآن الكريم في معتقل غوانتانامو) سلمت ما كان لديها من معلومات إلى المدعي العام

على أساس أن الصحفيين ليسوا فوق القانون.

صحفيون آخرون سعوا للحصول على تنازل من مصادرهم عن حق السرية حتى يتمكنوا من الشهادة أمام هيئات المحلفين في المحاكم، ومن الناحية القانونية البحتة فان العلاقة ما بين الصحفي ومصادره لا تتمتع بالحماية الدستورية المطلقة حتى بموجب التعديل الأول (في الدستور الأمريكي).

الشيء السلبي هنا هو أن فتورا سيطال العلاقة بين الصحفيين ومسربي الأخبار الحكوميين مما سيجعل الكشف عما يرتكب من مخالفات أكثر صعوبة. وفي الوقت الذي بدأت فيه المحاكم الأمريكية تظهر بعض القسوة في التعامل مع الصحفيين فان هذا الأمر بحد ذاته يشكل تطورا غير صحي.

إن الموقف الذي اتخذته السيدة ميلر أملاه عليها ضميرها وهي بالتأكيد تستحق الدعم منا .

المصدر: المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب

■ **ستيفن آندرو**

مذكرات (داونينغ ستريت) و الخبر اليقين

منذ تسعة أشهر كنت أعمل مراسلاً لشؤون الدفاع في جريدة ديلى تلغراف اللندنية، و كنت واحدا من أكبر المؤيدين لقرار الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين. و قد حكى لي صديقي عن بعض القصص البسيطة قبل أن يعطيني نسخة من مذكرات داونينغ ستريت التي لم أكن قد اطلعت عليها مسبقاً.

و كانت هذه المذكرات كفيلة بتغيير رأيي كلياً تجاه قرار شن الحرب على العراق وموقفي من رئيس الوزراء البريطاني تونى بلير والرئيس الأمريكي جورج بوش. وركزت المذكرات على الفترة التي سبقت القمة التي عقدت بين بوش وبلير في مزرعة الأول بولاية تكساس في بداية شهر أبريل عام ٢٠٠٢ . وما يسترعى الاهتمام بصورة أكبر في هذه المذكرات هو الطريقة التي حذر بها المسؤولون البريطانيون رئيس وزرائهم من العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن شن الحرب على العراق في أعقاب انتهاء الحرب.

و قد حصلت على النسخة الثانية من هذه المذكرات السرية إبان الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا مطلع العام الحالي، وكنت أكتب خلال هذه الفترة في جريدة صنداى تايمز. وتحكي تلك المذكرات التي حصلت عليها من مصدر آخر عن الاجتماع الحاسم لمجلس وزراء الحرب البريطاني في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٢ . وكان توقيت الكشف عن هذه المذكرات ذا مغزى هام ، وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار الصعوبات الانتخابية التي كان يواجهها بلير بسبب تبنيه لقرار غزو العراق الذي كان يحظى بمعارضة غالبية الشعب البريطاني.

و من جهتي ، لم أبد اهتماما كبيرا بالمذكرة التي ذاعت شهرتها في الوقت الحالي والتي كانت تحكى عن وقائع الاجتماع المذكور وركزت في مقالاتي على التقارير الإخبارية المنفصلة التي قدمها بعض الخبراء العاملين في مكتب مجلس الوزراء البريطاني. وذكرت هذه التقارير أن بلير وافق خلال اجتماعه مع بوش في مزرعته بمدينة كراوفورد على دعم بريطانيا للعمل العسكري الذي يهدف لتغيير النظام في العراق. وقال المسؤولون في مذكرتهم : كان من الضروري أن نوفر الظروف التي تمكنا من دعم العمل العسكري بشكل قانوني، لأن هذا القرار كان غير شرعي.

و لكن بلير ومجلس وزرائه كانوا يأملون في أن تؤدي بعض مخططاتهم الذكية إلى إيقاع صدام في شرك يمنح الحلفاء المبرر والضوء الأخضر لغزو العراق. ونجحت هذه المخططات في إقناع مجلس الأمن الدولي بتوجيه إنذار إلى الرئيس العراقي السابق يأمره بالسماح لمفتشي الأسلحة الدوليين بمباشرة عملهم بصورة متحررة من أي قيود .

و على الرغم من استمرار إصرار كل من بوش وبلير على أن قرار اللجوء لمنظمة الأمم المتحدة كان يهدف إلى تجنب الحرب، فان إحدى المذكرات أكدت على أن هذه الخطوة كانت ترمي في حقيقة الأمر إلى إضعاف موقف الرئيس العراقي السابق وإظهاره بمظهر الخارج عن الشرعية الدولية بهدف الحصول على مبرر قانوني لشن الحرب على العراق. وكان المسؤولون البريطانيون يأملون في أن يتم صياغة الإنذار بطريقة غير مقبولة كي يرفضه صدام بسرعة ودون تردد . ولكنهم لم يكونوا متأكدين من جدوى هذه الخطوة ، وهو الأمر الذي دعا هؤلاء المسؤولين إلى وضع خطة بديلة.

و قد ركزت تغطيات وسائل الإعلام الأميركية بخصوص مذكرات (داونينغ ستريت) بشكل كبير على تأكيدات السير (ريتشارد ديرلاف) رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية الذي صرح بأن واشنطن كانت ترى أن قرار شن الحرب على العراق أمر لا مفر منه وأن المعلومات والحقائق الاستخباراتية استغلت من أجل الترويج لهذه السياسة. وهناك جزء في هذه المذكرة أكثر أهمية من الأجزاء السابقة وهو الجزء الذي وردت فيه تصريحات وزير الدفاع البريطاني (جيف هون) التي قال فيها إن الولايات المتحدة بدأت بالفعل في القيام ببعض النشاطات التي تهدف إلى الضغط على النظام العراقي السابق ، وهي الخطوات التي أتضح لنا في الوقت الحالي أنها الخطة البديلة. وألقت الطائرات الأميركية التي كانت تراقب تطبيق قرار الحظر الجوى المفروض على الأجواء العراقية عددا كبيرا من القنابل على المحافظات الجنوبية بالعراق على أمل جر النظام العراقي السابق إلى اتخاذ ردة فعل تعطى الحلفاء المبرر لتنفيذ ضربة جوية وحملة تفجيرات شاملة على الأراضي العراقية. وكانت هذه الخطوة بمثابة المرحلة الأولى من الصراع. وتظهر الإحصاءات البريطانية أن عشرة اطنان من القنابل ألقيت على جنوب العراق بين شهري أيار وآب من عام ٢٠٠٢ . ولكن هذه النشاطات الأولية لم تؤت ثمارها المرجوة لأن النظام العراقي لم يرد على هذه الاستفزازات. وفي نهاية شهر آب من عام ٢٠٠٢ ، تم تكثيف إلقاء القنابل والمتفجرات على جنوب العراق. وكانت هذه الخطوة بمثابة حرب جوية ابتدائية. وبلغ وزن القنابل التي ألقيت على جنوب العراق من طائرات قوات التحالف حوالي ٥٤٠٦ طناً في شهر سبتمبر وحده. وحافظت المعدلات على ارتفاعها في عام ٢٠٠٣ . ويمكننا القول بطريقة أخرى

إن بوش وبلير بدأوا حربهم على العراق في نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٢ وليس في مارس من عام ٢٠٠٣ حسب ظن الغالبية العظمى من سكان العالم ، وهو ما يعني أن بوش شن حربه على العراق قبل ستة أسابيع من موافقة الكونغرس على تبني الخيار العسكري ضد العراق. وليست الأخبار المتواترة عن استغلال المعلومات والتقارير الاستخباراتية لتبرير الحرب على العراق بجديدة علينا . ولكن الجديد في الأمر هو اتفاق ابريل المشبوه بين بوش وبلير لخوض الحرب على العراق، والاستغلال المعيب لمنظمة الأمم المتحدة في إضفاء الشرعية على قرار شن الحرب، الحرب الجوية السرية وغير القانونية التي شنتها القوات الأميركية على جنوب العراق حتى دون موافقة الكونغرس.

كاتب متخصص في شؤون الدفاع بجريدة صنداي تايمز اللندنية

■ **مايكل سميث**

روح غيفارا تطارد الصهاينة في بوليفيا

حبذا لو يحاول الصهاينة العرب أن يستعملوا عقولهم لحظة بالاتجاه الصحيح. أن يقرأوا بعض الأخبار كما هي، فربما يفكرون بالعودة إلى شعبهم، أو بالانزواء مكتفين بما ألحقوه به من أذى.

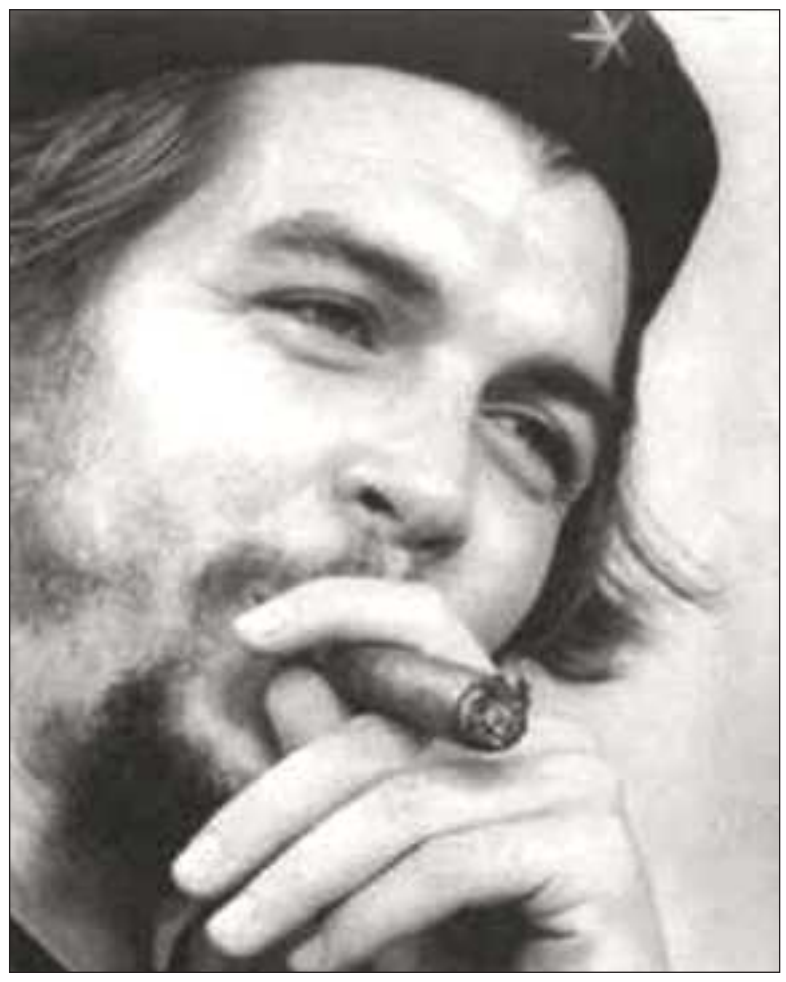

استقال رئيس بوليفيا يوم ٨ حزيران، بعد عشرين شهراً في السلطة. استقال في أعقاب تظاهرات شعبية وخاصة فلاحية لمدة أسبوعين تطالب بتأميم مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، وهو المطلب الذي خلع الرئيس الذي سبقه.

إن تدفق الفقراء إلى الشوارع هو السيمفونية الإنسانية الأرقى. مقطوعة موسيقية جميلة، موسيقى الهنود الحمر الأصليين، ولكن هذه المرة موسيقى الحراك الشعبي، النزول إلى الشوارع لإعلان ميلاد الإنسان ووجوده أمام وحشية الشركات الكبرى، وحشية راس المال الذي حول الطبقات الشعبية عبر الخصخصة إلى جياع يعانون برد الشتاء وحر الصيف ويتنقلون على الدواب لغلاء الوقود ويشربون الماء مع الطين بسبب خصخصة الماء وهي ثروة طبيعية ربانية. هكذا على الأقل كان يكتب آباء الاقتصاد الرأسمالي التقليدي عن الماء والهواء أنها ثروة لا تُباع.

بعد ثمانية وثلاثين عاماً على استشهاد تشي غيفارا في أدغال بوليفيا، أدرك الفلاحون لماذا تسلل هذا الثوري كأنه الظل إلى بلادهم. كان يرى أن الشركات الكبرى، أصحاب الشركات الكبرى ومدراءها سوف يمصون دماء أبنائهم، كان يهمس في آذانهم كل ليلة، وما من سميع. لا بل إن أحدهم قد وشى به، ولم تكتف حيوانات الـ سي آي إيه بإعدامه جريحا، بل قطعت كفيه وأرسلتهما إلى واشنطن . هل يقل هذا التمثيل بالجثث عن ما فعله جنكيز خان ونيرون؟ لا إنه أفظع لأنه من حكام بلاد "تمثال الحرية" "تمثيلية الحرية" .

ولكن، لا باس، لقد وصلت الرسالة، وابتدأت المهمة.

هناك حكمتان وراء هذا الحراك الشعبي:

الحكمة الأولى: وهي أن أمريكا اللاتينية تتحول كما يبدو، وكما نحب، إلى قاطرة تاريخ اللحظة. فكما نرى، تتحول هذه القارة باتجاه الطبقات الشعبية، اتجاه مواجهة راس المال، والبحث عن بديل. قد يسميه البعض البديل الاشتراكي أو الشيوعي أو التعاوني أو المختلط...الخ، لا بأس، المهم أن هذه القارة ضاقت براس المال. ضاقت بتحكم الشركات الكبرى بالناس. لم تعد تطيق تحكم الوحش البشري، الطبقة الرأسمالية عبر راس المال والتكنولوجيا بلقمة العيش وكوب الماء، وتدفئة الأطفال في شتاء جبال الإنديز.

أما الحكمة الثانية: فهي من الغرابة أو ربما الأهمية بمكان. فبعد ساعات من استقالة الرئيس البوليفي قامت إسرائيل باستئجار طائرات لنقل رعاياها هناك زاعمة أنهم من السياح، وهم قرابة ٢٠٠ شخص.

ما الذي يخشاه سائح إسرائيلي إذا استقال الرئيس هنا أو هناك؟ شعب تطالب أكثريته بحقوقها من الطبقة الحاكمة ومن الشركات الأجنبية المتغولة؟ ما العلاقة بين هذا السائح وهذه الشركات؟

قد يكون الإسرائيلي هناك ليس سائحاً، وإنما خبير مع هذه الشركة أو تلك أو مدير لأحد فروعها. لماذا لا يكون رجل مخابرات مقربا من القصر ومستشاراً للرئيس أو لفرع الشركة التي تنهب هناك؟ لماذا لا يكون تاجر سلاح أو مبيض أموال أو تاجر مخدرات

باختصار، فالإسرائيلي، طالما يخشى على حياته، فهو بالتأكيد في المعسكر الآخر، المعسكر المضاد للشعب، لذا عليه أن يهرب حتى قبل أن يهرب الرئيس.

بدأت التظاهرات قبل أسبوعين، ولم يتم الاعتداء على أي إسرائيلي، فلماذا القلق إذن؟

هل السبب لأن الإسرائيلي مرتبط بالأمريكي في ذاكرة شعوب الأرض. ربما، ولكن، لماذا يقبل الإسرائيلي ذلك؟ أليس لأنه أداة وشريك للنظام الأمريكي؟

ترى هل يدرك الصهاينة العرب أهمية ذلك؟ وقد لا يكون هذا الأهم، فالأهم أن تتحرك الطبقات الشعبية العربية من أجل مصادر الطاقة في هذا الوطن قبل أن تحملها الشركات الكبرى وترحل.

■ **د. ثابت عكاوي**

تنسيق عسكري وعملياتي غربي في الظل

كشفت «واشنطن بوست» عن إنشاء الولايات المتحدة وفرنسا إلى جانب بلدان غربية أخرى، هيئة مشتركة تتولى التنسيق في الميادين العسكرية والأمنية، تحت اسم سري «الحلف الأساسي». وتوجد إلى جانب هذه الهيئة هيئات أخرى مثل المجلس متعدد الجنسيات للجاهزية العملياتية المشتركة، أو إم آي سي. وتتعاون في هذا المجلس البلدان التي يجمع «الحلف الأساسي» بينها، وهي: ألمانيا واستراليا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ويقتصر المجلس على قادة عسكريين كبار من هذه الدول. وهو لم يكف عن العمل حتى في أثناء المشادة بين فرنسا والولايات المتحدة بخصوص العراق(...).

وتنطلق فكرة الجاهزية العملياتية المشتركة بوصفها التحدي الأكبر في وجه الجيوش المعاصرة من أنه ليس في مستطاع دولة أوروبية، أو الولايات المتحدة (في ضوء حربي أفغانستان والعراق)، خوض حرب على قدر من الأهمية والتعقيد وحدها . وعليه، ينبغي إنشاء جبهات أو أحلاف بين عدد من البلدان. لكن ولكي تكون هذه الجبهات و الأحلاف مجدية يجب أن تكون البلدان الحليفة قادرة على التواصل فيما بينها، وان تقاتل بحسب إجراءات وخطط محددة، مستخدمة قدر المستطاع أسلحة متناغمة ومتوافقة. فلا عجب إذا كانت السابقة التي أقيم على أساسها المجلس الحالي هو شبكة اتصالات أنشئت في الحرب (العالمية)الثانية.

(...) والمعيار الذي يقبل بموجبه بلد عضواً في المنتدى هو معيار «الدولة الإطار»، أي قدرته على قيادة عملية عسكرية مشتركة. والقدرة العملياتية هذه ليست في متناول عدد من الجيوش الأوروبية. ويعرف خبير فرنسي المجلس بأنه «تعاون مركب ومهيكل»، يضطلع بالإعداد النظري للمعارك الآتية، وليس لتنفيذها. وبعث هذا المجلس من رماد «النادي» الأنغلوساكسوني المتحدر من الحرب الثانية (وكان يعرف باسم اوسكانزوكوس). في عام ١٩٩٩ ، إبان حرب كوسوفو، حيث اختبر الأمريكيون «حرب لجان» مكبلة وسلبية داخل حلف الأطلسي، خلص هؤلاء إلى ضرورة التخفيف من الثقل الإداري الذي يرزح حلف الأطلسي تحته. ورأوا أن إنشاء جبهة مؤقتة، وبنت ساعتها، يتولون هم قيادتها، خير لهم من القيود الإجرائية التي يكبّل بها حلفٌ ثابت وتقليدي أعضاءه. والمجلس بناءً على ذلك يقع هو الآخر تحت قيادة أمريكية وكلمتهم هي الفصل. ولكن الفرنسيين يرون قرائن «نفوذ أوربي» فيه.

ويعول أحد خبراء العلاقات الاستراتيجية على التقدم التكنولوجي الذي يتمتع به أعضاء المجلس في سبيل الإستظهار والإستقواء به في حال مجابهتهم خصماً كبيراً، ملمحاً إلى الصين. ويتولى تمثيل البلدان المشاركة مساعدو قادة «أقسام العمليات» في قيادات الأركان الاستراتيجية في البلدان المعنية. ويجتمع هؤلاء القادة مرتين في السنة، في آذار وأيلول في الولايات المتحدة، ويجري العمل شبكيا . ويتوقع أن يمتلك هذا المجلس شبكة اتصال آمنة خاصة، تتصل بالقمر الاصطناعي (سيراكوز ٣).

المصدر: المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب

■ **لوران زاكيني**

بين الاشتراكية والليبرالية

الواقعية المبتذلة والردة عن الاشتراكية في الفكر القومي

تتجاهل الأحزاب القومية ومفكروها خلال ردهم الفكري والسياسي على طروحات الإمبريالية والصهيونية ودفاعها عن حزب البعث، تحت شعار الواقعية السياسية المبتذل دوره الاجتماعي، مسألة الاشتراكية في فكر البعث، تركز على دوره في إيقاظ الشعور القومي، نشاطه في إزكاء الروح القومية، ونضاله في سبيل الوحدة العربية، كل هذه الأفكار على أهميتها، ودورها في نهوض حركة التحرر الوطني العربية، لا تشكل خطراً جدياً على مصالح الإمبريالية في الوقت الراهن، تستطيع أن تتعايش معها وتكيفها مع مصالحها، الذي يشكّل خطراً جدياً على مصالح الرأسمالية حالياً هو قضية الاشتراكية في فكر البعث وأي جهد صادق يبذل لتخليص الاشتراكية من أخطائها يبقيها على جدول الأعمال.

البورجوازية الطفيلية والبيروقراطية المستعدة للاستسلام أمام الإدارة الأمريكية العاجزة حتى الآن عن الإطاحة بحزب البعث من الحكم تبحث عن حل مشترك، يرضي الإدارة الأمريكية من جهة، ويحمي مصالحها الأنانية من جهة أخرى، ويضلل البعثيين، في الوقت نفسه، تجد مبتغاها بالترويج لموضوعة مقنعة شكلياً وخطيرة جداً جوهرياً مفادها أن حزب البعث حزب قومي في الأصل، الاشتراكية دخلت عليه لاحقاً بعد اتحاده مع الحزب العربي الاشتراكي، بالتالي إلغاء الاشتراكية من فكر البعث ليست قضية مبدئية، غاية التركيز على الأفكار القومية المجردة عزل حزب البعث عن الجماهير الشعبية، وتحويله إلى حزب نخبوي تائه لتسهيل الإطاحة به من الحكم...

..انحسر نفوذ الأحزاب القومية بين الجماهير الشعبية عندما انتشر وعم الفساد في الدول التي أقامتها وتشكلت طبقات بيروقراطية طفيلية تخلت عن الاشتراكية، انفضت الجماهير عن هذه الأحزاب في البداية وفقدت الحكم في النهاية.

الانكسارات والاخفاقات التي أصابت الحركة الشيوعية والفكر القومي الاشتراكي أعادت الحياة للأفكار القومية المجردة، طفت على السطح من جديد.

الليبرالية والتحرر القومي

أحد المداخل الفكرية الأساسية لاختراق الأحزاب القومية من الداخل اعتبار الليبرالية لا تتناقض مع الفكر القومي التحرري، هي أول من بلور الفكر القومي في أوربا، إنها أحد الحلول الممكنة للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي نشأت في الأنظمة التقدمية، فهل هذا صحيح..؟

تفسخ النظام الإقطاعي في أوربا قبل تفسخه في الشرق العربي بقرنين تقريبا، هذا ما يفسر نضج البرجوازية الأوربية واستلامها الحكم قبل البرجوازية العربية بزمن طويل، الاستعمار الذي فرضته البرجوازية الأوربية خاصة في المرحلة الإمبريالية على البرجوازية العربية منعها من استكمال مشروعها الليبرالي التحرري واستلامها الحكم.

الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية الدائمة المستمرة كرّست، ورسّخت حالة التردد والتذبذب والميوعة الفكرية داخل البرجوازية العربية، ففي لحظات المواجهة الحقيقية الحاسمة مع الاستعمار والإقطاع ترددت وتخلت عن طموحها وحقها في السلطة السياسية، هادنت المشاريع الإمبريالية، رضيت السير في ذيل الإقطاع لخوفها من نهوض الجماهير وتجاوزها للسقف التي تحدده مصالحها الأنانية. السبب الرئيسي لفشل ثورة عام ١٩١٩ المصرية يعود لحالة الهلع التي أصابت البرجوازية المصرية من المشاركة الشعبية الواسعة في الثورة وخشيتها أن تتحول إلى ثورة اجتماعية ذات مضمون اشتراكي.

الآن تؤكد النتائج والقرارات التي تصدر عن الاجتماعات العربية عجز الليبرالية عن تقديم مشروع نهضوي ديموقراطي متكامل مع الاستعداد التام للتضحية من أجله بالغالي والنفيس، لا مجال للشك مطلقاً أن النضال من أجل التحرر الوطني والقومي يرتبط عضوياً من أجل الاشتراكية.

الإمبريالية أكثر المفاهيم التي تعرضت للتشهير في القرن الماضي، كان لينين أول من ابتدأ بفضح هذا المفهوم، أكدت ممارسات الإمبريالية العدوانية وإشعالها نار الحروب العالمية واستعمارها لشعوب قارات كاملة صحة الدعاية والتحريض ضدها.

للتخلص من هذا المفهوم وتاريخه المشين اخترعت مفهوم العولمة لخداع وتضليل الشعوب، تتصور الإمبريالية واهمة أن الكلام المعسول والمساحيق يجمّلان صورتها، يلبسها رداءً جديداً، ينسي الشعوب وجهها القبيح. استغلت حالة الإرباك والتخبط الفكري والسياسي التي يعيشها الشيوعيون والديموقراطيون الثوريون للترويج للعولمة. نجحت عن طريق تقديم بعض التنازلات السياسية الشكلية أثناء فترة حكم إدارة كلينتون بنشر هذا المفهوم وإقناع غالبية المثقفين به...

..نتيجة للضعف النظري والوهن اعتقد الكثير من التقدميين أن التطور التكنولوجي المذهل وبلوغ ثروات الرأسمالية أرقاماً أسطورية مكنها من التكيّف المطلق مع تناقضاتها وإيجاد حلول لها.

تستعيض عن الصراع والحروب بالتفاهم بين الأمم والعيش المشترك، تستثمر البسيطة استثماراً مشتركاً، تنعم الشعوب بخيرات الكرة الأرضية، يعم السلام لأمد بعيد، رغبات واحتياجات الرأسمالية يمكن تحقيقها عن طريق الديموقراطية السلمية، مستعدة لتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية للبلدان النامية لتخليصها من الفقر والجهل والديكتاتوريات فعلى الشطار إزالة العقبات كافة أمام تطور الرأسمالية والانفتاح الكامل على السوق الرأسمالية للحصول على أكبر قدر من المساعدات والرساميل التي لا تجد مكاناً تستثمر فيه وإلا لن نلحق بالقطار ونفوت الفرصة التاريخية، بسبب الوهن السائد وتلاشي الروح الكفاحية تستجيب الأحزاب القومية لهذه الأفكار، تستبدل الأفكار الثورية بالإصلاحية، فيصبح مستقبلها السياسي ومستقبل شعوبها في مهب الريح.

دحضت أحداث العقد الحالي من احتلال أفغانستان والعراق إلى مجازر السفاح شارون كل الهرطقات والشعوذات التي تم التوصل إليها في العقد الأخير بصدد الدور الجديد المزعوم للرأسمالية في عهد العولمة وتبين أن التطور التكنولوجي يفاقم تناقضات الرأسمالية ويعمّق صراعاتها.

الترويج للشرق الأوسط

إن اكتشافات لينين العلمية بصدد المرحلة الإمبريالية لا زالت حية، لا يمكن تجاهلها عند وضع خطة سياسية جادة تهدف إلى مقاومة المشاريع الإمبريالية والمحافظة على السيادة الوطنية.

ينخدع البعض بسلوك الإمبريالية خلال وجود الاتحاد السوفييتي الذي أكرهها على تحرير الشعوب بعد انتصاره على الفاشية وأرغمها على تلبية مطالب الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية....

أشعلت الإمبريالية نار الحربين العالميتين «التي كلفت الطبقة العاملة عشرات الملايين من الضحايا» عن قصد وعمد لإرهابها ونشر اللامبالاة السياسية في صفوفها ودفعها باتجاه الإصلاحية....

عززت سيطرة البيروقراطية على أجهزة الدولة السوفييتية إمكانية الإمبريالية على التكيف مع مشاكلها، لأن الاتحاد السوفييتي فقد دوره كمثل أعلى، كمركز جذب للكادحين، استقر دور مؤسسات الديموقراطية البرجوازية لأنه لم يعد هناك ثورات عمالية، لم يعد هناك خطر جدي على سلطة رأس المال، لم يعد هناك بديل عن الرأسمالية أمام الطبقة العاملة عملياً سوى نظام التسلط البيروقراطي، هنا جوهر المسألة.

تروج الإدارة الأمريكية حالياً لمشروع الشرق الأوسط الكبير المتضمن جعل إسرائيل سيدة المنطقة فهل يمكن مواجهة هذا المشروع النيوليبرالي بآخر ليبرالي بالتأكيد كلا.. عندما يتناقض مشروعان ليبراليان، الأقوى يخضع الأضعف أما في حال تصادم المشروعين وموازين القوى متقاربة بينهما النتيجة الحتمية حرب عالمية أولى وثانية...

ناجي العلي

■ انحسر نفوذ الأحزاب القومية بين الجماهير عندما انتشر الفساد في الدول التي حكمتها.

■ بات الغلاف الإيديولوجي القومي الاشتراكي الذي يمثله حزب البعث العربي الاشتراكي ضيقاً جداً على المرتشين والفاسدين.

هل يمكن التصدي الجدي للشرق أوسطية بالأفكار القومية المجردة، لا يمكن أيضاً، فالأفكار القومية المجردة لم تستلم الحكم أصلاً رغم استمرار الحوار والنقاش حولها قرنا كاملا...لا يمكن مقاومة هذا المشروع الاقتصادي السياسي إلا بالاشتراكية.. منهج ليبرالي مقابل منهج اشتراكي، الصراخ والتشهير لا يقدم ولا يؤخر... المنهج المتماسك والمتسق سينتصر في النهاية لا محالة والهزيمة مصير كل خطاب اختياري توفيقي متذبذب.

الإمبريالية وعودة «غوبلز»

تدعي الإمبريالية بعد أن تخلصت من الاتحاد السوفييتي واستتب لها الأمر مؤقتاً أن شعار حق تقرير المصير الذي تبنته الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وأدى إلى استقلال البلدان النامية كان خطأً تاريخياً لم يجلب معه سوى الديكتاتوريات العسكرية والفساد البيروقراطي، هذه الشعوب غير مهيأة بعد لحكم نفسها بسبب التخلف والجهل، تحاول الإدارة الأميركية العودة إلى أساليب الاستعمار القديم التي كانت تستخدمها الإمبريالية قبل ثورة أكتوبر لإخضاع الشعوب بالقوة العارية، احتلال العراق وأفغانستان مثال قريب وما خفي أعظم.

حين يعمد الماركسي إلى تحليل ظاهرة اجتماعية ما، توجب عليه الماركسية أن يدرس تلك الظاهرة في ظرفها التاريخي الملموس لا أن يحللها بشكل مطلق مجرد كما تشترط عليه أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الملموسة لهذا البلد عن سواه بناءً عليه تتطلب المعالجة الماركسية للمسألة القومية في البلدان النامية الانطلاق من مبدأ أساسي هو جميع القوميات الكبيرة والصغيرة تعاني من اضطهاد وقهر الدول الإمبريالية وجميعها تدخل في إطار حركة التحرر الوطني.

كل ثقافة قومية وطائفية متعصبة تسبب أقصى الفساد في أوساط الكادحين وتفرق صفوفهم. الترويج لثقافة التعصب القومي والطائفي الرجعية التي تبلد عقول العمال والفلاحين وتخبلهم القصد منه تسهيل سوق الكادحين بعصا الطبقات الاستغلالية.

الدعاية للثقافة الشوفينية وافتعال النزاعات بين القوميات أحد أساليب الإمبريالية المجربة لتحقيق أغراضها. تستغل الإدارة الأميركية الحالية المطالب المشروعة للأقليات القومية والطائفية لخلق صراعات غير مبررة داخل حركة التحرر الوطني، عن طريق الوعود الكاذبة والخداع السياسي.

.المراهنة على الإدارة الأمريكية من اجل نيل الأكراد حقوقهم وهم خطير سيلحق ضرراً بالغاً بالقضية الكردية، يتخلى الأمريكان بمنتهى الصفاقة عنهم إذا تناقضت مصالحهم مع القضية الكردية، التاريخ يقدم أمثلة على تنكر الإمبريالية لوعودها فقد وثق العرب بالحلفاء في الحرب العالمية الأولى على أمل أن ينالوا استقلالهم، شاركوا إلى جانبهم في الحرب عانت الشعوب العربية الويلات من هذه الحرب، مآسي (السفر برلك) مازالت في ذاكرة الجماهير حتى الآن ماذا كانت النتيجة؟ خرج العثمانيون وحل محلهم الأوربيون. ثقافة التعصب القومي الرجعية معزولة داخل الجماهير الشعبية الكردية ولا يوجد مصالح حقيقية لها في السير في ذيل الصهيونية والآغاوات الأكراد ليتحولوا إلى رأس حربة لتنفيذ مخططاتهم.

نحو تعميق التحولات التقدمية

تعميق التحولات التقدمية والسير بخطوات جدية باتجاه الاشتراكية هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب المشروعة للجماهير الشعبية الكردية، تجاهل الحقوق الثقافية للأقلية القومية الكردية غير مفهوم وخاطئ خصوصاً في الظروف الحالية التي تمر بها شعوب المنطقة، بداية، هل تشكل اللغة الكردية خطراً على اللغة العربية، على العكس، من مصلحة الأكراد تعلم اللغة العربية من أجل العلاقات التجارية المشتركة الواسعة مع العرب بسبب خصوصية المنطقة الجغرافية التي يقطنها الأكراد، من أجل الدراسة والعلم أيضاً فالمكتبة العربية تحتوي على كم هائل من المعارف ليس من مصلحة الأكراد الاستغناء عنها، ثم هل الثقافة التقدمية التي يؤمن بها وينشرها حزب البعث تتناقض مع الثقافة الشعبية الكردية؟، في كل أمة يوجد جمهور كادح مستغل تولد ظروفه المعاشية والحياتية المضنية بالضرورة أفكاراً ديموقراطية اشتراكية والشعبان عاشا جنباً إلى جنب آلاف السنين نستطيع القول دون محاباة إن الثقافة الشعبية واحدة، العقبة الوحيدة أمام حل هذه المسألة حلاً ديموقراطياً هي ثقافة التعصب القومي الرجعية ثقافة الآغاوات الأكراد وثقافة الفساد والتسلط البيروقراطية والطفيلية.

خلال حملتها على الفكر القومي تغض وسائل الإعلام الليبرالية النظر عن الحركة الشيوعية. تستغل أمريكا الخلافات القديمة بين الفكر القومي والحركة الشيوعية لتحييد الأخيرة لا بل تنجح في كسب المرتدين والجبناء إلى جانبها فالحركة الشيوعية المنكسرة على الصعيد العالمي لا تشكل خطراً جدياً على مصالح الإمبريالية والصهيونية في المنطقة العربية الآن.

بات الغلاف الإيديولوجي القومي الاشتراكي الذي يمثله حزب البعث العربي الاشتراكي ضيقاً جداً على المرتشين والفاسدين الذين تغيّرت مواقعهم الطبقية تتملكهم رغبة جامحة لتمزيق هذا الغلاف والتخلص منه واستبداله بحلة جديدة، بغلاف إيديولوجي ليبرالي يشرّع تحولهم إلى رأسماليين، يبحثون بحمية عن ذرائع لتبرير ارتدادهم الفكري والسياسي، يضللون من خلالها الجماهير الشعبية.

التفريق بين الحزب والبيروقراطية

الموضوعية والنزاهة تقتضي التفريق بين حزب البعث وبين البيروقراطية والطفيلية التي سيطرت على الدولة التي أقامها، فحزب البعث حزب جماهيري، كان في طليعة حركة التحرر الوطني العربية، ساهم في إفشال المخططات الإمبريالية والصهيونية في الخمسينيات، المشاكل التي عانى منها حزب البعث من دولته هي ذات المشاكل التي عانى منها الفكر الاشتراكي عموماً، من الاتحاد السوفييتي شمالاً إلى أنغولا جنوباً، من كوبا غرباً إلى الصين شرقاً لكن العدالة والشرف تقتضي أيضاً التفريق بين الشرفاء الذين أفنوا حياتهم من أجل حماية وتطوير الثورة وبين الانتهازيين السفلة الذين دمروها لحماية مصالحهم الأنانية.

إن محاربة البيروقراطية والفساد بحزم يحتاج إلى طبقة لها مصلحة حقيقية في اجتثاثهما من جذورهما، الشرفاء بمفردهم غير قادرين على استئصالهما من أجهزة الدولة، هم بحاجة لحماية الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في القضاء على الفساد والتسلط لأن البيروقراطية تستطيع طرد الشرفاء المعزولين عن الجماهير بمنتهى السهولة في ظل التعيين المراتبي والأوامرية.

أما البورجوازية فهي ضد الفساد البيروقراطي الذي يبتز منها الأرباح لكنها مع الفساد الذي يسهل عليها التهرب من حقوق العمال والدولة، الضرائب، التأمينات، عمل الأطفال. هذا الموقف المتناقض من الفساد يجعل البورجوازية عاجزة عن محاربة الفساد حتى النهاية..!

العقبة الرئيسية أمام تطور الفكر الاشتراكي الآن هو الاعتقاد السائد أن مجتمع رأسمالية الدولة هو المجتمع الاشتراكي وهذا الأمر يدخل الفكر الاشتراكي في مأزق فهذا الشكل للاشتراكية فشل فشلاً ذريعاً وأدى إلى كوارث بالتالي لا يوجد أفق أمام البشرية سوى الرأسمالية. هذا ما يسر ويفرح الرأسمالية.

جوهر المسألة بشكل مكثف هو أن الرأسمالي سيد المجتمع الرأسمالي، صاحب القرار في مجتمع رأسمالية الدولة أصبح البيروقراطي هو سيد المجتمع، في المجتمع الاشتراكي الحقيقي يصبح الكادحون أسياد أنفسهم وأصحاب القرار فما هي القوانين والأنظمة التي تجعل الكادحين أحراراً أسياداً...!

■ حلب - رياض إخضير

رأي في مضامين الإصلاح وأسسه

لايمكن أبداً النظر بارتياح إلى إبقاء العملية الإصلاحية التي هي قيد الإعلان والتي هي قضية وطنية وحضارية لابل إنها في مرحلتنا الراهنة مصيرية. على أنها هم للسلطة وحدها.. وأن للسلطة وحدها تحديد أبعادها ومضامينها... إن ذلك يقرر سلفاً.. حرمان هذه العملية الوطنية والديمقراطية والاجتماعية من دعم ومساندة ومشاركة أغلب الذين لهم مصلحة في نجاحها وإعطاءها الأبعاد الضرورية. وهذا يؤشر إلى حتمية توقفها أو حيدانها عن الأهداف التي ترغبها جماهير الشعب بتعبيراتها المختلفة.

أرى أن الإصلاح والديمقراطية بينهما تلازم عضوي فالإصلاح يستلزم النقد الموضوعي الجريء وفي وضعنا الحالي يتطلب اشتراك جميع مكونات القوى الوطنية والديمقراطية في النقد والفعل والمسؤولية وتحمل المهام كي لايتفارق النقد والممارسة فيتحول إلى مهاترات بعيدة عن المسؤولية.

البعض ينظر عددياً إلى القوى والظواهر السياسية دون الأخذ بعين الاعتبار الفعل والدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والمجموعات التي هي قليلة بعددها.. هامة بتأثيرها. يعرف الذين لهم دراية في حيوية وصحة البنيان الجسدي والفكري.. الفرق الكبير بين الصحة والترهل بين الضخامة والنشاط.. ويعرفون أيضاً أن أجزاء من مللغرام من معدن أو هرمون أو أشياء ثانوية يمكن أن يكون نقصها سبباً للخمول والتبلد والعقم.. وإن البنيان السياسي والاجتماعي في مرحلة الإصلاح وباشتراط المناخ الديمقراطي يجعل للفعل الثقافي والعلمي والوطني لكوادر مثقفة ومدركة ومسؤولة أثراً أكبر بكثير من حشد تنقصه تلك الكوادر وتغيب عنه الرؤية الوطنية والاجتماعية السليمة.

إن تنوع المجموعات الوطنية والديمقراطية نعمة كبيرة وإن انخراطها الفعال بعملية الإصلاح يعطي زخماً وحيوية ويجعل من اللحمة الوطنية بنية تتكامل في مواجهة مهامها وأعدائها.

لقد عشنا عقوداً طويلة تعطلت فيها عمليات المحاسبة والتصويب النظري والعملي وعمليات استبدال الفريق الحاكم بسبب تحجيم الديمقراطية فتراكمت الأخطاء وافترقت بشدة الممارسات العملية عن الشعارات والأهداف المعلنة ولم يجر تقييم لأداء الأجهزة الحكومية التي باتت تتصرف على هواها دون حساب أو عقاب ووصلنا إلى واقع مؤداه مقلوب مضامين كل الشعارات التي رفعت سنين طويلة وهذا دون أن يحاسب أحد عليه.

لقد أدت السياسة البراغماتية إلى التركيز على هدف واحد عند البعض وهو البقاء في السلطة والحفاظ عليها وقد نجحت في ذلك بالذهاب شرقاً وغرباً ويميناً ويساراً متلمسة كوامن القوة والاستمرار فبقيت الأهداف والشعارات محصورة في نطاق الإعلان والإعلام، وغابت البرامج العملية الخاصة بالاستحقاقات المصيرية عن الممارسة اليومية للأجهزة.

إن أولى قضايا الإصلاح تتطلب تغييراً في التعامل مع مفهوم السلطة باعتبارها مهمة وليست احتكاراً وامتيازاً وباعتبارها وسيلة وليست غاية واعتبار المؤسسات الجماهيرية والشعبية هي أساس محاسبتها وفقاً للشعارات الوطنية والقومية والاجتماعية المتفق عليها ووفقاً لبرنامج شامل يكون أساسها لمحاسبة الأجهزة المختلفة للسلطة وتحدد النتائج مشروعية استمرارها أو ضرورة تغييرها.

فعلينا إذا توضيح أسباب الإصلاح وأهدافه أولاً ومن ثم تحديد التالي:

١. لماذا الإصلاح؟ وماذا سنصلح؟ وكيف؟

٢. ما هي ادوات الإصلاح؟ وكيف ستكون أدوات فاعلة وموثوقة؟

٣. ماهي شروط النجاح؟ وأية تحالفات اجتماعية وسياسية يتطلبها؟

هذا يعني أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن مضامين إصلاح ديمقراطي وطني يتضمن تناقضا، لأن له أعداء وخصوم تتعرض مصالحهم للخطر في حال التنفيذ، ولذلك لابد من حشد يشمل كل الذين لهم مصلحة بتحقيقه لمواجهة التهديدات الخارجية بقوة قادرة ومعافاة وسليمة تمثل المصلحة الوطنية.

من أجل ذلك يجب توفير كل المناخات التي تتناسب مع القوى ذات المصلحة بتطبيق برنامج الإصلاح المفترض لكي تعطي بثقة دون خوف كامل جهدها وطاقاتها مناخات لاتناسب الفساد ومولديه.

لقد آن الأوان لرفع قانون الطوارئ عن جميع القوى الوطنية والديمقراطية وعن جماهير الشعب عامة ليكون الإصلاح قضية للجماهير وللقوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية وهذا في الأساس ضمان لنجاح الإصلاح المنشود.

■ محمد فاضل فطوم

الأساس الاجتماعي للتباعد الوطني ـ الديمقراطي

في التجربة السورية للعلاقة بين الوطني ـ الديمقراطي، ثمة تداعيات ينبغي إعادة قراءتها، ليس وفق الترتيب اللفظي التداولي لهذه العلاقة. بل وفق العلاقة التواصلية لهذين المفهومين. بما هي علاقة جذب أو نبذ، تحكمها معايير اجتماعية بالدرجة الأولى. أو ماأصطلح على تسميته بالشروط المادية لاقتراب أو ابتعاد الأجهزة المفاهيمية، للدرجة التي تصبح محاولات إعادة قراءة هذه العلاقة بمعزل عن هذه المعايير. تعاني من نقص في القبول باستمراره.

فالاستقطاب كصفة مميزة للتوسع الرأسمالي بين أقلية «أوليغارشية مالية» وأغلبية تزداد اتساعاً وتعيش كل مظاهر البؤس الإنساني. كان قد هشم الأساس المادي للاندماج المجتمعي عبر تدميره للطبقة الوسطى، التي لم تكن بمثابة صمام الأمان في التوازن المجتمعي فقط، بل ومصدر لتوليد المشاريع النهضوية ومفاهيمها وتحديدَ حواملها، فليس مصادفة أن تقترب الأجزاء الدنيا من هذه الطبقة في صيرورة انحدارها (تراجع شروطها المادية) من المفهوم الاجتماعي الوطني، في الوقت الذي تقترب فيه الأجزاء العليا منها وفي سياق التحاقها بالنخب الاقتصادية والسياسية الرسمية من الديمقراطية وفي أفضل الأحوال الوطنية الديمقراطية على أن يتم تعريف الأولى بالثانية وليس العكس. إن التباعد بين الوطني ـ الديمقراطي مرشح لطلاق أكبر، في الوقت الذي يزداد فيه التقارب بين الوطني ـ الاجتماعي، نقول ذلك لأن حدة الاستقطاب ومنطق آليات عمله الذي يعيشه المجتمع السوري، سوف يجعل من الديمقراطية الضالة المنشودة للشرائح الكومبرادورية الجديدة المتمثلة بالنخب السياسية أو النخب الاقتصادية التي لها دور مهم في بناء القرار السياسي. وسوف تستخدمها استخداماً ذرائعياً ـ نفعياً وبعيداً عن أي التزام قيمي أو أخلاقي، بل وعلى العكس سوف تنقلب عليها تماماً، وربما تمارس عنفاً وحشياً وسافراً، عندما تكف هذه الديمقراطية عن خدمة آليات التراكم ومنطقه.

إن عجز التوسع الرأسمالي في بلد كسورية عن تحقيق التجانس بين قيمة الرساميل والسلعة من جهة، وبين قوة العمل من جهة أخرى سيبقي العلاقة النابذة لا الجاذبة بين هذين القطبين. فالوطني ووفق هذه الوضعية مدعو هنا لإعادة توليد محتواه، وتجديد خطابه في ضرورة تحديد العلاقة مع الخارج لموجبات وضرورات الاستحقاقات التي يتطلبها الداخل. وفي ذلك اقتراب بين الاجتماعي والوطني يفرضها نوع من تراكب المهام الوطنية ـ الاجتماعية ومن الحوامل الاجتماعية أيضاً.

في الجانب الآخر ـ غير الرسمي ـ يقع خطاب الديمقراطية المعارض، في أسر منطق مجموعة الاستلابات الخاصة للسلطة ماقبل الرأسمالية ـ دينية ، إثنية ـ وذلك بالضبط لأن التوسع الرأسمالي مرة أخرى يفتح أسواقاً لعمله، ولايبني أنظمة رأسمالية. إن أقصى مايستطيع بناءه، هو إطارات عامة لمثل هذه الأنظمة الرأسمالية، كالمجالس التمثيلية والتشريعية، مؤسسات دستورية. ليست أكثر من واجهات صورية. تعشعش وتتوالد بداخلها كل آليات إنتاج الأنظمة السياسية المشخصنة، او المستبدة وفق مصطلحات هذا الخطاب ومفرداته. فالتراتبية في درجة المواطنية التي تدفع الفرد للاحتماء بعلاقة ماقبل رأسمالية «الأثنية ـ الطائفية»..إلخ ماهي إلا نتائج لحضور التوسع الرأسمالي وليست بسبب غيابه. فهو يقوم بتفكيك بنى اجتماعية بأكملها، وإعادة تركيبها، بطريقة مشوهة ولايصلح تعارضها لأن يكون مصدراً للتوتر المنتج والمثمر، الذي عرفته أوروبا مثلاً، التي كان التطور الرأسمالي فيها يتصف بالتجانس وليس الاستقطاب.

فالشرط الديمقراطي في بلد كسورية، مدعو هنا لتضبيط التطور الرأسمالي، بهدف تجاوزه لاحقاً، أي وضع اليد على الأسباب المولدة للأنظمة الاستبدادية المشخصنة ومرة أخرى حسب مفردات ومصطلحات هذا الخطاب، وليس على نتائجها التي سوف يبقى تكرارها قائماً مابقي أساسها كذلك.

إن ابتعاد الديمقراطي عن الاجتماعي الوطني في بلد كسورية سببه في كون الاشتراط الديمقراطي هنا، محال على واقع اجتماعي آخر وعلى سباق تاريخي لايمكن استعادته أبداً.

فمجموعة الإجراءات الديمقراطية من فصل الكنيسة عن الدولة، إلى حركة الإصلاح وصولاً إلى عصر التنوير الذي شرع لاستقلالية العقل عن الكنيسة والدولة، وصولاً إلى التجارة البعيدة المدى التي كانت مصدراً مهماً للتراكم (فصل المنتج عن وسيلة العمل) كل ذلك تحقق في إطار وعلى أساس تطور رأسمالي متجانس وليس استقطابياً، يكرس ويثبت الاستلاب السياسي ماقبل الرأسمالي، فمثلاً لاتوجد هناك عقبات مؤسساتية، أمام الأقلية لتصبح أغلبية، وينظر إلى الهزائم الانتخابية على انها تراجع مؤقت يمكن تغييره، بينما تتحول مثل هذه الهزائم في مجتمعات مستقطبة ومستلبة لسلطات سياسية ماقبل رأسمالية تتحول إلى صراعات لاستعادة السيطرة السياسية، وهذا يعني بداهة أننا وفي ظل شروط كهذه أمام فوضى راديكالية مستمرة في التوازن النسبي للقوى، أي أمام خطر دائم الانفجار، الحروب الأهلية.

إن تحرر الخطاب الديمقراطي المعارض من وهم استعادة التاريخ سيضعه حتماً في إطار العلاقة الجاذبة بين قطبي هذه العلاقة الاجتماعي ـ الوطني من جهة و الديمقراطي من جهة أخرى، التي تتسع الحافة بينهما طرداً مع زيادة حدة العلاقة الرأسمالية في السوق والسلطة.

■ **دمشق - كمال إبراهيم**

الدولة والانتخابات في ظل الاحتلال

الديمقراطية كشكل للحكم أفضل من الاستبداد به، لكن لا يجوز أن نحولها إلى وثن، كأن نقول: «بدأ السوريون بممارسة الديمقراطية المعاصرة زمن الفرنسيين ونجحوا في انتخاب الوطنيين المطالبين بالاستقلال في كل مرة»، أو أن نغبط الفلسطينيين والعراقيين على الانتخابات، فنهون من أمر الاحتلال لأجلها.

فالذي حرر سورية هو المقاومة، وإبراهيم هنانو كان عرضة لسيادة القانون. وهذا من دواعي المطالبة بقانون لصالح الشعب عندما نتحدث عن حكم القانون، وحرية يجد المواطن القدرة والجرأة على ممارستها، وصحافة في ظل من التكافؤ الحقيقي، وانتخاب من أجل سلطة وطنية ذات سيادة.

١ـ الديمقراطية واقتصادها ما كانا بقادرين على الحياة والاستقرار لولا سياسة النهب، كما أن النازية والفاشية والحكم «الشمولي» كلها لم تمنع من الإنجاز على الأصعدة كافة. وروسيا أصبحت في ظل الديمقراطية من أكبر الدول المصدرة للمافيات وللعاهرات، حتى إلى مقصف بائس في مدينة صغيرة كمدينة الرستن. وقبل عدة سنوات مات الناس من البرد في روسيا والهند فقط.

٢ـ يروي عصمت سيف الدولة أن الفلاحين المصريين كانوا بعد الإصلاح الزراعي يأتون بالمحصول خجلاً وخوفاً إلى الإقطاعي، ما اضطر عبد الناصر إلى نفي الإقطاعيين من بلداتهم.

وبعد فترة كان أبناء الفلاحين هؤلاء هم الذين انخرطوا في السياسة بمواقع مختلفة وأقلقوا راحته. وهذا ما كانت لتفعله الصحافة الحرة في عهد الملكية كما لم تفعله الانتخابات في عهد الاحتلال. ما نحتاج إليه ليس نخباً محاصرة بالجهل والعجز، بل جماهير واسعة قادرة على تكوين الموقف الصحيح وممارسته، وهذا لا تأتي به الديمقراطية المعزولة.

٣. بسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال أصبحت الفئات الرجعية والمحافظة، في هذا البلد أو ذاك، تتلقى الدعم والإسناد السريع من آلة إعلامية هائلة، تتمتع بمرونة، يعمل بها خبراء مختصون في توجيه الرأي العام، تركز نشاطها على الناس في موطن الحدث المستجد دون عائق. ولعلنا من أكبر ضحايا هذا التطور؛ فالدول العظمى توجه إلينا إعلامها بصريح الملكية ومستورها ليس حبا بعيوننا العسلية.

٤. أن يكون التقدميون أكثرية أمر مناقض لذاته، بل إن الفئة الفعالة سياسيا وفكريا واجتماعيا قليلة، لكن قدرة التقدميين على التغيير مستمدة من حضورهم القوي في هذه الفئة. ومواقف الدول ذات الوزن الثقيل تحمل اليوم للناخب الكثير من الإيحاءات ترغيباً ترهيباً، وتعمل بالتساوق مع وسائل الإعلام الداخلية والخارجية - المملوكة بغالبيتها الساحقة من الطبقات والفئات الرجعية والمحافظة- على تضليل الغالبية غير المبالية، قليلة الوعي، الخاملة فكريا وسياسيا واجتماعيا، غير المستعدة لأبعد من الذهاب إلى صناديق الاقتراع. هذه الفئة تشكل ـ خاصة في ظل ميزان القوى على الصعيد العالمي، وعدم التكافؤ بين القوى الاجتماعية على صعيد ملكية وسائل الإعلام ـ احتياطاً للقوى المحافظة والرجعية؛ فصندوق الاقتراع ليس كصندوق الشركة المساهمة، هنا لكل من دانيال أورتيغا وجدته الصوت نفسه.

فالجبهة الساندينية بقيادة أورتيغا ما كانت قادرة على النصر، في صراع مسلح، على سلطة مدعومة خارجياً، بقدرات أقل عدة وعدداً، لولا مسايرتها لمنطق التاريخ. لكنها خسرت الانتخابات قبل أن تختبر جيداً رغم الأجواء المناسبة انتخابياً للقوى التقدمية.

تتجلى هذه الحقيقة في الغرب أثناء الانتخابات بالتغير الحاد والسريع جداً أحياناً في عدد ناخبي الأحزاب التي تتداول السلطة عادة دون أن يؤثر تداولها هذا على المصالح الطبقية، في حين تتغير القوة الانتخابية للأحزاب الثورية ببطء.

٥ـ الجيوش وأجهزة القمع التي يحجر عليها بعيداً عن السياسة والثقافة، وتربى على الطاعة العمياء والقسوة، هي الأخرى احتياطي للقوى الرجعية والمحافظة.

٦ـ القانون الانتخابي وقانون المطبوعات هو حتى الآن كالمال السياسي والنزعات المتخلفة... أدوات محافظة.

٧ـ لقد تغلغلت الإلكترونيات في حياة الغربيين بحيث أصبحوا أسرى تحت المراقبة كحيوانات التجربة. هذا ما يحذر منه المفكرون عندهم، فالغربي ـ الأمريكي خاصة ـ هو الأكثر قابلية للمراقبة في العالم كله؛ فخلال ربع ساعة تستطيع أجهزة الأمن أن تقول له ماذا اشترى خلال السنة الماضية، وإلى أين ذهب، وبمن اتصل، وأي من البرامج التلفزيونية شاهد ..الخ، باختصار إن حياة المواطن الأمريكي تشبه حياة المشتركين في برنامج ستار أكاديمي. وتستطيع أي شركة أن تحصل على إضبارة لأي متسابق إلى وظائفها من شركات مختصة أو من الحكومة. وعلينا أن نتصور كم سيكون هذا المواطن منضبطاً.

٨ـ تقوم الرأسمالية بتنظيم استغلالها لكبح أنانيات أفرادها، حرصاً على القوى العاملة، مصدر ثروتها، وعندما تفشل في هذا تتراخى قبضتها وتفقد وحدتها مما يفسح المجال لتقدم القوى الإصلاحية والتقدمية عبر الانتخابات كما يحدث اليوم في بعض بلدان أمريكا.

لكنها كانت دائماً تنقض على ديمقراطيتها هي ما أن تمس مصالحها. وقد تفعل ذلك حتى دون خطر حقيقي وطنيا كان أم طبقيا، فالإدارة الأمريكية اليوم من أكثر الدول عرضة لانتقاد منظمات حقوق الإنسان. ولقد قرن المراقبون بين إهمالها التحذيرات من أعمال إرهابية وشيكة قبل ١١ أيلول، وبين تداولها لفكرة غزو العراق بعد التفجيرات مباشرة.

والذي يفهم من هذا أنها كانت بحاجة لخوف الأمريكيين من خطر ما لكي يتنازلوا عن حرياتهم المكتسبة، ولكي تبرر حروبها أمام شعبها والعالم. والعاقل يدرك أن إدارة تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي وبمعارضة شعبها وشعوب العالم لحربها على العراق ليست ديمقراطية. وعلى الأقل هذا ما يدعو العاقل إلى التأمل؛ فأمريكا وأوربا لم تشهدا مثل تلك المظاهرات منذ عقود طويلة.

❖ ❖ ❖

الدولة في جوهرها أداة قمع وتنظيم وتلطيف للسيطرة الطبقية. أما الديمقراطية فهي حرية الانتخاب والتعبير ذات الطبيعة المحافظة حتى الآن بسبب العوامل السابقة.

بالتالي هي شكل من السيطرة يقوم على عقد بين الحكومة وقوى التغيير، تخفف الأولى من وطأة قمعها لقاء استبعاد الثانية العنف، أي أنها في جوهرها رضوخ الضعيف العاجز لقاء قبول القوي إصلاحات يتم التوافق عليها.

الاحتلال يفرض على المجتمع تجميد الصراع الاجتماعي في حدوده الدنيا، كما أن سلطة المقاومة تلجم أنانيات الأقوياء طبقات وأفراداً. وقيام الدولة في ظل الاحتلال، بديمقراطية أو دونها، هو استبدال سلطة لديها ميل لمهادنة الاحتلال بسبب طبيعتها المحافظة أو الرجعية، عبر الاستقواء بالجدات، بسلطة الكرام القلائل دائماً، سلطة المقاومة، التغييرية، الثورية، السائرة مع منطق الحياة، فالعملية هي استعادة الصراع الاجتماعي لمصلحة الاحتلال لأنها تضيف قمعاً إلى قمعه من طبيعته، أي أن هذه الدولة عملية موضوعياً بحكم النتائج، وبغض النظر عن النوايا.

ظاهرياً، الاحتفال بالانتخابات في ظل الاحتلال يعني تقديم الديمقراطية على الوطنية، لكن ما دامت الديمقراطية بأبسط تعريف لا تقوم إلا بالحرية والانتخاب، وما دام الاحتلال ينافي الحرية، فهم يقدمون ديمقراطية بلا مسمى على الوطنية، أي أنهم ينسفون الوطنية بلا ثمن.

■ **حمص - أكرم إبراهيم**

صورة الأحزاب الفاعلة !

إن صورة الأحزاب التي تتطلبها المرحلة الحالية هي صورة الأحزاب الفاعلة و القادرة والمؤمنة بسمو القيم الإنسانية و بمصيرية التغيير والحداثة و تمتلك قدرة على بناء المعرفة ومعالجة المعلومات والوصول إليها في الوقت المناسب ,أحزاب بعيدة عن الروح النمطية وتتميز بروح الإبداع والتجديد و تمتلك في شخصيتها أبعاد إيمان كبير بالديمقراطية والتسامح واحترام الآخرين وتؤمن بلا حدود بالقيمة المطلقة للحرية الشخصية وحرية التفكيروتمتلك القدرة على الصمود أمام التحولات الكبيرة التي يشهدها العصروتميل إلى تطوير ذاتها وشخصيتها نحو الصورة الأفضل دائما وتمتلك كفاءةالتفكيرالمميزومبدأ العمل في إطار جماعي .تلك هي صورة الأحزاب التي يتوجب العمل على تطويرها و بنائها وتشكيلها ومن هنا فإن الأحزاب الحيّة التي تريد أن تفرض نفسها في ميدان الحضارة عليها أن تعمل على بناء ذاتها وفق صورة قادرة على مواكبة حركة التقدم الإنساني وتعمل على بناء تصورات جديدة نحو بناء إنسان جديد يمتلك القدرة على بناء وطنه وحضارته متبنية برامج وسياسات تساعد على تحقيق متطلبات أساسية للإنسان يجب العمل من أجل تحقيقها وهي أن يعيش الإنسان بكرامة وعزة في وطن حر كريم. يعمل فيما ينفع الوطن وينال أجرا يكفيه مع أطفاله ويصون كرامته ويأمن على مستقبله ومستقبل أولاده، ويتكلم بحرية ودون خوف، ويختار من يمثله بحرية ويعيش ديمقراطية حقيقية تتيح له أقصى سعة من المعرفة والاطلاع المتنوع، و معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية,وتوسيع الديمقراطية والشفافية وإلغاء ظاهرة الامتيازات وتثبيت مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. ومن الجدير ذكره أن أي حزب يريد أن يكون فاعلا ومواكبا لما تطرحه الظروف الجديدة عليه أن يأخذ بالحسبان معايير هامة منها المرونة بالعمل فكلما كان مستوى المرونة عاليا ، كان ذلك أفضل لنجاح الحزب والمرونة يمكن أن تكون مرونة وظيفية تتعلق بأهداف الحزب ووظائفه أي أن يكون الحزب قادرا على تغيير بعض أهدافه المرحلية ووظائفه العملية التي تم إنجازها أو تعذر ، واستبدالها بأهداف ووظائف أهم في الظروف الجديدة أو أيسر من حيث الإنجاز . وكل حزب لا يستطيع التحرر من بعض وظائفه وأهدافه المرحلية ،وتبني وظائف وأهداف أكثر انسجاما مع إمكاناته في الظروف المتغيرة ، فهو محكوم عليه بالجمود والموت البطيء ،على أن التحرر من الأهداف المرحلية أو بعض الوظائف ، لا يعني تحررا من المبادئ والغايات العليا التي هي مبرر وجود الحزب كذلك على الحزب أن يتمتع بمرونة إجرائية تتعلق ببنية التنظيم وإجراءاته الداخلية ذات الصلة أي أن يكون قادرا على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب دون تلكؤ أو عرقلة ويتعاطى مع التحديات المتغيرة بأسلوب متغير، دون جمود على الأساليب السابقة ، حتى ولو أثبتت جدواها في الماضي ' بل إن نجاحها في الماضي قد يكون أحيانا مغريا بالتشبث بها في واقع مغاير، فيدخل الخلل من هذا الباب وحينئذ يقع الحزب ضحية لنجاحاته وأمجاده السالفة .كذلك من المفيد أن يكون للحزب كيان معنوي وشخصية اعتبارية متميزة بحيث لا يتوقف في وجوده ولا في فاعليته على غيره من القوى ، ولا يكون أداة لخدمة أي منها بل يكون مُكرِّسا لخدمة الأهداف التي من أجلها أنشئ وان يتفاعل بإيجابية مع تطورات مجتمعه فذلك هو المدخل الوحيد إلى نمو الحزب نموا طبيعيا دون طفرات مباغتة غير محسوبة ، ويحميه من الجمود والبقاء على هامش المجتمع .

■ **حماه - د.فؤاد الضاهر**
daher.f@scs-net.org

«قاسيون» في ندوة نقاشية حول قانون الأحزاب

نحو قانون أحزاب متطور على أساس وطني لا ديني أو طائفي أوعشائري

تشكل الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات الهامة للدولة الديموقراطية الحديثة من حيث أنها تشكل جسر العبور الإجباري للمنافسة السياسية وتعبئة قوى المجتمع بما يساهم في إعطائه ديناميكية خاصة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وإسهاما من «قاسيون» في تعميق النقاش والتفاعل الحر، دعت الصحيفة إلى ندوة نقاشية حول قانون الأحزاب السياسية وبنيته وروراته السياسية وعلاقته بقانون الانتخابات وجهاز الدولة. واستضافت الندوة كلا من الباحثين:

أيمن عبد النور، حميدي العبد الله، شاهر نصر، وأدار الندوة الرفيق حمزة منذر.

أ. حمزة منذر

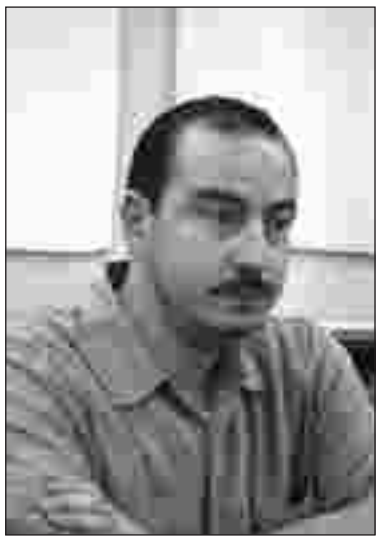

م. أيمن عبد النور

■ أحزاب الجبهة ملكيون أكثر من الملك فهم من عارضوا في السنتين الماضيتين إصدار قانون الأحزاب.

■ الأحزاب بشكل عام ومقارنة بفترة الخمسينات لم يعد لديها التمثيل والتأثير الذي كان موجوداً.

■ مشكلة الحركة السياسية أنها بعيدة عن الشارع وضعيفة التأثير عليه.

■ إن قيمة وضرورة قانون الأحزاب تنبع أساساً من أن كل مجتمع تعددي بطبيعته.

■ قانون للأحزاب متطور وعصري يأخذ بعين الاعتبار الواقع الوطني السوري.

■ ضرورة أن يكون قانون الأحزاب المقبل قانوناً عصرياً يلبي الاحتياجات الضرورية حتى لا تكون هناك ثغرات أو تكون عملية مسخ كما حصل في بعض الأقطار المجاورة.

■ تحديات العصر المتسارعة تحتم علينا أن تكون بنية دولتنا قانونية من كل النواحي بما فيها قانون الأحزاب.

■ قانون الأحزاب يقوم على التكافؤ والتساوي بين كل الأحزاب وبالتالي لا يمكن فرض قيادة حزب إلى الأبد في نظام معين إلا من خلال صناديق الاقتراع.

■ قانون الطوارئ عائق أمام بناء الأحزاب في سورية فهو يخلق حالة من الخوف والانكفاء عن العمل السياسي في سورية.

ما هي ضرورة قانون الأحزاب بالمعنى السياسي؟

حمزة منذر: نحن في قاسيون كتبنا أكثر من مرة عن قانون الأحزاب الذي طال انتظاره، خاصة وأن هناك بصراحة أزمة في الحركة السياسية عموماً ونقاش حول من هو المأزوم أكثر، الشارع أم القوى السياسية، ونحن نزعم أن الأزمة لا تكمن في الشارع فالشارع أكثر صحة من القوى السياسية عموماً مما يتطلب قوننة الحركة السياسية عبر قانون أحزاب فما هي ضرورة هذا القانون بالمعنى السياسي؟

أيمن عبد النور: استمعت للحسم الذي ذكرته حول كون الشارع أكثر صحة من الحركة السياسية أو القوى السياسية وأنا لا أستطيع أن أحسم الأمر بهذا الشكل، بل أظن أنه بعد فترة السبات لمدة ٤٠ عاماً في ظل حكم حزب واحد وحوله مجموعة من الأحزاب حتى المشتركة نظامياً في الجبهة، حيث كل حزب انشق إلى اثنين والأحزاب الأربعة أصبحت ثمانية، وخلفت هذه الأحزاب عشرين حزباً خارج الجبهة بالإضافة إلى أن جزءاً منهم أصبحوا مستقلين وبالتالي لم يعد بالإمكان معرفة من هو داخل الحزب ومن هو خارجه وأصبح من هم داخل الحزب يطرحون طروحات إصلاحية أشد ممن في الجبهة وهم تحريريون وأحزاب الجبهة ملكيون أكثر من الملك فهم من عارضوا في السنتين الماضيتين إصدار قانون الأحزاب وتلكؤوا وأخروا الموضوع، والقانون الملكي معروف فحين يدخل تيار جديد فكري أو ديني شخص ما فإنه يصبح متعصباً أكثر من الأعضاء القدامى لأنه ليس موضع شك أو اتهام..لذلك نرى ان الكثير ممن هم في الجبهة قد صاروا ملكيين أكثر من حزب البعث فكل التصحيح والإصلاح والقفزات الهائلة التي حصلت تمت بقرارات عليا من حزب البعث وحتى ضمن حزب البعث حصلت قرارات فوقية ضاغطة من تحت وفوقية من رئيس الجمهورية كما القرارات الصادرة عن المؤتمر القطري الأخير، فالفتح السريع يظهر كل تلك الأمراض التي لا تظهر الآن بسبب عدم الممارسة.

بنية قانون الأحزاب وعلى ماذا سيجيب؟

حمزة منذر: تفضلت وقلت أن كل حزب أصبح أكثر من حزب وأحزاب الجبهة غالباً ما تعارض قانون الأحزاب مما يدل على أن الحركة السياسية ليست متعافية هذا هو المقصود بأن الشارع أكثر صحة كونه مازال على مواقعه الوطنية وما زال يتحمل كل هذه الأعباء وما زالت وطنيته خالصة وجاهزاً فيما لو تمت الاستجابة للثوابت الوطنية أن ينطلق انطلاقة غير عادية فلماذا تعارض أحزاب الجبهة قانون الأحزاب؟

أيمن عبد النور: أصبحت منافع وأصبحت سلطة ولكن هذا لا يعني أن الشارع معافى أكثر فإذا كان الشارع وطنياً فكذلك الأحزاب وطنية ودعنا نخرج الموضوع الوطني خارجاً فالأحزاب لا تبنى على قاعدة واحدة فقط وهي أن كل شيء وطني لذلك نستطيع أن نعمل ما نريد وهناك العديد من الأمور الأخرى يجب أن تتوفر، فهناك بنية فكرية وأخلاقيات ومفاهيم الديمقراطية وثقافة الحوار، كل هذا يجب أن يتوفر ويترسخ عن طريق التراكم فلا يولد الإنسان ومعه هذه الأشياء وهذه كلها مفقودة في سورية.

حمزة منذر: نحن نعرف أن هناك هوة وغربة بين الشارع والأحزاب وهذا واقع، والأحزاب بشكل عام ومقارنة بفترة الخمسينات لم يعد لديها هذا التمثيل والتأثير الذي كان موجوداً، ومشكلة الحركة السياسية أنها بعيدة عن الشارع وضعيفة التأثير عليه، والحركة السياسية متخلفة عن ضرورات تحريك الشارع، فالسؤال كيف يجب أن يحرك قانون الأحزاب الحركة السياسية وينعشها بشكل أن تعيد السياسة إلى المجتمع والشارع وبحيث يتحرك المجتمع ويلعب دوره المطلوب منه؟

قانون الأحزاب لن يصدر قبل عام أو عام ونصف

أيمن عبد النور: قانون الأحزاب لن يصدر كما هو واضح خلال الأشهر المقبلة ولن يصدر قبل عام أو عام ونصف من خلال العملية القانونية التي يستغرقها من خلال إقراره في اللجان الأولى في مجلس الشعب ومجلس الوزراء ثم إقراره في مجلس الوزراء كاملاً ثم القيادة القطرية والقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ثم إلى رئاسة الجمهورية ثم إلى اللجان الفرعية في مجلس الشعب ولديه عطلة طويلة الآن ثم إلى مجلس الشعب ثانية.

المجتمع تعددي بطبيعته

حميدي العبد الله: بتقديري أن قيمة وضرورة قانون الأحزاب تنبع أساساً من أن كل مجتمع تعددي بطبيعته أي تعددي طبقياً وفكرياً وبهذا المعنى لا يمكن أن يستقيم الأمر إذا لم يكن هناك قانون للأحزاب يعبر عن هذا الواقع التعددي وبغياب قانون أحزاب يعبر عن هذا الواقع سيوصلنا إلى أحد أمرين إما أن تنشأ أحزاب أمر واقع أو تنشأ أحزاب سرية وفي الحالتين يمكن أن تكون الحياة السياسية شاذة وتؤدي إلى توترات على مستوى المجتمع وعلى مستوى العلاقة بين الدولة وبين مجموع القوى السياسية والشرائح الاجتماعية التي تحاول أن تعبر عن ذاتها، وبهذا المعنى بينت تجارب التاريخ أن أعتى الديكتاتوريات لم تستطع إذا نضجت شروط وجود تعددية حزبية من خلال وجود شرائح متنوعة ذات مصالح متعارضة أو مصالح متباينة أو مصالح متقاطعة وأيضاً أفكار وعقائد مختلفة، أثبتت أكثر الأنظمة دكتاتورية أنها فاشلة في القضاء على الثورات التي نهضت وتصمد وهناك أنظمة دكتاتورية حاولت مصادرة هذا الواقع لذا نعلن أن القمع لا يمكن أن يقضي على الشروط الموضوعية عندما تتوفر. وفي سورية تعددية اقتصادية وستؤدي إلى تعددية اجتماعية بطبيعة الحال مما سيؤدي إلى تعددية فكرية وسياسية وتعارض في المصالح وأحياناً تعارض حاد جداً والسؤال: هذه القوى السياسية التي استطاعت أن تكون معبرة عن الواقع والتركيبة الاقتصادية الاجتماعية السورية في فترة العقود الثلاثة الماضية هل هي قادرة أن تخدم وتعبر عن الواقع الجديد الذي حصل فيه تغييرات تدريجية منذ الثمانينات وتعمقت أكثر في التسعينات وبدأت تشهد تحولاً كبير جداً، فوجود قانون للأحزاب متطور وعصري يأخذ بعين الاعتبار الواقع الوطني السوري وينطلق بالوقت نفسه من خلاصة ما وصلت إليه تجارب البلدان الأخرى ويستطيع أن ينشئ واقعاً متفاعلاً بين الحياة السياسية والحزبية وبين الواقع الموضوعي ومتطلباته بقدر ما تنجح سورية في إيجاد قانون أحزاب يلبي هذه المستلزمات فستسير سورية في المسار الصحيح والسليم والمدروس وبما أنه أقر من حيث المبدأ فيجب أن ينصب الاهتمام على ضرورة أن يكون قانون الأحزاب المقبل قانوناً عصرياً يلبي الاحتياجات الضرورية حتى لا تكون هناك ثغرات أو تكون عملية مسخ كما حصل في بعض الأقطار المجاورة، ففي الدول العربية الآن كلها تعددية ونظام أحزاب لكن واقع الحال لم يحدث أي تغيير نوعي في الحياة السياسية تجعلنا بين الدول المتقدمة وتجعل للشعب صوتاً مسموعاً ويجعل السلطة والشعب في تفاعل بينهم من خلال الحركة السياسية بما يخدم المصالح الوطنية العليا للشعب أو للوطن الذي تعمل فيه هذه الأحزاب، لذلك قانون الأحزاب في المرحلة المقبلة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع.

شاهر نصر: نشكر قاسيون على هذه الدعوة لمعالجة هذه المسألة الهامة وأود أن ألفت الانتباه أن نشرة كلنا شركاء في الوطن كانت سباقة منذ ٢٠٠٣ في معالجة هذا الموضوع ونشرت مشروع قانون الأحزاب،ونشرت لكتاب آخرين. وعمل قاسيون الحالي مفيد أن يوضع بين أيدي اللجان التي تقوم بهذه الدراسة، وأرى قانون الأحزاب ضرورياً لبناء أسس الدولة العصرية الحديثة، ولبناء هذه الدولة لا بد من وجود قوانين، حتى الآن نتحدث في بلداننا عن نظام حكم وليس عن دول وبناء دولة، من ناحية أخرى تحديات العصر المتسارعة تحتم علينا أن تكون بنية دولتنا قانونية من كل النواحي بما فيها قانون الأحزاب.

قانون الأحزاب بحد ذاته أي عندما نعترف بوجود أحزاب أخرى، يتعارض مع المادة الثامنة في الدستور، وقانون الأحزاب بحد ذاته يقوم على التكافؤ والتساوي بين كل الأحزاب وبالتالي لا يمكن فرض قيادة حزب إلى الأبد في نظام معين إلا من خلال صناديق الاقتراع كي يكون هذا الحزب قائداً للمجتمع من خلال صناديق الاقتراع وليس من خلال الدستور، وأرى كذلك أن قانون الطوارئ عائق أمام بناء الأحزاب في سورية فهو يخلق حالة من الخوف والانكفاء عن العمل السياسي في سورية وبالتالي الحديث عن ضرورة قانون الأحزاب يجب أن يترافق مع إلغاء حالة الطوارئ والمادة الثامنة من الدستور.

وكما تعلمون جميعاً فسورية مهد الحضارات ودمشق أقدم عاصمة في التاريخ وعرفت القوانين منذ قرون خلت ومن المؤسف جداً أننا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين نفتقد ووجود قانون أحزاب يحكم سورية، هذا شيء يتناقض مع الإرث الحضاري والتاريخي لبلادنا .

بما يخص الشارع والسلطة أنا بتصوري هناك علاقة متبادلة، فإذا كان هناك بعض الانكفاء السياسي في الشارع فتتحمل السلطة مسؤولية هذا الأمر، وعلينا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى، فحالة العراق التي يعيشها حالياً أحد أسبابها غياب الأحزاب السياسية لفترة طويلة ومحاصرة المجتمع المدني، مما لم يسمح بتفتح قوى وآليات يعالج المجتمع من خلالها المشاكل التي تتحداه في ظروف خاصة معينة، فالحياة دائماً في تغير ويجب أن يكون المجتمع مهيأ لحالة أخرى.ولو كان الاتحاد السوفييتي مهيئاً سياسياً لوجود قوى وطنية داخلية أخرى وليست القوى التي خلقها البنتاغون لكان الانتقال بشكل أفضل في الاتحاد السوفييتي، الوضع نفسه في العراق لو وجدت تعددية سياسية لما رجعنا للحالات الطائفية،والتعددية السياسية وقانون الأحزاب يفترض وجود المعارضة، وعلينا الاعتراف بضرورة وجود المعارضة في كل بلد وحقها في الوصول إلى الحكم والسلطة. كل هذه التحديات تحتم وجود قانون أحزاب، والتباطؤ في صدور القانون خلال سنة أو أكثر يدل على عدم وجود جدية في التعامل مع هذا الشأن.

تطوير الحياة الديمقراطية لبلدنا ضرورة ليس فقط لملاقاة التحديات الخارجية بل للسماح بالتطور الداخلي السليم، أقرت خطة اقتصادية جديدة مما يتطلب جواً سياسياً جديداً فلا يمكن أن نفصل الاقتصاد عن السياسة، ولا يمكن أن نقول للعمال أنكم ستعيشون في جو اقتصاد السوق وغير مسموح لكم حق الإضراب وغير مسموح لكم بتشكيل نقابات خاصة بكم فاقتصادياً نتجه باتجاه اقتصاد رأسمالي أي اتجاه اقتصاد السوق وسياسياً نكبح العاملين في الدفاع عن مصالحهم. هل يستطيع اتحاد نقابات العمال حالياً أن يقوم بدوره في القطاع الخاص؟.طبعاً قانون الأحزاب لا يكفي وحده هناك قوانين أخرى مع قانون الأحزاب كقانون الجمعيات وقانون النقابات.

حمزة منذر: إذا كنا مقتنعين بضرورة صدور قانون أحزاب عصري للأحزاب في سورية وقد سمعنا أن هذا القانون قد لا يرى النور إلا بعد سنة أو سنة ونصف وهذا غير مبشر بمعالجة الوضع الناشئ على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي فهذا القانون من مهامه تحصين الداخل، فليست المسألة فقط استجابة لمطالب معينة.

ومحورنا الثاني هو عن بنية هذا القانون وما هي الأسئلة التي سيجيب عنها؟وما علاقته بالعرقي والديني وهنا يجب أن نميز بين العرقي والقومي،وعن آليات القوننة لظهور الأحزاب وتسجيلها وحول العضوية والتمويل.

أيمن عبد النور: التوجه ألا تكون التجربة كتجربة الأردن فهناك ٣٥ حزب واثنان منهما فقط استطاعا أن يوصلا نواباً إلى مجلس الأمة والباقي هي صالونات سياسية تنتج بيانات وفيها بضعة أشخاص فقط ،وما يجري التحضير له في سورية كما يبدو بعيد كل البعد عن هذا فالأحزاب يجب أن تكون وطنية وذات وزن ومنتشرة في المحافظات السورية وبعيدة عن أن تكون ذات صفه دينية معينة أي تتبع لطائفة محددة أو دين محدد، الإشكال الذي حصل هو حول القوميات والمقصود فيها الاثنية أي أن يكون حزب كردي فقط حكراً على الأكراد أو أرمني أو شركسي أو حتى عربي، والنقطة الإشكالية أن حزب البعث يحمل في اسمه حزب البعث العربي الاشتراكي لكن العربي في تعريف حزب البعث ليس العربي الاثني في الولادة بمعنى أن أباه وأمه يجب أن يكونا عرباً، العربي هو كل من أقام على هذه الأرض، تكلم العربية وآمن بأهدافها فحزب البعث يضم من كافة الاثنيات وضماناً للجدية يجب أن يكون الحزب يضم عدداً محدداً من الأعضاء أي لا يكون مثلاً خمسين عضواً، العدد المحدد قد يتراوح بين خمسة إلى سبعة إلى عشرة آلاف عضو وهذا تقرره اللجان المختصة، أي كي يكون له بعد وتمثيل من كافة المحافظات وليس فقط جماعة صغيرة.

حمزة منذر: هل هؤلاء يجب أن يكونو أعضاء أم موافقين على الاتجاه؟، لأنه في قوانين الدول الأخرى هناك فرق

أيمن عبد النور: للموافقة على الإنشاء يجب أن يكونوا أعضاء أو مؤمنين بأهدافه في المرحلة الأولى.

حمزة منذر: الهيئة التأسيسية يمكن أن تكون ٢٠٠ شخص وتقوم بحملة تواقيع تجمع ٥٠٠٠ توقيع بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية فهل هذا ممكن.؟

أيمن عبد النور: هذا تقرره اللجان مع قضايا أخرى كقضايا التمويل،فالدول والحكومات تنص فيها القوانين على بعض المساعدات من الحكومات لجميع الأحزاب حسب وزنها وتمثيلها في آخر برلمان.

حمزة منذر: الهدف من ذلك هو الوصول إلى قانون أحزاب يدفع بالحياة السياسية إلى الأمام ويعزز الوحدة الوطنية.

أيمن عبد النور: ليس هناك الآن أي نص قانوني يسمح بتعدد الأحزاب كل هذا حتى الآن توصيات وعند إقراره قد يكون هناك إشكالية مع المادة الثامنة من الدستور وقد يلجؤون حينها إلى تعديل مواد الدستور حسب توصيات المؤتمر بإزالة التناقض بين مواد الدستور وتوصيات المؤتمر القطري .

لا أساس عرقي ولا أساس جهوي

حميدي العبد الله: هناك ثلاث نقاط أساسية حول البنية، النقطة الأولى هي ما لا يجب أن يكون في القانون وهذا ما ركز عليه المؤتمر في مداخلاته، وبناء على تجارب الدول المجاورة ودول العالم الثالث وعلى ضوء واقعنا الوطني أي لا يكون على أساس عرقي ولا على أساس جهوي أو له تمويل من الخارج،أي لا تكون أحزاب للبيع، وهناك معضلة أن مجتمعنا تعددي من الناحية الدينية والاثنية وعندما نعترف بهذا الواقع فيجب أن نسمح له أن يعبر عن نفسه سياسياً وحزبياً ونحن في بلد في العالم الثالث. وحتى في البلدان المتقدمة عندما تتراجع البحبوحة الاقتصادية ترتد القوى للأعراق والمذاهب أي عملية تفتيت ولا شك أننا في بلد نام وليس هناك تقاليد ديمقراطية ويمكن أن يكونَ لدينا نموذج عراقي أو لبناني أو حتى يوغسلافي بعملية تمزيق، بينما العالم يذهب إلى وحدات أكبر. بالمقابل التجاهل يؤدي إلى هيمنة الأغلبية على القوى الأخرى وهذه المشكلة بحاجة إلى حل، وقانون الأحزاب يجب أن يلحظ تركيبة محددة أي أن الحل يكمن في برامج الأحزاب وليس تركيبها أي تتضمن بنوداً واضحة تراعي خصوصيات وتركيب المجتمع السوري. ومن المهم أن تلحظ هذه النقطة في قانون الأحزاب لأنها في السياق الوطني يمكن أن تشكل عملية وعي مسبق وقائي لوضع معين لأن القوانين لا يمكن أن تضمن حركة المجتمع إذا لم يكن معبراً فعلياً عنها وبوجود تجانس للنوازع الحقيقية الموجودة على مستوى المجتمع، النقطة الأخيرة الهامة هي فعالية التمثيل الحقيقة فهناك معيقات مثل قانون الطوارئ، وعندما يكون هناك حزب حقيقي ينتزع مشروعيته ويعدل موازين القوى وقد تقوم بأدوار رغم أن شروطها الحقوقية غير مناسبة، وهذا لا يعني أن يبقى كل شيء على

«قاسيون» في ندوة نقاشية حول قانون الأحزاب

قانون الأحزاب يجب أن يترافق مع قانون جديد للانتخابات والجمعيات والإعلام

■ حالة العراق التي يعيشها حالياً أحد أسبابها غياب الأحزاب السياسية لفترة طويلة ومحاصرة المجتمع.

■ التعددية السياسية وقانون الأحزاب يفترض وجود المعارضة وعلينا الاعتراف بضرورة وجود المعارضة.

■ تطوير الحياة الديمقراطية لبلدنا ضرورة ليس فقط لملاقاة التحديات الخارجية بل للسماح بالتطور الداخلي السليم.

■ الأحزاب يجب أن تكون وطنية وذات وزن ومنتشرة في المحافظات السورية وبعيدة عن أن تكون ذات صفة دينية معينة أي تتبع لطائفة محددة أو دين محدد.

■ أن لا يكون على أساس عرقي ولا على أساس جهوي أو له تمويل من الخارج،أي لا تكون أحزاباً للبيع.

■ نحن بحاجة إلى مرحلة انتقالية يتم فيها طرح فلسفة جديدة ووعي جديد ومناخ سياسي واجتماعي

■ إن مساهمة الدولة هي صحيحة وضرورية على ألا تصبح الأحزاب رهينة تمويلها.

■ أن يترافق قانون الأحزاب مع قانون الجمعيات حتى يتم التعبير عن الجوانب الدينية والاثنية والثقافية في المجتمع.

د. حميدي العبد الله

أ. شاهر نصر

حاله، أي تركيز هذه الأحزاب على الوزن التمثيلي الحقيقي ، وأستعير التعبير من لينين»نحن انتصرنا لأنه توفر لنا قيادة سياسية أو حزب وثقت الجماهير بالتجربة أنه يعبر عن مصالحها وتطلعاتها »،مما يعني أنه إذ لم يكن الحزب قادراً على النفاذ إلى الناس قادراً على التعبير عن مواقف الناس فيمكن أن نصل إلى أحزاب مثل الأحزاب الأردنية.

حمزة منذر: هل يعقل أن نصل لقانون أحزاب لا يتضمن حق هذه الأحزاب في الوصول إلى السلطة؟

حميدي العبد الله: لا يمكن ذلك وإلا لن يكون ذلك قانون أحزاب وهو يجب أن يعطي فرصة لجميع الأحزاب من خلال قدرتها على استقطاب الجماهير وفق معايير محددة.

شاهر نصر: بخصوص بنية قانون الأحزاب، أنا متفق أن الحزب يجب أن يكون على أساس وطني، ومن الضروري أن يتضمن ضرورة مشاركة النساء في الأحزاب وتحفيز العمل السياسي.

أما ما يخص العدد فنظراً للحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد حيث لم نعش حياة سياسية وفق الأسس الديمقراطية،وبالتالي لا يستطيع أي حزب أن يضم عشرة آلاف عضو في البداية، فيمكن أولاً أن يتشكل في نصف المحافظات ويمكن أن يضم ألف عضو، فنحن بحاجة إلى مرحلة انتقالية يتم فيها طرح فلسفة جديدة ووعي جديد ومناخ سياسي واجتماعي يتعود فيه الناس على العمل السياسي ويمكن بعد ذلك تعديل القانون.

هل تصبح الأحزاب رهينة التمويل

وهناك فرق بين اللجنة التأسيسية والهيكل التنظيمي وأنصار الحزب، والحزب يتأسس في مؤتمر تأسيسي. ويمكن في قوانين أخرى أن تتحول المنظمات الاجتماعية إلى أحزاب سياسية. وعندها يكون الحزب على أساس وطني وليس على أساس ديني أو طائفي أو عشائري ونتيجة طابع مجتمعنا الديني من الضروري أن يترافق قانون الأحزاب مع قانون الجمعيات حتى تعبر عن الجوانب الدينية في المجتمع. بالنسبة للتمويل من المتعارف عليه أن مساهمة الدولة هي صحيحة على ألا تصبح الأحزاب رهينة التمويل، في بنية قانون الأحزاب توضع الأسس العريضة للبرامج السياسية، أي الخطوط الحمراء وكذلك الأنظمة الداخلية أي أن تكون الآلية ديمقراطية مبتعدة عن عبادة الفرد والقبلية والطائفية.

أيمن عبد النور: حول الفترة الانتقالية، هناك تصور لمعالجة الموضوع وهو تصور مسبق، فالقوانين تصدر إما لتشرع وضع غير موجود، أو لتشرعن وضعاً قائماً، وبالتالي وضعنا يشبه الحالة الثانية حيث المسموح حالياً أن تمارس الأحزاب تشكيل نفسها وممارسة نشاطاتها حسب سياسة غض النظر. علماً أنه سيطرح الأحد المقبل تجمع ليبرالي لعدد من الأحزاب، وهذه الأحزاب التي ستشكل جميعها تتم مراقبتها ومتابعتها لرسم الخارطة السياسية لسورية والحراك السياسي، أي أن القانون سيكون متوافقاً مع الواقع مع قفزة عصرية.

شاهر نصر: المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تتم ضمن ظروف المرحلة السابقة، أي حالة الطوارئ، مما يحتاج إلى مبادرات من الحكومة، والمبادرة الأولى الضرورية هي الإفراج عن المعتقلين السياسيين ونؤسس في ذهن الناس أن العمل السياسي ليس خطيئة أو جريمة.

حمزة منذر: هناك فرق بين العضوية بمعنى الانتماء القومي والديني فالايديولوجيا حتماً لأي حزب يمكن أن تكون قومية، لكن العضوية يجب أن تكون وطنية بمعنى مستوى العضوية وطني، فحزب البعث حزب قومي عربي بالمعنى الايديولوجي ولكن عضويته حسب النظام الداخلي ممكنة لكل مواطن سوري. فالأحزاب الكردية موجودة كأمر واقع، ولكن نشاطها بالمعنى الكردي البحت مشكلة، لذلك من حق أي حزب أن يكون لديه ايديولوجيا لكن العضوية يجب أن تكون عضوية وطنية. والبرنامج يكون حلاً وسيطاً بين الايديولوجيا والأمر الواقع والفعل.

حميدي العبد الله: لو أن برنامج حزب البعث بعد الإحصاء الاستثنائي نص بشكل واضح على حل هذه المشكلات وقد تحدث السيد الرئيس بهذا الموضوع وهو جزء من البرنامج، وفيما لو سمح باستخدام اللغة الكردية كما سمح للأرمن مثلاً وفيما لو أعيدت الجنسية لمن حرم منها لما كان هنالك مشكلة اليوم. وهذا جزء من البرنامج فأي حزب وبغض النظر عن انتمائه وايديولوجيته في برنامجه هو حزب سوري، وجهه سوري وعلى مستوى القوميات والأقليات فالحقوق يجب أن تكون مصانة وعلى مستوى الأقليات الدينية أيضاً حقوقها مصانة.

شاهر نصر: إن إصدار قانون الأحزاب يحتاج إلى مناخ عام وليس فقط إصدار قانون بل مجموعة قوانين أخرى ومعالجة قضايا متراكمة، فوحده لا يحل مشكلة رغم أنه ضرورة ملحة.

حمزة منذر: حول علاقة قانون الأحزاب المفترض بقانون الانتخابات،أيهما يتطلب للآخر وأيهما يؤسس للآخر، وهل هذه العلاقة شكلية أم جدية.؟

قانون انتخاب متطور

أيمن عبد النور: العلاقة مترابطة ومتداخلة وأتصور أن اللجنة العليا السياسية يفترض أن تناقش سوية العمل السياسي وتطويره في سورية وضمن محددات، قانون الأحزاب قانون الانتخابات قانون النقابات قانون الجمعيات قانون الاتحادات قانون الإعلام الخاص قانون حق الوصول إلى المعلومات وهذا العمل تصدر عنه توجيهات عليا وقرارات سياسية بما يشبه مجلس الأمن القومي ويضم الأمن ومدنيين من جميع الاختصاصات والتيارات والقيادات السياسية وتخرج التوجهات وتجتمع بعدها اللجان التي يجب أن تكون لديها رؤية لأن قانون الانتخابات قد يجهض قانون الأحزاب ففي تركيا مثلاً ، هناك حزبان فقط في مجلس النواب، فالحزب الذي يحصل على أعلى الأصوات الأول يأخذ أصوات من لم يحصل على ١٠٪ فتزيد أصواته، فيجب أن يوضع القانونان من لجنة واحدة أو من لجنتين مترابطتين بينهما تنسيق ولهما رؤية واحدة ومفهوم واحد وهدف واحد .

من المحسوم أن قانون الانتخابات سيعد ويطلق لرسم الخارطة السياسية على الأرض وتقييم أوزان القوى في سورية، عن طريق إقرار قانون الإدارة المحلية وإجراء انتخابات حرة دون قوائم جبهة في العام ٢٠٠٧ ثم يليه انتخابات مجلس الشعب ثم رئاسة الجمهورية، فالتجربة الأولى تعطي فترة للتقييم التي إما تطلق قانون انتخابات حر دون قوائم جبهة في مجلس الشعب، أو يبقى على وضعه الحالي لكن مع زيادة عدد المستقلين أي بدلاً من أن يكون الثلث تزداد إلى ٤٠-٤٥٪،ضمن هذه الخطوط المطلوب الآن أن يأتي القانونان ضمن فكر سياسي واحد .

إلى أين نتجه في السياسة السورية؟

إلى أين نتجه في السياسة السورية؟ما هو الشكل الذي نريد أن نراه؟ هل نريد الشكل المصري أو التونسي أو التركي أو الأردني؟ هذه الرؤية تخدم قانون الأحزاب وقانون الانتخابات.

حميدي العبد الله: لا أضيف على أهمية التأكيد على ترابط التأثير المتبادل بين القانونين، لكنني أطرح معضلة أخرى تكمن وراء فشل الديمقراطية في الدول النامية، في الدول المتقدمة عادةً، تنتمي الأحزاب الحاكمة كلها إلى الطبقة المالكة، والتعارضات محدودة بين الأحزاب، كما في بريطانيا وفرنسا وحتى تركيا ،و الحزب الانقلابي في تلك الدول غير موجود، وهناك آليات تكبح خطره، ولذا تخفق التجارب الديمقراطية في الدول النامية، وتنجح في الدول التي فيها حالة احتواء أو قطعت شوطاً في التنمية وأسست حالة مؤسساتية اقتصادية اجتماعية إعلامية وقضائية،والسؤال : إلى أي جهة ننتمي؟ وهذه المعضلة ستواجهنا عند وضع قانون أحزاب،وأدعو خلال الفترة الانتقالية إلى إمعان التفكير بهذا الواقع حتى نصل إلى تجربة دون فوضى أو ديكتاتورية، منعاً من الانتكاس، فلا يمكن مقارنة أوضاعنا بأوضاع أوروبا الشرقية أو روسيا .

النظام الأمثل لسورية هو النظام النسبي

أيمن عبد النور: من الضروري تعميق البحث في هذه النقطة وإعطاء أمثلة عليها .

حمزة منذر: ليس لدينا قانون أحزاب لكن لدينا قانون انتخابات، فيما لو توقفنا عنده، لأدركنا خطورة ما نحن فيه،فهو قد استنفذ نفسه وأصبح يعطي مفعولاً سلبياً بما يتعلق بعلاقة المواطن بالسلطة، أي عندما يقال نسبة العمال والفلاحين (هل تتحقق هذه النسبة على الأرض) وأصبح عائقاً يمزق الحالة المجتمعية ويضعف حصانة الداخل، أصبحت قصة انتخابات مجلس الشعب فرجة. وقوانين الانتخابات ليس لها علاقة بقوائم الجبهة فهناك ثلاثة أنظمة إما نظام الدائرة الواحدة الذي يضم عدداً كبيراً من المقاعد ونظام الدائرة الفردية الذي يضم مقعداً واحداً للواحد والنظام الأكثر تطوراً وديمقراطية وهو النظام النسبي. إن النظام الفردي مفيد لأن هناك تواصلاً ومسؤولية بين النائب والناخب، فمن لا يحقق مطالب دائرته لن تنتخبه في الدورة القادمة، أما عندما يكون لدي في دمشق ٣٠ نائباً على القائمة فأنا لن أعرف فعلياً أحداً وما هي مسؤوليتهم أمام ناخبيهم،وبالتالي هناك خطأ في هذا النظام الانتخابي الحالي الذي هو نظام فرنسي قديم منذ أوائل الخمسينات وقد تم تغييره في فرنسا ثلاث مرات بعد ذلك، ويبقى نظام الدائرة الفردية رغم مساوئه أكثر ديمقراطية من نظام الدائرة الكبيرة الواحدة لأنه لا يسمح بالغربة في نهاية المطاف بين النائب والناخب وهذا أحد أسباب ضعف الحركة السياسية في البلاد لعدم وجود معيار لقياس قوة الأحزاب، أي عبر تمثيلها في الشارع، والمعيار الحقيقي هو الانتخاب، والنظام النسبي هو أكثرها عصرية وقيمة وأحسن نظام لبلد مثل سورية هو النظام النسبي، والأحزاب الكبيرة لا تخاف من هذا النظام، والقانون القديم عفا عليه الدهر. وهو الذي ينتج أو لا ينتج الحياة السياسية.

شاهر نصر: أنا مع ما طرحتموه، لكن تجربة الانتخابات المحلية القادمة دون قوائم هي بسابقة حيث الذي جرى أن هناك قرى في بعض المناطق حيث سكانها من ديانات مختلفة ومجلس بلدة واحد فينتخبون ابن طائفتهم، فلا بد من وجود قانون انتخابات يترافق مع وعي سياسي.

من المؤسف أن نرى أن "كلنا شركاء" و"قاسيون" تبادران بالمناقشة، والسلطة تجرب ولا تبادر، يجب أن تطرح مشاريع هذه القوانين للرأي العام لمناقشتها والاستفادة من تجارب الدول الأخرى. إنهم يخوفون المجتمعات العربية من التيارات الإسلامية في حال إجراء انتخابات ديمقراطية، ما الذي يقونن هذا الأمر؟، إنه قانون الانتخابات فهو ضرورة لإنقاذ البلاد من الفوضى والمجهول، فيكون الأفق واضح أمامنا .

بالنسبة للانتخابات النسبية، هي التي تعيين الوزن الحقيقي للأحزاب، أما الفردية فتؤكد وزن الشخص وعلينا تكريس العمل السياسي وأوزان الأحزاب وليس الأشخاص. فقانون الانتخابات مرافق أساسي لقانون الأحزاب ويحد من الأمراض الاجتماعية الناجمة عن عدم وجوده.

حمزة منذر: حول علاقة قانون الأحزاب بجهاز الدولة وهي قضية تقنية لكن لها مدلول سياسي عميق، وقد قيل في العام ١٩٢٥ عن الأخطار القائمة على الحزب الشيوعي السوفييتي بأنها أولاً فقدان الأفق الثوري العالمي والداخلي الاشتراكي وأخطرها أن يتحول جهاز الحزب إلى تابع لجهاز الدولة.

أمراض العمل الجبهوي الثلاثة

علاقة الأحزاب بجهاز الدولة في التجربة السورية منذ بداية السبعينات وهي أمراض العمل الجبهوي الثلاثة أي النزوع نحو المكاسب والنفعية واستسهال العمل من فوق وإدارة الظهر للناس والبطش بالرأي الآخر على مستوى كل حزب وعلى مستوى كل الأحزاب، والخطورة هي أن يفقد الحزب دوره بمراقبة جهاز الدولة، لأن جهاز الدولة ميال لابتلاع الكل، من هنا ضرورة أن تكون التخوم واضحة بين الأحزاب في المجتمع أي الأحزاب التي لها علاقة جدلية بينها وبين تمثيلها الاجتماعي وهي تقوّم في الوقت ذاته اعوجاج جهاز الدولة. ويحس جهاز الدولة بأهمية الأحزاب في حال تعرض الوطن للخطر فأي دولة لا تدرأ الخطر الخارجي إلا بالاعتماد على الداخل وخاصة الأحزاب.

حميدي العبد الله: هناك ثلاثة شروط أساسية لضمان علاقة سليمة:

أولاً: الفصل بين الأحزاب والدولة فحتى الحزب القائد تضرر من هذا التداخل فبدلاً من دوره الجماهيري الشعبي أصبح دوره بيروقراطياً، وليس من السهل عليه الحفاظ على الوحدة السياسية والفكرية، فهو ليس حزباً واحداً، وهناك تيارات عديدة من الليبرالية حتى الشيوعية وهذا تجمع عشوائي تربط بينه المصالح، فهناك خيار بين الاعتراف بالمنابر والتعددية الداخلية أو تحديد برنامج طبقي واجتماعي واضح يمثل شرائح محددة.

ثانياً: التمثيل الحقيقي للشرائح، مما يشكل استقلالاً عن الدولة، أي القاعدة الاجتماعية، وتصحيح التمثيل الاجتماعي.

ثالثاً: التمويل لضمان عدم تحول الأحزاب إلى زبائن عند الدولة.

شاهر نصر: هناك ناحية نظرية وناحية عملية، فإذا أخذنا الانتخابات الأخيرة لحزب البعث حيث ظهر نتيجة علاقة الحزب بالدولة تأثير على آلية الانتخاب، التصور النظري الحقيقي مشوش فنحن نقول دولة البعث مما يلغي الآخر، ونحن بحاجة إلى نقلة نظرية في التفكير. الأحزاب مرتبطة حتماً بالدولة فهي مسجلة عند الدولة، وللدولة الحق بقبول تشكيل الحزب أو رفضه، ولها الحق في حل هذه الأحزاب وهناك من يستنكر ذلك لأننا لم نعش حياة حزبية صحيحة مما يبني علاقة صحيحة بين الدولة والأحزاب. الأحزاب يجب ألا تستفيد من مؤسسات الدولة. لا يمكن نفي العلاقة لكن بنفس الوقت يجب أن تكون هذه العلاقة شفافة وتحكمها قوانين وضوابط محددة.

علاقة الحزب بالسلطة

أيمن عبد النور: هناك مشكلة تلمس عند مناقشة علاقة الحزب بالسلطة أو جهاز الدولة، فيتم اعتباره حزباً بالمفهوم الغربي، أي يدافع عن شرائح محددة يمثلها ويدافع عن مصالحها، ولكن حزب البعث بتعريفه لا يقول عن نفسه أنه حزب، فهو يقول "حركة شعبية انقلابية ثورية" أي يضم من كل الشرائح أميين وجامعيين، عمال وفلاحين ورجال أعمال يملكون مئات ملايين الدولارات، من المتطرفين غربياً إلى المتطرفين دينياً فهو حركة تضم جميع الناس وهناك مليونا عضو أي أنه مزيج.

وقد تم التأكيد على ضرورة فصل الحزب عن الدولة منذ الثمانينات وحتى الآن في جميع مؤتمرات الحزب القومية والقطرية حيث صدر قرار رقم ٤٠٨ بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٠٣ لكنه أجهض بعد أربعة أشهر، وقد قرر المؤتمر القطري الأخير أن أعضاء القيادة القطرية يجب أن يعملوا كما يعمل أي حزب سياسي، وليس حكراً على أعضاء القيادة القطرية أن يصبحوا (رئيس وزارة)، وقد أعطى الرئيس فترة زمنية طويلة لموضوع مكتب التنظيم لعمل جسم صلب للحزب: والمهمات أمام القيادة الآن هي:

-تعريف جديد لدور حزب البعث وعلى أي شرائح يمثلها .

-قرار واضح ومحسوم حول من لا يدفع اشتراكاته أو لا يلتزم أن يفصل.

-إعادة التواصل مع الجماهير عندما أكد أن اجتماع اللجنة المركزية أصبح كل ستة أشهر.

لا يمكن أن تنشأ أحزاب إذا لم نفصل حزب البعث عن السلطة فإذا كان هو من يبتلع السلطة فكيف يمكن أن تعمل الأحزاب .

وبعد إقرار قانون الأحزاب وقانون الانتخابات سيتصرف حزب البعث كحزب سياسي وهو الأكبر سياسياً وعدداً وقواعداً، لكن هذا لا يعني أن يقوم بعدة خطوات مطلوبة:

- فيسدد ثمن الأبنية من اشتراكات أعضائه للدولة أو يعيدها لأصحابها أي الحكومة

- يبقى مفهوم الجيش العقائدي خارج الصراعات الحزبية فهو الضامن للدستور والديمقراطية والعلمانية.

الشكل الجديد للقيادة أي ١٤ عضواً أصبح يعني إجماعاً أسهل بكثير وقرارات جريئة صعبة تتجاوز أي نقاط تعيق الحياة السياسية في سورية.

شاهر نصر: علاقة الحزب بالمنظمات الشعبية والنقابات يجب أن تلحظ في قانون النقابات وكذلك الطلائع والشبيبة فهم للوطن وليسوا حكراً على حزب معين، فالجميع يساهمون في تمويل منظمة الطلائع والشبيبة والنقابات مما يستدعي إعادة النظر.

أيمن عبد النور : هناك تخفيض التمثيل لرؤساء اتحاد شبيبة الثورة واتحاد العمال من عضو قيادة قطرية إلى عضو لجنة مركزية إلى لا شيء، وهذا واضح. وهذا مؤشر للقانون الجديد للنقابات والاتحادات.

حمزة منذر:في الختام نشكر للرفاق مساهماتهم القيمة في الحوار حول ضرورة وجود وأصدار قانون الاحزاب عصري ومتطور طال انتظاره في سورية

■■

بعد أن تم حسمه على المستوى السياسي

جدل بين الاقتصاديين حول اقتصاد السوق الاجتماعي وآليات تطبيقه

دخل النقاش الاقتصادي السوري مرحلة جديدة مع إعلان المؤتمر العاشر لحزب البعث مجموعة توصيات من ضمنها تبني «اقتصاد السوق الاجتماعي» كنظام اقتصادي للبلد في المرحلة الحالية، مغلقاً بذلك نقاشاً واسعاً كان قد بدأ قبل المؤتمر بعام ونصف العام حول الشكل الذي يمكن أن يأخذه الاقتصاد السوري، هل البقاء على نظام التخطيط المركزي مع دور تنموي جديد للدولة أو الانتقال نحو صيغة الاقتصاد الحر، في حين أن مايسمى باقتصاد السوق الاجتماعي كان غائباً عن تلك النقاشات وكان إقرارها مفاجئاً على الصعيدين الرسمي والأكاديمي.

■ المرحلة مطروحة لجميع الاحتمالات مادام البعض قد دعاها انتقالية وسوف تتنازع مختلف الاتجاهات فيما بينها من أجل اكتساب مواقع أفضل على الأرض.

■ مشكلة اقتصاد السوق الاجتماعي مطروحة على المستوى العالمي، أي مشكلة التوفيق بين السوق والعدالة الاجتماعية.

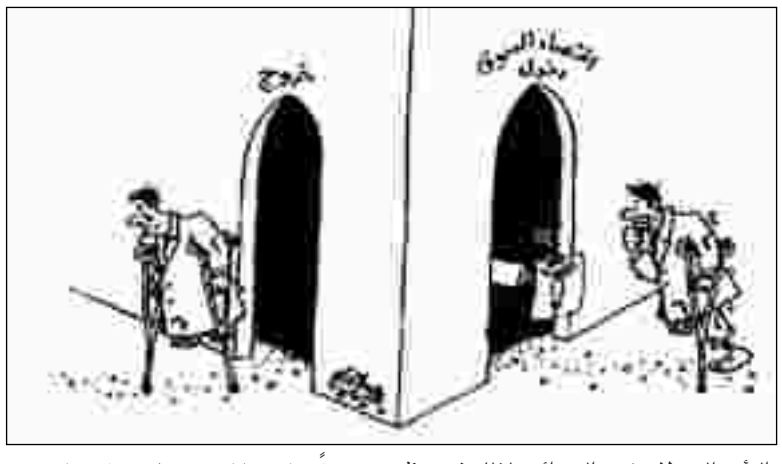

ماهو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وكيف يمكن تطبيقه، وهل هو شكل من أشكال النظام الرأسمالي على اعتبار أنه وجد بالأساس في أوروبا الرأسمالية، أم هو مرحلة انتقالية للوصول إلى الاشتراكية كما يقول البعض، والسؤال الأهم هل يمكن الجمع بين ثنائية السوق والمجتمع في هذا النظام الاقتصادي؟ كل هذه المحاور كانت موضوع الأمسية الحوارية التي دعا إليها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

الإجراءات على أرض الواقع هي التي تحدد

في الورقة التي قدمها الدكتور **منير الحمش** للأمسية الحوارية قال: أن المؤتمر القطري العاشر حدد هوية الاقتصاد السوري بأنه «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي لايزال يخضع للحوار والتحليل والبحث وهو ليس اقتصاد السوق الحر كما كان يروج لذلك من قبل البعض عن قصد أو عدم فهم بهدف الدفع باتجاه حرية السوق التي تعني سيطرة مطلقة لرأس المال الخاص والمبادرة الفردية ومراعاة مصالح القلة على حساب الأكثرية.

ويضيف الدكتور الحمش بأننا لانستطيع القول إن مسألة الصفة الاجتماعية للاقتصاد السوري قد حسمت تماماً، لأنه مايحسم الأمر فعلاً هو الإجراءات والسياسات على أرض الواقع لأنها هي التي تعبر عن القرار السياسي، والخشية أن يلجأ (البعض) ممن يعرف مايريد وإلى ماذا يهدف تمرير قرارات لايستطيع أصحاب القرار استيعاب أبعادها و أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

ويرى الحمش أن المرحلة مطروحة لجميع الاحتمالات مادام البعض قد دعاها انتقالية وسوف تتنازع مختلف الاتجاهات فيما بينها من أجل اكتساب مواقع أفضل على الأرض خاصة وأن دعاة اقتصاد حرية السوق قد اكتسبوا في السنوات الماضية مواقع متقدمة في العديد من المجالات بما فيها المحيطة بأصحاب القرار.

ويقول الحمش: إن الاقتصاد السوري يتعرض لمشكلات حقيقية أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات الأداء والإنتاجية ومعدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وانحسار الطبقة المتوسطة واختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار والاستهلاك والأجور والأرباح وبالتالي أن من يستطيع أن يكسب الجولة هو من يستطيع تقديم الحلول الناجعة لهذه المشكلات، ويضيف الدكتور الحمش بأنه لا يمكن الركون في البلدان النامية عموماً إلى قوى السوق وآلياته في تحقيق التنمية والنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ولابد من دور للدولة، وأن يكون هذا الدور قوياً وحاسماً وخاصة في سورية التي لاتزال محتلة في جزء من أرضها مما يفرض عليها تركيز الجهود لبناء قوتها الدفاعية وتطوير قواتها المسلحة جنباً إلى جنب مع بناء اقتصادها القوي والمستقل.

ويرى الحمش أنه في هذه المرحلة يجب أن يكون هناك وضوح في الرؤية من خلال التحليل الدقيق للواقع وبالتالي وضع سياسات واتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة في إطار السوق الاجتماعي بمعنى التركيز على هدف الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي ضمن التحكم بآليات السوق والتزاوج بين قوى السوق والتخطيط والتنافسية الشريفة إضافة إلى التركيز على الطابع الاجتماعي للسوق وضمان العدالة والمساواة الاجتماعية في الثروة والدخول مما يتطلب درجة عالية من الوعي وثقافة عامة وحساً وطنياً يستطيع استيعاب المرحلة وأهدافها وقادراً على المبادرة والابتكار والإبداع لاستنباط البرامج الآيلة إلى عدم السماح بتغليب (نزعة) الاقتصاد الحر على التطلعات والأهداف الاجتماعية للاقتصاد خاصة وأننا مقبلون على إصدار العديد من القوانين والتشريعات.

التأسيس لعقد اجتماعي جديد

من جهته قال الدكتور **مطانيوس حبيب** إن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس مرحلة انتقالية للوصول إلى الاشتراكية كما يزعم الدكتور منير الحمش أو إلى اقتصاد السوق الحر كما يقول البعض بل هو منظومة ثالثة تقول بأن الدولة لن تستقيل من مهامها الاقتصادية والاجتماعية وإنما تمارس هذا الدور من أجل تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية على الولوج في القطاعات الاقتصادية. وأضاف بأننا نريد أن نبني اقتصاد سوق اجتماعي كنظام وليس كمرحلة انتقالية ولكن مانحتاج إليه هو توضيح هذا المفهوم بشكل لايتعارض مع الأغراض الاجتماعية، كما أنه ليس تغليباً للجانب الاجتماعي على الاقتصادي، بل هو جعل الاقتصاد في خدمة الهدف الاجتماعي وجعل هذا الأخير في خدمة بناء الاقتصاد. ويرى الدكتور حبيب بأن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد المبادرات الخاصة المدعومة من قبل الدولة ومادام اقتصاد القطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد الوطني فإن ما يحققه يشكل قوة لهذا الاقتصاد، وقطاع الأعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي يتمتع بحرية تامة في الاستثمار شريطة الالتزام بنصوص القوانين، والحكومة في هذا النظام تعمل على سد ثغرات اقتصاد السوق بالتدخل المباشر إذا اقتضى الأمر، لتحقيق التوازن الاقتصادي ودعم عملية التنمية وتحقيق شروط للعدالة والمساواة في الفرص والأجور وإعادة توزيع الدخول.

ويضيف الدكتور حبيب بأن على القطاع الخاص أن يفي بالتزاماته الاجتماعية تحت عنوان «شركاء في الوطن شركاء في التنمية» على ألا يكون ذلك عفوياً بل يخضع لتنظيم الاقتصاد الوطني ويتوخى عدم تغليب الاجتماعي على الاقتصادي كما سبق وفعلنا فخسرنا المعركتين، والمهم أن يؤسس اقتصاد السوق الاجتماعي لعقد اجتماعي جديد على مبدأ (الغنم بالغنم» أي حرية تنافسية تفيد المنتج والمستهلك، وتعمل الدولة من أجل توفير الديمقراطية الاقتصادية التي هي رديف أساسي للديمقراطية السياسية والقاعدة لعقد اجتماعي تتحول فيه العلاقة من الصراع الطبقي إلى عقد تكافل اجتماعي.

مشكلة التوفيق بين السوق والعدالة الاجتماعية

المداخلة الأبرز كانت من جانب الدكتور **عصام الزعيم** الذي قال: إن الإشكالية المهمة هو مضمون اقتصاد السوق الاجتماعي وماذا نريد منه؟ وإذا كان الأمر يقتصر على اقتصاد سوق مع بعض التوابل الاجتماعية فإن هذا يخرج عن المضمون المطلوب ولن ننجح في الوصول إلى مانريد، لاسيما أننا فوتنا فرصاً ثمينة للإصلاح. ومايسوق في سورية من طروحات تزعم عدم وجود مشكلة وتدعو لاستكناف الدولة عن النشاط الاقتصادي وإعطاء كل الدور للقطاع الخاص مع اقتطاع مساعدات اجتماعية، والجمعيات الأهلية تصبح جمعيات تنموية وبذلك تحل المشكلات الاجتماعية، وهذا ليس حلاً ولابد من إعادة النظر بعدد من المسلمات وإحياء التعددية الاقتصادية على أن تكون تعددية تكاملية وليست تنافسية والعمل على إيجاد نظام مصرفي فعال ودعم القطاعات المختلفة عام وخاص وتعاوني ومشترك.

وقال الزعيم إن مشكلة اقتصاد السوق الاجتماعي مطروحة على المستوى العالمي أي مشكلة التوفيق بين السوق والعدالة الاجتماعية، وفي أوروبا نجد أنظمة اجتماعية لأنها موروثة من الحرب الباردة والطبقات الاجتماعية قوية ومنظمة ولم تسمح بتصفيتها، ولكن كل الدولة مهددة، مثل ما حصل أخيراً في ألمانيا والتي صفت عدداً كبيراً من التشريعات الاجتماعية التي كانت لصالح العمال والعاطلين عن العمل بسبب قانون التنافس الوحشي للرأسمالية العالمية القائم على السوق الحر.

وأضاف الزعيم: أن فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي هي صحيحة سياسياً واجتماعياً ولكن ذلك لايتم عفوياً بل يحتاج إلى سياسات اقتصادية صحيحة حيث أن السياسات القائمة لاتساعد على تطبيق هذا الشعار وكلنا كنا ضحايا السوء الإداري ولاتزال سورية تفتقد إلى برنامج متكامل، فالسياسات تحتاج إلى حوار ديمقراطي وإلى ممثلين حقيقيين للصناعيين وإلى إصلاح إداري وقانوني وسياسي ووضع عقد اجتماعي لأن الطبقة العاملة ومنظماتها لاتفعل ما يستحق الذكر فيما يخص الدفاع عن مصالح العمال، والرأسماليين لايدفعون الضرائب، لذلك نحن في وضع يتطلب تصحيحاً وتغييراً حقيقياً. واقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يكون شعاراً لعملية التغيير تهدف إلى إعادة بناء التضامن الوطني والاجتماعي.

نحو تحرير قوة العمل

في مداخلته قدم الدكتور **قدري جميل** مجموعة من الإحداثيات الهامة لتحديد مضمون اقتصاد السوق الاجتماعي مثل علاقة هذا الأخير بأشكال الملكية المختلفة والعلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التحكم والعفوية في الاقتصاد إضافة إلى وضع قوة العمل فيه.

ويقول د. جميل: هناك ملكية خاصة وملكية دولة وهذه الأخيرة يمكن أن تكون رأسمالية دولة أو غير رأسمالية حسب الطابع الاجتماعي للتوزيع وأن أي تخل أو تراجع لدور الدولة وأشكال ملكيتها هو خطوة إلى الوراء موضوعياً.

ويضيف جميل إنه يجب الحفاظ على تلك الملكية الخاصة للدولة لأنه شرط ضروري للعدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه تحفيز تلك الأشكال من الملكية الأخرى التي يمكن أن تكمل وتدعم ملكية الدولة، لذلك يجب بحث موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي من زاوية أشكال الملكية لأن جماعة اقتصاد السوق يتحدثون عن الملكية بشكل معولم دون ربطه بمسألة توزيع الثروة والاقتصاد الوطني.

ويرى الدكتور جميل أن اقتصاد السوق بدرجاته المختلفة من التطور يحوي على درجة تحكم ودرجة عفوية، وكلما ازدادت درجة العفوية كلما ازداد الفلتان في حركة السوق وبالتالي إذا أردنا السير إلى الأمام فإن ذلك يتطلب زيادة التحكم الواعي عبر دور جديد للدولة، وعدم ترك السوق لعفويته.

وعندما تتحدث هيئة تخطيط الدولة عن مستوى نمو ٧٪ فهذه تحتاج إلى موارد لايمكن إيجادها بوجود عفوية عالية في اقتصاد السوق، وهذا يضعنا أمام حقيقة أن اقتصاد السوق الحر في البلدان النامية، لايمكن له أن يؤمن النمو المطلوب.

وعن علاقة الاقتصادي بالاجتماعي يقول الدكتور جميل: المطلوب تأمين فائض اقتصادي عال لتحقيق الخدمات الاجتماعية، والبعض يحمل انخفاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لجهة أعبائها الاجتماعية والواقع أن العبء الاجتماعي هو واجب للدولة ولامبرر لوجودها دونه في العالم المعاصر ولكن السؤال هو كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوى المنشأة والقضاء على النهب والفساد والهدر سيؤمن تلك الفوائض الضرورية لممارسة الدولة لدورها الاجتماعي في التعليم والصحة والثقافة وغير ذلك، والتي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى وليست استهلاكاً لاتقوى الدولة عليه، إنما قوى السوق هي التي تريد تخفيض دور الدولة الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي كي تبني دولتها الحامية لانفلات قوى النهب والفساد بشكل مقونن ومشروع.

ويضيف الدكتور جميل بأنه عندما نتكلم عن السوق فالمقصود بذلك البضائع والرساميل وقوة العمل، ويرى بأن أنصار السوق الحر يريدون تحرير سوق البضائع والرساميل وإبقاء قوة العمل مقيدة أي تثبيت الأجور ومنع أي مطالبة بالحقوق مهما كان شكل ذلك، وبالتالي فإن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحرر البضائع والرساميل من كل قيد ويبقي قوة العمل مقيدة هو اقتصاد سوق أكثر تشوهاً من الذي عرفنا، وبالتالي فإن تحرير قوة العمل أجراً وحقوقاً هو الشرط الضروري لاقتصاد متوازن.

المحاسبة على أساس برنامج اقتصادي

يرى الدكتور **حيان سليمان** بأن الدولة يمكن لها أن تتدخل بطريقتين، الأولى: هي أن تتبنى صناعات معينة مع إطلاق حرية العمل والتركيز على آلية الاقتصاد وعدم الضياع في المصطلحات، ويمكن إطلاق حرية العمل لقطاع ما بمجرد عقد مع هذا القطاع كزيادة نسبة الصادرات وتشغيل اليد العاملة، وهذا ما يطبق في ماليزيا.

أما الطريقة الثانية فإن الدولة يمكن أن تكون رب عمل ناجح وقائد عمل ناجح ولكن شرط أن تتحول من دولة سلطوية وصائية إلى دولة تنموية وأن تحاسب على برنامج اقتصادي له جدول زمني ويتحمل مسؤوليته المدراء والمتنفذون.

ويستنتج الدكتور حيان بأن الأسواق القوية لا يمكن أن توجد إلا في أحضان الدولة التي تضمن اقتصاداً قوياً يكفل الرعاية الاجتماعية ومن هنا جاءت تسمية اقتصاد السوق الاجتماعي، ويضيف: «بأن اقتصاد السوق الاجتماعي موجود ولكن يُخشى أن نغلب السياسي على الاقتصادي فنضيع الاقتصادي أو نغلب الاقتصادي على السياسي فنضيع السياسي، وبعد أن انطلق قطار اقتصاد السوق الاجتماعي يجب البحث عن كيفية تفعيل هذا القطار وإذا كان البعض يقول إنه يتطلب مؤسسات جديدة، فما هي هذه المؤسسات إذا كان أي اقتصاد يتعامل بالعلاقة النقدية مطلوب منه أن يجيب عن ماذا ينتج؟ وكيف ينتج؟ وأين ينتج؟

وعن علاقة الاجتماعي بالاقتصادي يقول د. حيان: بأن أي اقتصاد في العالم بمقدوره أن يولد أرباحاً فهو قادر على بناء شبكة أمان اجتماعي، ويتساءل: هل يمكن لنظام اقتصادي خاسر أن يحقق عدالة اجتماعية؟

أنا مع الدكتور قدري جميل عندما قال: «يجب الفصل مابين الاقتصادي والاجتماعي» ولكن الفصل يجب أن يكون بشكل واضح وأن لانسمح لبعض المفسدين والقابعين في مواقع القطاع الحكومي بحجة الاجتماعي والاقتصادي أن يمرروا المصالح الاجتماعية ويختزلوها لأنفسهم ويضيعوا الاقتصادي بحجة تغليب الاجتماعي، والحكمة الاقتصادية تأتي من خلال التوليفة مابين الاقتصادي والاجتماعي مشيراً إلى ثورة الخبز في مصر وثورة المترو في فرنسا، والثورة في عمان.

قوى تدفع باتجاه السوق الحر

بدأ الدكتور **عيد أبو سكة** مداخلته بتساؤل حول إذا كان اقتصاد السوق الاجتماعي هو أيديولوجية جديدة أم نظرية جديدة تبحث عن مرتسمات لها عبر قطاعات الاقتصاد السوري، ولماذا يتسع الحديث اليوم عن هذا الاقتصاد في سورية ولماذا لم نأخذ من قبل، ألم تكن التعددية الاقتصادية نوعاً من اقتصاد السوق الاجتماعي على الطريقة السورية؟

وعقب د. أبو سكة على كلام د. الحمش عندما قال بأن دعاة اقتصاد السوق قبل المؤتمر العاشر قد تهربوا من تحديد مواصفات هذا السوق عن قصد أو عدم فهم بالقول: بأنهم تهربوا عن قصد لأن هناك قوى تدفع الأمور دفعاً واضحاً باتجاه الليبرالية المتوحشة والمؤمنين بوحشية الأسواق الحرة، وهؤلاء أصبحوا في مواقع قيادية في الجهاز العصبي للدولة وأعني بها الإدارة وفي مقدمتها الإدارة الاقتصادية وبالتالي هي تسعى إلى إقامة نوع من اقتصاد السوق الحر على النمط الذي جرى في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق حيث لم ينفع الحزب أو المنظمات الاجتماعية التي كانت قائمة بالحفاظ على المكتسبات التي حققتها تلك الجماهير سابقاً وهذه مسألة تحتاج إلى تحليل ونقاش.

الحكومة تسير عكس ماتريده القيادة

إبراهيم اللوزة عضو المجلس العام لنقابات العمال حيا النضال الأممي الذي تخوضه الطبقة العاملة في كل أرجاء العالم ضد قمة الرؤساء الثمانية والعولمة المتوحشة منوهاً إلى ضرورة خوض الطبقة العاملة السورية لهذه المعارك نظراً لأنها المستهدف الأول من سياسات العولمة الليبرالية.

وعن اقتصاد السوق الاجتماعي قال لوزة: نريد أن نعرف ماذا سيعطينا هذا المفهوم والذي بدون برنامج اقتصادي اجتماعي واضح ومتكامل سيجعل منه مثل بقية الشعارات التي رُفعت سابقاً والتي كان من شأنها أن عرقلت الإصلاح الاقتصادي ولم تساهم في مشكلة النمو والتنمية في سورية.

وأضاف لوزة: إن الشيء الذي لمسته على أرض الواقع هو أن الرأسماليين أصبحوا القوة المسيطرة في هذا البلد وعلى قراراته حيث قدمت غرفة التجارة وغرفة الصناعة في دمشق وحلب مشروعاً للحكومة حول تعديل قانون العمل الصادر في أيام الوحدة والذي أعطى ضمانات واسعة للعمال لجهة عدم تسريحهم، والمشروع المقدم يقوم على أساس أن العقد هو شريعة المتعاقدين مما يعني التسريح للعامل حسب مقتضيات ومصالح الرأسمالية، وهناك أيضاً قضايا الصحة حيث أن هناك جزءاً هاماً من العاملين محرومون من الضمان الصحي إضافة إلى ضعف الأجور وعدم مواكبتها للأسعار، كما أن عمال القطاع الخاص محرومون من التأمينات الاجتماعية والضمانات الصحية إضافة إلى ازدياد معدلات البطالة، وهذه قضايا تحتاج إلى حل سريع كي نتجنب الأزمات الاجتماعية والسؤال الأساسي هنا: هل اقتصاد السوق الاجتماعي قادر على تحقيق ذلك، مشيراً بأن الحكومة ومنذ بدء مايسمى بعملية الإصلاح وهي تسير بعكس ماتطرحه القيادة السياسية لجهة تأمين حقوق العمال وإصلاح القطاع العام وتطوير الإدارة الاقتصادية مما يجعل من اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل غياب القوى الحقيقية التي يمكن أن تترجم هذا المصطلح بشكل صحيح إلى السير في اتجاه غير اتجاه العمال والجماهير الكادحة.

من يحمل الشعار

ثم تحدث الدكتور **نبيل مرزوق** وقال: المطلوب في اقتصاد السوق الاجتماعي تحديد المفاهيم وتحديد المضمون الذي بدوره يتحدد بدرجة أولى بالقوى الاجتماعية الحاملة لهذا المشروع، لأن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي ظهر في أوروبا حملته قوى اجتماعية ناهضة بعد الحرب العالمية الثانية كان لها دور واستطاعت بقواها وبنضالها أن تنتزع المكاسب الاجتماعية وتفرض بعض توجهاتها على السوق. والسؤال هل في سورية في ظل الميزان الطبقي الموجود قوى اجتماعية تستطيع أن تحمل هذا الشعار خاصة وأنه في السنوات الماضية كنا نطرح شعار الاشتراكية ولكننا كنا نطبق أبشع أشكال الرأسمالية.

وأضاف د. مرزوق بأنه يوجد في سورية قوى رافضة لاقتصاد السوق الحر كما قال الدكتور الحمش، ولكن هل هذه القوى فاعلة ومؤثرة وهل مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي خرج من المؤتمر العاشر لحزب البعث أم أن المسألة طرحت قبل المؤتمر وقبل أن يتخذ هذا القرار من قبل قيادة الحزب؟

ويرى د. مرزوق بأن هناك قوى أخرى ويبدو أنها أكثر فاعلية وقوة وبالتالي عندما نتحدث عن اقتصاد السوق الاجتماعي فالمطلوب تحديد القوى والفاعلين الأساسيين في المجتمع، هذا جانب أما الجانب الآخر فيتمثل بأننا الآن نخوض معركة كبيرة وقوى الخارج ليست بعيدة بل هي موجودة في الداخل عبر نقاط ارتكاز أساسية وقسم كبير ماسمي بالإصلاح أو إعادة النظر بالتوجهات والسياسات فإن ذلك يتم بوحي من الخارج وهناك قوى في الداخل تسمي نفسها على الداخل ولكنها تنفذ ما يطلب منها من الخارج وبالتالي هل يمكن لسورية أن تسير باتجاه معاكس للفساد، خاصة وأن قوى عديدة في الداخل قد سلمت المفاتيح للخارج؟

■ **متابعة: ك.ن**

السؤال الصعب.. من قطف ثمار الإصلاح في سورية؟

بين العام والخاص، كانت العملية «الإصلاحية» في الاقتصاد السوري، التي بدأت في الثمانينات، وتجسدت بمشروع إصلاحي حمل عنوان «نحو اقتصاد اشتراكي متطور» كما يقول الاقتصادي السوري القادم من البنك الدولي «د. نبيل سكر» بتمويل من رجل الأعمال اللبناني المرحوم «رفيق الحريري» وبرعاية داخلية من قبل نائب الرئيس السوري المستقيل «عبد الحليم خدام» الذي نقل المشروع إلى القيادة القطرية، وكانت الخطوط العريضة لذلك المشروع تقوم على مبدأ أساسي هو الانتقال من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري وتشجيع دور القطاع الخاص مع خلق منافسة بين القطاعات الثلاثة، دون الدعوة إلى خصخصة عامة بل الاقتصار على خصخصة جزئية حيث اقتضت الحاجة مع الحفاظ على دور الدولة، بحيث تؤدي تلك الإجراءات كما يقول الدكتور نبيل سكر «إلى تغيير صيغة الاشتراكية وليس الاشتراكية ذاتها» إلا أن المشروع المكون من ستة مجلدات ضخمة وأنيقة والتي لاتزال تقبع حتى الآن في مكتب الدكتور «سكر» لم ير النور إلا بعد ١٨ عاماً كما يؤكد هو نفسه مع المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، ولكن بطبعة جديدة حملت اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي».

د. الياس نجمة

د. نبيل سكر

د. منير الحمش

■ نجمة: الانفتاح الاقتصادي أدى إلى محاباة فئات على حساب فئات أخرى.
■ الحمش: التراجع في مستويات المعيشة ترافق مع الانفتاح الاقتصادي.
■ سكر: لم يكن هناك إصلاح بل خطوات على الطريق..

في ذلك الفاصل، قدمت مشاريع إصلاحية بنكهة أخرى عكست الخلاف في التوجهات الاقتصادية بين أهل الحكم، وكانت أبرزها هو المشروع الذي قدمه «عز الدين ناصر» رئيس نقابات العمال آنذاك، تحت عنوان «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي أخذ منحىً مغايراً لمشروع «سكر» والتوجه نحو مزيد من التشدد لجهة الاعتماد والتمسك بالقطاع العام، وماتبع ذلك من إصدار القانون ٢٠ ومن ثم التوجه نحو الإدارة بالأهداف، مع تأكيد بسيط هو أن الاقتصاد السوري طيلة هذه المرحلة كان متجاذبا بين المشروعين ويعيش إرهاصات هذا المشروع أوذاك بحسب ماكان يتم الاتفاق عليه في الكواليس. إلى أن جاء خطاب القسم الدستوري مع وصول الدكتور الأسد إلى سدة الجمهورية وتأكيده على أولوية الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد وإصلاح القطاع العام ودعم التعددية الاقتصادية وتعميق مبدأ الرعاية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، فأصبح الإصلاح بذلك «المفردة» الأكثر حضوراً في الخطاب السوري اليومي، لكن الإجراءات والتوجهات الحكومية على الأرض كما يقول الدكتور منير الحمش «أخذت منحى مغايراً من خلال توجه الحكومة نحو تقليص الإنفاق العام الاستثماري الذي ألقى بظلاله الداكنة على عملية إصلاح القطاع العام وأدى إلى تراجع مستوى النمو والمعيشة». كما ازدادت خلال هذه الفترة معدلات البطالة التي وصلت حسب وزير النفط السابق «مطانيوس حبيب» إلى أكثر من ٣ مليون عاطل عن العمل واتسعت دائرة الفقر لتشمل ٣٠٪ من السكان حسب الأرقام الجديدة وانتشر الفساد الذي كلفنا في العام ٢٠٠٠ نحو ٥٠ ألف دولار يومياً، وظهر في الساحة رجال أعمال جدد لم تكن وجوههم مألوفة في السابق، فكان أن انقلب الإصلاح إلى «تصليح» أوضاع المقربين والمدعومين أو المسنودين، وشعر المواطن بسخافة الشعار وهزالة القضية في دولة الشعارات الكبيرة والنتائج البغيضة منتظرا مصيره القاتم الذي ربما لن يطول انتظاره مع نقلة اقتصاد السوق الاجتماعي "الذي تريده قوى السوق الكبرى باتجاهها،" بعد أن أصبح محصوراً في الزاوية الأخيرة من الرقعة.

أرقام الإصلاح بعد ١٥ عام

تشير الأرقام الرسمية أن متوسط معدل النمو الاقتصادي بين أعوام ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣ كان بحدود ٢.٣٧٪ سنوياً، أي أنها لم تغطِ الزيادة السكانية التي كانت بمعدل ٢.٥٨٪ سنوياً خلال هذه الفترة، وبقي متوسط معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بمعدل -٠.٢٪ وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية، انخفض نمو حصة المريض الواحد من إجمالي موازنة الصحة من ١٢٥٦ل.س في العام ١٩٩٧ إلى ١٠٩٣ ل.س عام ٢٠٠٢ وكان متوسط نمو حصة المريض الواحد من إجمالي موازنة الصحة خلال الفترة المذكورة بحدود -٢.٦٪ علماً بأن وسطي الزيادة النسبية للإنفاق على الصحة كانت بمعدل ٢.٤٪، أما في التعليم العالي فقد انخفض نصيب الطالب الواحد من المبالغ المنفقة على التعليم الإنمائي إلى ٨٠٧١ ل.س عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٨٩٣١ ل.س في العام ١٩٩٨، وكان متوسط نمو نصيب الطالب الواحد خلال هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٠١ بمعدل -١٠.٧٥٪ سنوياً. وفي قطاع التربية والتعليم فإن نسبة المدارس الرسمية إلى إجمالي عدد المدارس خلال ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ ورغم الزيادة السكانية الكبيرة فإنها لم ترتفع إلا بنسبة ١٪ فقط، كما أن متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الواحدة للتعليم الأساسي والثانوي لم ترتفع سوى نسبة طالب واحد فقط.

ويعلق الدكتور نبيل سكر على هذه النسب بالقول: «إنه لم يكن هناك إصلاح اقتصادي بالمعنى العميق بل كانت هناك حالة تردد وعدم وضوح، وما قمنا به خلال الـ ١٥ سنة الماضية هي خطوات على طريق الإصلاح الاقتصادي وليس إصلاحاً اقتصادياً، حيث كانت هناك خطوات لم تجمعها رؤية ولم تكن ضمن برنامج، وبالتالي كان هناك تدني في مستويات الاستثمار من الدولة كما من القطاع الخاص لأنه لم يشعر بالأمان الكافي ولم يشعر بتغير في البيئة التشريعية والتنظيمية».

وأضاف سكر: « أن مخرجات التعليم لم تكن متناسبة مع متطلبات سوق العمل، مما أدى إلى البطالة مع تدني مستوى النمو، إضافة إلى عدم وجود شبكات كافية للحماية الاجتماعية، فخلال ٣٠ عاماً من " الاشتراكية " لم يكن هناك تعويض بطالة رغم أن الصحة والتعليم كانت مجانية».

واعتبر سكر أن التردي في مستوى الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي كان بسبب «التردد في اعتناق نظام السوق كعقيدة، حيث كانت هناك قرارات توصي بالدخول إلى نظام السوق ولكن دون أن يتم تبنيه، لأنه حسب البعض كان يتناقض مع فكر الحزب ولم يكن أحد يسعى لإيجاد مخرج لهذا التناقض أو مواجهة الفكر، إضافة إلى البترول الذي أمن المزيد من القطع الأجنبي مما قلص العجز في الموازنة وبالتالي تم خلق انطباع بأن الاقتصاد السوري في وضع جيد لأن المؤشرات الكلية كانت جيدةٍ ولكن في العمق كانت الأوضاع عكس ذلك تماماً حيث كان تدني مستوى النمو وازدياد الفقر والبطالة إضافة إلى ازدياد مشاكل القطاع العام، والقطاع الخاص لم ينطلق كما يجب دون أن نواجه ذلك بشجاعة لأن نقمة النفط أعطت شعوراً بالاطمئنان الكاذب، فكانت النتيجة هي أننا خسرنا فترة التسعينات رغم أنه كان بالإمكان الاستفادة من أموال النفط التي كانت تتجاوز المليارين دولار».

أما الدكتور منير الحمش فيأخذ رؤية معاكسة تماماً ويقول: «بأن مسألة التراجع الكبير في نمو الدخل وتراجع مستويات المعيشة كان بسبب إعطاء القطاع الخاص حرية أكبر في التحرك وانعكس ذلك على مستوى الأجور والأرباح، ففي الوقت الذي كانت فيه الأرباح تتصاعد كانت الأجور في هبوط وكانت مجمدة بقرار حكومي بحجة موازنة الموازنة».

وأضاف الحمش: «أن السياسات اتجهت نحو إعطاء المزيد من التسهيلات والإعفاءات للقطاع الخاص والذي لم يستفد منها سوى فئة قليلة من القطاع الخاص التي أنشئت على هامش القطاع العام وقامت بنهبه باستمرار مستفيدة من علاقاتها مع بعض البيروقراطيين لتحقيق منافع متبادلة أضرت بالاقتصاد الوطني علما أن قطاعا واسعا من المواطنين عملوا في قطاع الصناعة التحويلية منذ القدم ولم يحظ أحد منهم بالحصول على مزايا القانون رقم ١٠».

ويرى الحمش بأن «القطاع الخاص ورغم المزايا الممنوحة، كان دائماً يتهرب من استحقاقاته الاجتماعية، حيث لم تتجاوز مساهمته في الضرائب ٦٪ عام ٢٠٠٣ رغم أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي كانت بحدود ٦٠٪ تقريباً، وكان يتهرب دائماً من زيادة الأجور وتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وعدم توفير الضمان الصحي، هذه السياسة إلى جانب الإمعان في سياسة الانكماش المالي ومارافقها من انحسار في وظيفة الدولة الاجتماعية والاستثمارية وإشاعة فوضى الأسعار ،انعكس على أوضاع السوق وبرزت على نحو صارخ تلك الهوة السحيقة بين الدخول والثروات».

رؤية وقراءة سطحية للواقع الاقتصادي السوري

أما الدكتور الياس نجمة فيرى بأن التراجع في مستويات الدخل «يعود إلى التسعينات بسبب رؤية وقراءة سطحية للواقع الاقتصادي السوري، بالإضافة إلى خطأ منهجي في تصوراتنا للتنمية الاقتصادية، حيث ذهب عدد كبير من الاقتصاديين البيروقراطيين» على وجه الخصوص بالرهان على القطاع الخاص في الوقت الذي لم يكن فيه القطاع الخاص مؤهلاً لأن يقوم بما طلب منه، مع إهمال كل ماله علاقة بالاستثمارات في القطاع العام، وكانت النتيجة أن الدولة أهملت وتقاعست بما يتصل بالقطاع العام في الوقت الذي لم يستطع القطاع الخاص أن يعوض ذلك التراجع في القطاع العام فأدى ذلك إلى نوع من التعثر الاقتصادي».

وأضاف نجمة: «إن التعثر والركود الاقتصادي كان له علاقة أيضاً بالسياسات المالية التي اتبعت، حيث حكم وزارة المالية منذ ٢٠ عام عقل محاسبي رديء يفتقد إلى أدنى درجات الحس بالمسؤولية والمنطق الاقتصادي، وقامت على أساس تخفيض الإنفاق إلى أقصى الحدود علماً أن التطور الاقتصادي يقاس بمستوى الإنفاق، وأدت هذه السياسة الإنفاقية الإنكماشية التي مورست خلال سنوات طويلة ولاتزال حتى الآن، إلى تراجع كبير في مستوى الخدمات والصحة والتعليم، ففي حين كانت موازنة التعليم في سورية بمراحله المختلفة بحدود ٢٠ ـ ٢٢٪ قبل التسعينات من إجمالي الموازنة العامة فهي لاتتجاوز الآن ١٢٪،. وعلى صعيد الصحة حدث شيء مشابه حيث لا يصل الإنفاق على الصحة ٦.١٪ من الموازنة وبالتالي حصة الفرد ضئيلة جداً، حيث أنها قياساً إلى لبنان مثلاً لاتساوي ١٠/١ في حين أن حصة الفرد الواحد في الدول المتقدمة تتجاوز ٢٠٠٠ دولار سنوياً.. وبالتالي فإن السياسة الإنفاقية الانكماشية لعبت دوراً كبيراً في تراجع الخدمات على مستوى التعليم والصحة وغيرها»

أجور أقل من الحد الادنى للمعيشة

من باب آخر وبرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي كانت تستمد مشروعيتها من الإسهاب في الحديث عن تحسين مستوى المعيشة وزيادة الأجور والرواتب إلا أن مانالته المواطن من ذلك الشعار لم يكن أكثر من سلفة راتب قبل العيد. حيث تشير أرقام المكتب المركزي للإحصاء بأن مجموع الأجور في القطاعين العام والخاص كان بحدود ٢١٢٣٠١ مليون ل.س في حين أن عدد المشتغلين في القطاعات المختلفة كان بحدود ٤ مليون و٧٠٠ ألف عامل، وحسب التقديرات فإن ٦٠٪ من العاملين بأجر يعملون لدى الدولة، أي أن متوسط أجر العامل الواحد كان أقل من ٥٠٠٠ ل.س شهرياً. وإذا علمنا أن عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها المواطن كي يبقى على قيد الحياة هي بحدود ٢٤٠٠ حريرة يومياً تصل تكلفتها الشهرية إلى ١٦٨٠ ل.س شهرياً ،وباعتبار أن متوسط حجم الأسرة السورية هو ٥.٦ فرد ينتج عن ذلك أن إنفاق الأسرة المكونة من ٥.٦ فرداً على السلع الغذائية التي تسمح بتأمين ٢٤٠٠ حريرة يومياً لكل من أفرادها يساوي ٩٤٠٨ ل.س شهرياً.

وإذا أضفنا إلى ذلك إنفاق الأسرة على السلع غير الغذائية للحياة اليومية العادية فإننا نحصل على رقم ٢٣٥٢٠ ل.س شهرياً وهو الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي لايؤمن لوسطي الأسرة السورية أكثر من مستوى الكفاف، وباعتبار أن مستوى الإعالة في سورية يبلغ ٤/١ لكل دخل، ينتج عن ذلك أن قيمة الدخل الشهري للفرد الواحد يجب أن تصل إلى ١٧٢٢٠ ل.س كحد أدنى، إلا أن واقع الأجور لايعترف بذلك، حيث كان أجر بدء التعيين للعامل من الفئة الخامسة بحدود ٣١٧٥ عام ٢٠٠٣.

ويقول الدكتور نبيل سكر: «إن أجور القطاع العام غير مقبولة على الإطلاق ويجب مضاعفتها مرتين على الأقل» فيما اعتبر الدكتور الياس نجمة: «بأن الأجور في بلدنا لم تكن مسؤولة عن التضخم كما كان يصور، بل في كل مرة كان يعمد لزيادتها، كان ذلك يتم للحاق بركب الأسعار المتزايدة وتصحيح الغبن والوضع الذي تردى، ويخطئ الاقتصاديون في سورية عندما يعتقدون بأن التضخم هو ناتج عن الطلب، فالتضخم هو تضخم كلفة، وليس بزيادة الطلب تزداد الأسعار في سورية بل بسبب زيادة الكلف والفساد الإداري وازدياد كلفة المستوردات وعدم استخدام التكنولوجيا، والقول بأن زيادة الأجور تؤدي إلى تضخم هو في الحقيقة تضليل وتمويه».

وأضاف نجمة: «إن كتلة الرواتب الحالية تؤدي إلى نقص في الطلب، أي هناك عامل انكماش إضافي، حيث الدولة تتكمش بالإنفاق العام والأجور لاتشكل ٢٠٪ من الدخل السوري، وبالتالي هل من الممكن تحقيق الازهار الاقتصادي».

ويستغرب د. نجمة «تصريحات المسؤولين التي تقول بزيادة في النمو الاقتصادي بدون أن تكون هناك قوة شرائية قادرة على امتصاص هذا النمو، فحتى الآن لايتحدث أحد منهم عن زيادة في الرواتب والأجور، فما الفائدة من بناء الفنادق إذا كان لايوجد أحد يستطيع أن يذهب إليها، أم أننا أصبحنا مرتع لتوفير المتعة للأجانب فقط».

بين الأحتكار والأنفتاح

وإذا كانت السياسات السابقة قد فشلت في تحقيق أهدافها لجهة تحسين مستوى المعيشة وتخفيف وتائر البطالة والفقر فإنها أفرزت إلى الوجود طبقة معينة استفادت من مكامن الانفتاح بفعل الاحتكار وحصدت ثروات هائلة يطال الشك جزءاً كبيراً منها، وينظر الدكتور نبيل سكر إلى هذه الظاهرة بالقول: «بأنه في كل انفتاح اقتصادي يصبح هناك نوع من التحالف بين أهل السلطة وأهل الثروة، بما يزيد من الفروقات بين الطبقات ومزيد من الفساد، وهذه إحدى النتائج السلبية للانفتاح الذي هو تحد كبير في سورية لأن الانفتاح يمكن أن يؤدي إلى مزيدَ من الفقر والفروقات بين الطبقات ويمكن أن لاتؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة ما لم يتم مواجهة هذا التحالف وذلك عبر خلق آليات لمنعه».

أما الدكتور الياس نجمة فيرى: «إن كل عملية نمو أو سياسة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى محاباة فئات على حساب فئات أخرى، حيث استفادت الفئات المقربة من المسؤولين في بلدنا من كل إجراءات الانفتاح وكانت معظم القوانين التي صدرت منذ ١٠ سنوات في صالحهم مثل تخفيض الضرائب وقوانين الاستيراد وغيرها».

وقال نجمة: «إن تخفيض الجمارك على السيارات مثلاً سيزيد من فوائد أصحاب الوكالات بمقدار ٤٠ مليار ل.س خلال هذا العام، لأن هناك قانون وضعه مدير الجمارك ينص على أن كل فرد يستورد سيارة يجب أن يأتي بفاتورة، وإذا كانت هذه الفاتورة أقل من تسعيرة الوكيل، يدفع المواطن التسعيرة وإذا كانت الفاتورة أعلى من تسعيرة الوكيل، يدفع الفاتورة، وبما أن الفاتورة دائماً أعلى من تسعيرة الوكيل بسبب إن الوكلاء لديهم تسعيرات مخفضة فهذا معناه أنه لايوجد شخص يمكن أن يستورد سيارة لحسابه إطلاقاً في ظل قرار مدير الجمارك، بحيث جعل هذا القرار الوكالات حصرية لأن المواطن إذا استورد لحسابه فإنه سيدفع للجمارك ضعف مايدفعه الوكيل».

بين شعار الأصلاح والفائض منه،كانت العمليات التنظرية والجراحية في الاقتصاد السوري، أصواتاً عالية تدعو إلى الأنفتاح والسير بأتجاه اليمين الأجتماعي، وأخرى تدعو إلى الحفاظ على ما تبقى من أنجازات الماضي، اتجاه يعلو وإخر يهبط، وفي هذا المقطع أصبح المواطن أسيراً لمعادلة العرض والطلب، واحد يزداد ثراء ومئة يتسولون لقمة العيش على الأرصفة، فكان السؤال السهل حول من قطف ثمار الإصلاح الاقتصادي في سورية؟

■ كاسترو نسّي
castro@Kassioun.org

د. عصام الزعيم: اقتصاد السوق الاجتماعي مرهون بالكفاءة الاقتصادية واستقلالية النقابات وعقد اجتماعي جديد

❖ اقتصاد السوق الاجتماعي هو صيغة للتوفيق الصعب الذي تحقق تاريخياً في ظروف مختلفة.

❖ أي صيغة لتحقيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تفعيل الديمقراطية وتفعيل الدور المستقل لنقابات العمال والفلاحين.

❖ تطوير برجوازية القطاع الخاص ودفعه باتجاه الخضوع للسياسات الاجتماعية فعندما يربح السوق ولايدفع ضريبة يفسد السوق.

❖ نحتاج إلى دولة اجتماعية تفرض شروطها على فئات المجتمع كافة.

❖ إلى جانب الحديث المتناقض عن رفع معدل النمو إلى 7٪، يجري تراجع في الاستثمار العام وفي إصلاح القطاع العام.

❖ نموذج الاندماج هو الذي يحدد قدرتك على تحقيق نظام السوق الاجتماعي.

اقتصاد السوق الاجتماعي معادلة صعبة ولكنها مطلوبة، هو ليس نظاماً اشتراكياً بل نظام رأسمالي يقوم على تسوية تناقضية بين قوى السوق والقوى الاجتماعية.هكذا يقول الدكتور عصام الزعيم آخر وزير للتخطيط في سورية ووزير الصناعة الأسبق وصاحب مشروع الاستشراف المستقبلي الذي تم تصفيته بصورة تعسفية وهو يقدم لنا رؤيته حول اقتصاد السوق الاجتماعي وإمكانيات تطبيقه في ظروف سورية الراهنة بعد أن تبناه المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الحاكم.

❖ قبل أن ندخل في مسألة اقتصاد السوق الاجتماعي، أرجو أن تضعنا في السياق الذي كان يجري فيه الإصلاح بدءاً من نهاية الثمانينات وحتى الآن؟

■ في منتصف الثمانينات دخلت سورية في أزمة عميقة، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أرقام قياسية، وقطعت المعونات العربية الخليجية في معظمها عن سورية إثر الخلاف على الحرب العراقية الإيرانية، وبسبب اختلاف سورية مع القيادة الفلسطينية ممثلة بشخص ياسر عرفات، حيث تم أخذ قرار من البرلمان الكويتي بقطع المساعدات عن سورية، إضافة إلى ذلك حصل جفاف استمر أربع سنوات، أدى إلى أن تستورد سورية مليون طن قمح سنوياً، هذه الأمور وضعت الدولة في حالة عجز عن ممارسة دورها في قيادة النشاط الاقتصادي، مما أدى بالدولة إلى فتح قطاع التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص الذي أصبح يستورد بدلاً من الدولة، ثم دخل القطاع الخاص في الصناعات التحويلية المختلفة ماعدا صناعة (الغزل - النفط) هذا التوسع رافقه توسع في الاستثمار الخاص مع تراجع شديد في الاستثمار العام مما أدى إلى انقلاب موازين القوى حيث أصبح القطاع الخاص يستحوذ على ثلثي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وفي هذا الوقت انهار الاتحاد السوفييتي ورافق ذلك اندفاع نحو تحرير الاستثمار حيث جرى إصدار قانون رقم 10 الذي أعطى القطاع الخاص مزايا تشجيعية و شهد هذا القطاع تدفقاً في السنوات الأولى ولكنه توقف في سنوات 96 - 97، وبدأ الانحدار في الاستثمار، وبدلاً من أن تشجع الدولة الاستثمار العام، فإنها استمرت في سياسة الانكماش الإنفاقي، حيث لم يكن الاستثمار العام يتجاوز الـ 11٪ من معدل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الخاص لم يتجاوز استثماره الـ7٪ وبالتالي الاستثمار الإجمالي كان منخفضاً، الذي أدى بدوره إلى انخفاض النمو حتى أصبح يقارب الـ 0.6٪ في عام 2000 وهذا أقل من معدل النمو السكاني، هذا التطور حدث بسبب أن الإصلاح الاقتصادي لم يبن كمنهج ولم توضع له استراتيجية.

مشروع ومشروع مضاد

❖ ماهي الرؤى الإصلاحية التي كانت مطروحة آنذاك؟

■ كتبتُ بالتعاون مع فريق وطني في العام 1990 مشروع استراتيجية للتعددية الاقتصادية والتنمية الصناعية وهذا المشروع حظي بتعاطف جهات عديدة أهمها نقابات العمال، وبالمقابل كان هناك مشروع قد وضع بالتعاون مع البنك الدولي بإشراف الاقتصادي السوري الدكتور «نبيل سكر» ولكن الإصلاح لم يطرح بشكل واضح إلا بعد عام 2000، قبل ذلك كانت هناك سياسات، جوهرها كان قائماً على تحرير الاقتصاد، ولم تكن مدرجة في استراتيجية للتحرير الاقتصادي، بل كانت هناك إجراءات تحدث هنا وهناك حسب الظروف الضاغطة.

الخلاف الأساسي كان حول هل يستطيع القطاع الخاص أن يحل محل الدولة، وإذا كان ذلك صحيحاً فمتى؟ وكان هناك من يقول بأن سورية تأخرت في الإصلاح الاقتصادي بسبب العوائق التي تحيط بالقطاع العام، وأن القطاع الخاص قادر على أن يحل محله وعلى قطاع الدولة أن يختفي لأنه لا يحقق المعايير الاقتصادية. ونحن كنا من الرأي الآخر الذي يقول بأن القطاع الخاص لايستطيع أن يحل محل الدولة، والمسألة ليست في المفاضلة بين القطاعين بل هي التأكيد على التعددية الاقتصادية التي يدخل فيها القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني، فالقطاع العام هو ضرورة تاريخية تنموية وليس فقط له دور اجتماعي، وأيضاً القطاع الخاص ضرورة تنموية، والقطاع التعاوني هام جداً خاصة مع تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي حيث يشتد التأثير السلبي للاقتصاد العالمي بسبب نظام السوق الذي يتميز بآلياته المعمقة للتفاوت في الدخول والاستقطابات الاجتماعية وتوريد البطالة المستمر وبالتالي القطاع التعاوني يعطي فرصة للفئات الضعيفة من أجل أن تبقى في السوق.

اقتصاد السوق الاجتماعي.. تسوية تناقضية

❖ تبنى المؤتمر العاشر لحزب البعث صيغة اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام اقتصادي للبلد، والسؤال الذي أود أن أطرحه: هل اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اشتراكي أم رأسمالي؟

■ اقتصاد السوق الاجتماعي ليس نظاماً اشتراكياً، هو اقتصاد رأسمالي، ولكنه يقوم على التسوية بين قوى السوق والقوى الاجتماعية، ولكن هذه التسوية هي تناقضية بمعنى أنه كلما تعمق تطبيق نظام السوق قل الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي، وكلما ازدادت التنمية الاجتماعية، تطلب ذلك إخضاع السوق لإشراف الدولة والمجتمع.

❖ كيف يمكن الجمع بين ثنائية السوق والمجتمع في نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي؟

■ اقتصاد السوق الاجتماعي هو صيغة للتوفيق الصعب الذي تحقق تاريخياً في ظروف مختلفة، حيث جرى تطبيق هذا النظام في دول الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، مع أزمة الكساد الكبير واستفحال البطالة وانهيار الثقة بالنظام الرأسمالي، واشتداد النفوذ الفكري للشيوعية وبالتالي خطر استقطاب الطبقة العمالية الغربية من الأحزاب الشيوعية، حيث دفعت هذه العوامل بالرأسمالية في تلك البلدان إلى تقديم تنازلات هامة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للطبقة العاملة.

❖ لكن السياق الحضاري والسياسي والاقتصادي في أوروبا كان مختلفاً عما هو في سورية الآن، في أوروبا كانت هناك أحزاب عمالية متماسكة ونقابات مستقلة، وقاعدة صناعية ضخمة سمحت بإقامة هذا النموذج؟

■ نعم، الأحزاب والنقابات التي قامت بتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي كانت إما أحزاب الاشتراكية والشيوعية كما في فرنسا أيام تحالف الجبهة الاشتراكية أو في الدول التي كانت تحكمها أحزاب الديمقراطية الاشتراكية المتنورة كما في السويد وألمانيا والنمسا إضافة إلى حزب العمال في بريطانيا.

ولكن بعد أزمة الكساد العالمي وتهديد الأفكار الاشتراكية، اتجهت الرأسمالية نحو إقامة عقد اجتماعي اقتصادي بين العمال وارباب العمل بإشراف الدولة، حيث أصبحت الدولة مركزاً للتوفيق بين الاشتراكية الديمقراطية والمصالح الرأسمالية، وهذا الاتفاق كان نتيجة عاملين أساسيين، الأول درجة عالية من التطور الاقتصادي تسمح باقتسام الفائض الاقتصادي بين العمال وأرباب العمل، والثاني كان العامل الخارجي بهدف الهروب من خطر الشيوعية وطرح بديل عنها، وبالتالي تبني برامج أخذت من الشيوعية أشياء كثيرة، ولكن عندما انهار المعسكر الاشتراكي زال الخطر الخارجي ولم يعد هناك تهديد للعالم الرأسمالي، وفي الوقت نفسه دخلت الرأسمالية مرحلة توحيد السوق من خلال إزالة الحواجز الجمركية، وهذا الأخير أدى إلى اشتداد المنافسة بقوة، وبالتالي أصبح ضرورياً تخفيض التكاليف، وتخفيض تكاليف الإنتاج إما أن يتم على حساب التجديد التكنولوجي وهذا غير ممكن لأنه يحد من قدرة المنافسة أو يتم على حساب تخفيض الخدمات الاجتماعية، وهذا ماجرى ويجري وبالتالي حدث تراجع في إمكانية التوفيق بين المصالح المتناقضة لحساب قوى السوق، بدءاً من السويد حتى ألمانيا ..

في سورية تصبح المسألة معقدة وصعبة لأن الإنتاجية منخفضة، ونحن نقوم بتصدير المواد الخام وشبه الخام، وهذه لا تعطي قيمة مضافة كافية، وبالتالي الإنتاج المحلي لايعطي فائض اقتصاد كافياً لتمويل التنمية الاجتماعية خاصة بعد غياب الدعم الاشتراكي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وفي ظل غياب الدعم العربي في الموارد الإنمائية، وبالتالي نحن في وضع يصعب علينا تطبيق هذا الشعار، وحتى يتم تحقيقه فإنه يجب الانتقال إلى مواقف أخرى عن طريق رفع معدل الاستثمار في القطاع العام والخاص على السواء، وبالتالي التركيز على تعددية أكثر فعلية وفاعلية مما يتطلب توسيع دور الدولة الاستثماري.

إصلاح ديمقراطي في نظام الإدارة الاقتصادية

❖ هذا يعني القيام بإصلاح سياسي قادر على إنتاج قوى تسمح بإقامة التوازن في المجتمع؟

■ نعم، لابد من القيام بإصلاح ديمقراطي في نظام الإدارة الاقتصادية وإلغاء القرارات البيروقراطية التي تعيق صنع القرار في القطاع العام، والاتجاه نحو الشفافية وتحييد الوظيفة العامة ضمن الولاء الوطني العام، والالتزام بمصالح الوطن، والمحاسبة على أساس الكفاءة والأداء وتفعيل دور النقابات، فأحد الاسباب الرئيسية في الهوة بين الأجور والأسعار هو أن آلية «التصحيح» لم تفعل دورها، حيث أن نقابات العمال لم تقم بالضغط على الدولة عندما تتعرض مصالح العمال للخطر مثل زيادة الأسعار مثلاً، وبالتالي فإن أي صيغة لتحقيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تفعيل الديمقراطية وتفعيل الدور المستقل لنقابات العمال والفلاحين، إلى جانب تفعيل ممثلي القطاع الخاص الصناعي، وأؤكد على أهمية التنظيم الديمقراطي المستقل لكافة فئات المجتمع.

❖ ولكن اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب برجوازية وطنية صاعدة ومتطورة وقادرة على تحقيق معدلات نمو عالية تسمح بتمويل التنمية الاجتماعية، في حين أن جزء كبير من البرجوازية السورية هي برجوازية طفيلية وتتهرب من استحقاقاتها الاجتماعية مثل دفع الضرائب وتسجيل عمالها في التأمينات الاجتماعية؟

■ هناك بالفعل برجوازية وطنية وأخرى طفيلية، ولكن المجتمع دائماً ديناميكي وليس هناك توقف للتاريخ، وتجار اليوم يصبحون صناعيي الغد «وهذا حدث في أوروبا» والبرجوازية الطفيلية تسقط وتتحول إلى برجوازية غير طفيلية، وهذا التحول مرهون باعتبارات سياسية واقتصادية، فإذا كانت هناك تدابير لردع النشاط الطفيلي وتدابير لتشجيع النشاط الاقتصادي، فمن شأن ذلك أن يساهم بالتحول الاقتصادي لدى البرجوازية، وهذه البرجوازية يمكن أن تتطور أيضاً من خلال البيئة المحلية و الإقليمية وتطور السياسات الاقتصادية في سورية، فمثلاً الصناعيون كانوا يصدرون سلعاً رديئة إلى الاتحاد السوفييتي الذي كان يقبل بها في إطار اتفاقيات المقايضة، ولكن الأسواق الروسية الآن لاتقبل بسلع غير جيدة، وبالتالي أصبح الصناعيون السوريون يصدرون سلعا أفضل، إذا المعطيات العامة تتغير، ولكن مشكلة الأداء الضريبي قائمة، «فقاعدة السوق تقول: من يربح أكثر يدفع ضريبة أكثر، وعندما يربح السوق ولايدفع ضريبة يفسد السوق» وفي سورية نحتاج إلى تطوير برجوازية القطاع الخاص ودفعه باتجاه الخضوع للسياسات الاجتماعية وبالتالي فنحن نحتاج إلى عقد اجتماعي سياسي اقتصادي، ونحن بلد يريد أن يكون سيد نفسه وأن يستقل ويسترد أراضيه ونحن بلد نحتاج إلى تنمية اجتماعية، وبالتالي نحن نحتاج إلى دولة اجتماعية تفرض شروطها على فئات المجتمع كافة، وبالتالي النضال السياسي هو أن يكون كل فئة تعرف بأن لها حقوقاً وواجبات، فالقطاع الخاص من حقه أن يحصل على قروض مصرفية وأن يحقق أرباحاً، ولكن من واجباته أن يدفع الضريبة وأن يتكافل اجتماعياً مع فئات أخرى، وأن يحترم قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وهذا لايتم الآن، ولكن يمكن أن يتم، فالقضية هي قضية تصميم وإرادة، وأعتقد أننا نحتاج إلى تجميع صفوف القوى الوطنية الحية.

❖ ألا تعتقد بأن قوى الأوليغارشية ستسعى إلى مزيد من التحرير للسوق بضغط احتياجاتها الداخلية؟

■ أعتقد أنه ليس هناك نظام أوليغارشي في سورية إلا في إطار ضيق، والنظام الاقتصادي ليس أوليغارشياً، هناك بعض القطاعات التي لها أوضاع خاصة تعرفها جيداً، ولكن المشكلة هي أن تحرير التجارة يعيق نمو الصناعة «على عكس مايقوله الليبراليون» والفرز يتم من خلال السياسات الاقتصادية ومن خلال تعديل المهام التاريخية، والمهمة الأولى هي أن تصبح الصناعة أقوى قطاع اقتصادي في سورية، وأن يصبح تحديث الصناعة وتعميقها وزيادة الاستثمار وفرص العمل الهدف الاول، ومن يساهم في ذلك فله دور، ومن لاتذهب مصالحه باتجاه هذا التوسع فهو خارج هذه المسألة.

❖ هل الظروف العالمية التي تجنح نحو النيوليبرالية المتوحشة والاتفاقيات التي وقعتها سورية تسمح ببناء اقتصاد خاص بنا؟

■ اقتصاد السوق الاجتماعي هو معادلة صعبة ولكنها مطلوبة، والاندماج بنظام العولمة أمر لا خيار فيه، ولكن نموذج الاندماج هو الذي يحدد قدرتك على تحقيق نظام السوق الاجتماعي أولاً، وإذا تم التحكم في الاندماج بصورة متزايدة ومدروسة فإن ذلك يؤدي إلى تقليل التناقض بين السوق والتنمية الاجتماعية، وإذا لم تتمكن من التحكم بعملية الاندماج يحصل هناك ابتعاد في إمكانية تحقيق معادلة اقتصاد سوق وتنمية اجتماعية.

وانضمام سورية إلى منطقة التجارة العربية الحرة، لم يكن مدروساً، وكان يجب أن تكون هناك رؤية لمآل هذه المنطقة وغاياتها الاقتصادية وتأثيرها على الصناعات القائمة وعلاقاتها بالتكامل العربي، ولكن هذه المسائل لم تدرس، دُرست فقط مسألة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن في نطاق السوق يجري عادة بأن الصناعات الكبيرة تبتلع الصناعات الصغيرة، وتدفع بها نحو الإفلاس وبالتالي ما العمل؟ أنا في رأيي أن ننتقل إلى التنسيق والتخصص الإنتاجي، والتكامل من خلال ديناميكية الإنماء والدفع نحو مشاريع مشتركة إضافة إلى التعويض المرحلي لفترة زمنية محددة للصناعات التي يمكن أن تتضرر بشدة، ولكن هذا لا يتم، ومن هنا الخوف من ظهور النزعات الحمائية والانعزالية نتيجة صعوبة المنافسة، وهذا موجود في مواقف الجمعيات الصناعية واتحاد المزارعين في أكثر من دولة عربية، نزاع الصناعات البتروكيميائية بين مصر والسعودية، والنزاع السوري والمصري حول الغزل، والنزاع بين سورية والإمارات بشأن الزيوت النباتية، وهذا كله يتطلب إطاراً فكرياً يربط بين التحرير التجاري والتنمية الصناعية ومعالجة التنافس الصناعي القائم، وبناء مصالح مشتركة تتجاوز ماهو قائم قطريا.

اصلاح القطاع العام مسألة ليست خارج التاريخ

❖ ولكن السؤال الهام: من سيقوم بالتنمية الاجتماعية؟

■ يكثر الحديث عن دور المجتمع المدني في التنمية، ولكن أنا أقول بأن النقابات لها دور أهم في المجتمع، مؤسسات المجتمع المدني تساعد على توسيع الديمقراطية والتشارك الاجتماعي ونقل أهداف الدولة الديمقراطية إلى الشعب، وأيضاً نقل مطالب الشعب إلى الدولة، ولكن ماهو توزيع القوى في المجتمع وماهي أدوارها؟

إلى جانب الحديث المتناقض عن رفع معدل النمو إلى 7٪، يجري تراجع في الاستثمار العام وإصلاح القطاع العام، وإصلاح القطاع العام ليس مسألة خارج التاريخ ويمكن ذلك بوجود الإرادة السياسية، ولكن الإرادة السياسية غير كافية ولابد من إصلاح القطاع العام لأننا نحتاجه مثلما نحتاج إلى تفعيل القطاع الخاص، فتوسيع التعليم والصحة وبناء المشافي ومد الكهرباء ونشر شبكات المياه والصرف الصحي والمساكن التعاونية، كل هذه التدابير ترافقت مع نمو القطاع العام، وعندما تراجع القطاع العام تراجعت التنمية الاجتماعية، والقول بتحقيق معدل نمو 7٪ غير قابل للتحقيق ما لم يستند إلى قرار يجري تنفيذه برفع الاستثمار بمعدل 100٪، وهذا يتطلب توسيع الاستثمار العام والخاص، وهنا نقع بالتلفيق عندما نقول باستبدال القطاع العام بالخاص، لأنه من سيمول التعليم والصحة والسكن وغيرها من المرافق، وبالتالي يحتاج كل ذلك إلى سياسة تدخلية قوية ومستندة على قاعدة شعبية، وتمارس ممارسة ديمقراطية وقائمة على مبدأ المحاسبة، وتملك الكفاءة الفنية.

❖ هل يمكن الرهان على الرأسمال الأجنبي في مسألة الاستثمار؟

■ أنا لا أراهن على الاستثمار الأجنبي، والرأسمال الأجنبي محكوم باعتبارات اقتصادية وسياسية، ثم إننا لا نعاني من أزمة حادة في تمويل الاستثمار، نحن نعاني من سوء سياسات الادخار والاستثمار، وأعتقد بأن الرأسمال المحلي الخاص والعام يكفيان إذا أضفنا إلى ذلك الرأسمال المغترب، والمهارة في العمل الاقتصادي هو أن تختار الاستثمار في مواقع وقطاعات تأتي بقيمة مضاعفة اقتصادية مثل قطاع المعلوماتية والهندسة الوراثية، أي أننا أيضاً بحاجة إلى الاستثمار النوعي.

❖ لماذا توقف مشروع الاستشراف المستقبلي الذي كنت تعمل عليه؟

■ بدأ تنفيذ المشروع منذ منتصف العام 2002، وتوقف تنفيذه في العام 2003، وكان من المفترض أن يستأنف تنفيذه في نهاية العام نفسه، ولكن هذا تأجل بسبب طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة مطالب لجهة تغيير مضمون المشروع، ثم تم استقدام الخبير تلو الآخر حتى انتهى الأمر بسحب الموازنة وتصفية المشروع، وهذا أمر مؤسف لأنه يضر بمصلحة التقدم الاقتصادي في سورية، وكان يمكن أن يساعد على استشراف آفاق المستقبل، لكنه قد عُطل بصورة تعسفية ومضرة بالمصلحة العامة.

■ حاوره: كاسترو نسيّ

رهان على رهان الدردري

اقتصاد الفساد يجعل الحل سياسياً أولاً

منذ تولى عبد الله الدردري مهامه كرئيس لهيئة تخطيط الدولة اشتد رهان البعض حول ذلك الرجل وعلى إمكاناته الاقتصادية والفنية وقدرته على الوفاء بما يعد به من آمال اقتصادية وتغييرات سوف تنتشل الاقتصاد السوري من حالة الغرق التي يعانيها منذ عقود. الدردري الذي كان كلما سأله صحافي أو باحث اقتصادي أو أي أحد ما عن دور هيئة تخطيط الدولة التي يقودها في إنجاز وتحقيق ما تطرحه من برامج كان يقول " الهيئة مجرد جهاز فني واستشاري يعمل لصالح رئاسة مجلس الوزراء ومهمتها تكمن في تحليل الأوضاع الاقتصادية وتقديم الحلول دون قدرتها على فرض أي سياسة اقتصادية ". اليوم تغير مكان الدردري في اللعبة الاقتصادية السورية وانتقل من كرسي الاستشاري إلى كرسي المنفذ وعليه الآن أن يختبر التنظير الاقتصادي الذي نفذه مع فريقه في الهيئة وأن يختبر قدرته على تحويله إلى سياسة اقتصادية متماسكة وبالتالي فهو اليوم مسؤول عن النتائج وليس عن الحالة وأسبابها.

ما تحتاجه سورية هو حل لمشكلة "الإفقار" وليس لمشكلة الفقر أي أنها بحاجة لإيجاد سياسة تفكك آلية إنتاج الفقر

من طموحات الدردري المركزية ورهاناته الاقتصادية هي أن يحقق الاقتصاد السوري معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧٪ أو ٨٪ خلال السنوات الخمس القادمة أولا ومن خلال الاستثمارات الخارجية بالدرجة الأولى وأن يحقق انخفاضا في نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى من ١١.٤٪ إلى ٨.٧٪.

لن نناقش الأسباب التي دفعت بقبطان الحكومة الاقتصادي للأخذ بهذه الأرقام وتبنيها لكننا سنناقش حتما إمكانية تحقق هذه الأرقام في المناخ الطبيعي للاقتصاد السوري وليس في مختبرات هيئة تخطيط الدولة أو رئاسة مجلس الوزراء. أي أننا سننظر إلى أضلاع المثلث المترابطة بشدة (السياسة والاقتصاد والمجتمع) التي إما أن تكون عامل كبح لتلك الطموحات أو أن تكون عامل دفع لها.

الرهان الأول: معدل النمو الاقتصادي

لم تعد محددات النمو الاقتصادي عوامل اقتصادية بحتة وإن كانت هي الأساس أو العمود الفقري له والنمو الاقتصادي الذي يراهن عليه نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية مرتبط بشدةٍ بسلة من العوامل المتفاعلة مع بعضها بعضاً والتي تفرض بالنهاية سلطتها على سير الاقتصاد وتطوره وطرائق توزيع دخله الوطني وبالتالي تفرض سلطتها على معدلات نموه. أبعاد النمو الاقتصادي مركبة ومعقدة ولكي ينتج ويحقق المجتمع نموا وتطورا عليه أن يملك ثلاث منظومات أساسية أو قاعدية مرنة ومتوازنة ومتفاعلة وهي المنظومة السياسية و المنظومة الاقتصادية والمنظومة الاجتماعية وإذا أردنا أن نكشف هذه المنظومات الثلاث في منظومة واحدة لكانت النتيجة هي منظومة " اقتصاد سياسي " فعالة والسؤال الجوهري الآن هو: هل بنية منظومة الاقتصاد السياسي السوري بصيغتها الحالية قادرة على إنجاز واستيعاب معدلات النمو الاقتصادي ؟

يراهن عبد الله الدردري على فكرة " تحقيق النمو بواسطة الخارج " أي بواسطة ضخ كم كبير من الاستثمارات الخارجية (وربما الخليجية حصرا) في شرايين الاقتصاد ولكننا سنقدم حجتنا على أن إنتاج هذا النمو بهذه الطريقة هو إنتاج مشوه وربما سنحصل بعد خمس سنوات من الآن على " فقاعة نمو " وليس على نمو مستدام. وسنقول أن النمو الاقتصادي الحقيقي إما أن ينتج من بنى الداخل وإمكاناته وظروفه أولا أو أنه لن ينتج. وبالتالي فإن فرضيتنا الأساسية التي سننطلق منها " أن الخارج شرط لازم لتحقيق نمو اقتصادي بالداخل لكنه ليس كافيا أبدا لأن أساس تحقيق ذلك النمو هو الداخل ". لن نكون متشائمين بقدر ما سنكون موضوعيين ولن نفصل في تحليلنا لعناصر فرضيتنا بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي أننا سنستعمل مفهوم الاقتصاد السياسي في التحليل.

اقتصاد الفساد ومناخ الاستثمار

يعاني مناخ الاستثمار في سورية من حالة تخلف عميقة ناتجة أساسا عن التطور التاريخي المشوه لبنية الاقتصاد خلال العقود الماضية وبالتدريج تحول هذا المناخ قيدا على الاستثمار وليس محركا له وذلك بدلالة الأرقام الاقتصادية ذاتها والتي كان أحدثها رقم معدل النمو الاقتصادي الذي أطلقه المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً والذي يقول: أن معدل النمو الاقتصادي المتواضع جدا لعام ٢٠٠٤ بالنسبة لعام ٢٠٠٠ كسنة أساس كان بحدود ١.٧٪ فقط. وكذلك ما أورده تحليل الوضع الراهن للاقتصاد الذي قدمته هيئة تخطيط الدولة ذاتها والذي آكد على تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة ما بين ١٩٩٠- ١٩٩٦ من ٨.٥ ٪ وسطيا إلى ٢.٤ ٪ للفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٣ وقد عللت الهيئة الانكماش الاقتصادي الذي حدث خلال أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣ إلى تراجع نسبة الاستثمار الخاص بسبب عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب من جهة (قد تكون هذه عبارة ديبلوماسية ومحايدة لوصف تفشي حالة الفساد الاقتصادي)، وبسبب من السياسات المالية و النقدية التي أتبعت كتجميد الرواتب و الأجور و تخفيض الاعتمادات المخصصة للإنفاق الاستثماري مع تدني نسب التنفيذ من جهة أخرى. هذا البعد الاقتصادي للنمو انعكس اجتماعيا على استمرار حالة التدهور المعيشي للمواطنين السوريين والذي تثبته الأرقام بدورها حيث قاربت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ حصته منها في عام ١٩٨٠. هذا الانحدار الشديد في "مناخ الاستثمار المادي" رافقه صعود قوي لما أسميه بـ "مناخ الاستثمار الرمزي" والذي يمكن تعريفه على أنه حالة الترابطات والتحالفات السياسية/ المالية والتي تقتضي مصالحها الإبقاء على جزء كبير من الحالة الاقتصادية كما هي عليه وإدارة الجزء المتبقي كما تريده هي بالطريقة التي تحافظ على بقائها الأمر الذي أنتج نموذجا اقتصاديا جديدا في سورية هو نموذج " اقتصاد الفساد" ترعاه طغمة سياسية مالية ابتعدت عن ميدان الإنتاج المادي واتجهت برؤوس أموالها إلى ميدان الإنتاج الرمزي والنتيجة أن سيطرة نموذج اقتصاد الفساد قد أحدث نوعا من إعاقة التطور الاقتصادي الداخلي ونوعا من ردع القادمين من الخارج للمساهمة في هذا التطور وبالفعل فقد استطاع هذا النموذج تحقيق مقولة " إفراغ الاقتصاد من الاقتصاد ".

الرهان الثاني: بنية الاستثمارات الخارجية

قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي أسس تاريخيا لحالة استثمارية جديدة في سورية فشل أيضا في جذب الاستثمارات الخارجية بسبب سيادة نموذج اقتصاد الفساد أولا وعمق تخلف الاقتصاد ثانيا، حيث لم يتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب المشمولة (لا نعرف ما هو منفذ فعليا منها) منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٤ أكثر من ١٦١ مشروعا فقط وهي لا تشكل إلا ما نسبته ٤.٣٪ من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة على أحكام القانون ١٠ هذه الاستثمارات الخارجية لم يتجاوز رأس مالها أكثر من ١.٢٥٢ مليار دولار أي ما يقارب ٩٧ مليون دولار سنويا وإذا قارنا هذا الحجم المتواضع من الاستثمار مع ما يحتاجه الاقتصاد من الأموال سنويا من أجل إحداث معدل نمو ٧٪ إلى ٨٪ حسب تقديرات الدردري والتي تبلغ ٨ مليار دولار سنويا فإننا سنكتشف فورا بداية تناقض المراهنة على الاستثمار الخارجي لإحداث معدلات النمو المتوقعة وذلك في ظل بقاء بنية مناخ الاستثمار الداخلي وما يحكمه من علاقات وقوانين غير اقتصادية على ما هي عليه.

لا يشتد الرهان الاقتصادي على كمية الاستثمارات الخارجية وإنما على بنيتها، بمعنى إلى أي القطاعات الاقتصادية سوف تتجه هذه الاستثمارات؟ هل ستتجه إلى ميدان الصناعة أم الخدمات أم السياحة؟ وهل ستحدث هذه الاستثمارات نموا مستداما بالمعنى الاقتصادي للكلمة؟ إن تركيبة الاستثمارات الخارجية التي يراهن عليها الدردري هي التي سوف تحدد في نهاية المطاف بنية معدل النمو وليس نسبته بمعنى أنها هي التي سوف تحدد إن كان هذا النمو سيعيد إنتاج نفسه مرة أخرى أو أنه سيحدث لمرة واحدة وينتهي بعدها، وهذا بالنهاية راجع إلى فكرة أين ستصب هذه الاستثمارات؟ وهل الشروط الاقتصادية الداخلية ستلعب دور الموجه الصحيح لها أم أنها ستحرفها عن مجالها الطبيعي بفعل عوامل الفساد؟ والآن هل تملك سورية الخيار الحاسم والفوري لإصلاح ذلك المناخ؟ الحل يكمن في الداخل وهو حل سياسي بحت بالدرجة الأولى فحواه " تجفيف منابع الفساد " لإيقاف عملية استنزاف الفائض الاقتصادي وإعادة تدوير المستنزف بالدورة الاقتصادية، وخاصة في حقل الإنتاج المادي المباشر، وبالتالي يجب أن يشتد الرهان على حصان الإصلاح السياسي الداخلي أولا الأمر الذي يمنح الاقتصاد السوري براءة ذمة سياسية تجاه الفساد الداخلي وعندها يمهد الطريق أمام الاستثمار الخارجي ليقلع في الاقتصاد المحلي.

إن الحامل السياسي لعملية النمو الاقتصادي هو حامل محوري ولا يمكن تجاهله أبدا وأي حسابات اقتصادية بحتة لإمكانية تحقيق معدلات النمو ستبقى نوعا من التمرين الرياضي الذهني لا أكثر ولا أقل، ما لم تأخذ الحسابات السياسية مكانها الطبيعي بين الحسابات الاقتصادية وفي مقدمتها إخراج الفساد ورموزه بالبطاقة الحمراء من اللعبة الاقتصادية السورية. فهل باستطاعة الدردري أن يقدم لنا تصورا ما عن إمكانية إنجاز وتحقيق الشرط السياسي خلال السنوات الخمس القادمة، الدردري الذي استطاع تقديم نموذجا اقتصادياً بحتاً عن حال الاقتصاد الكلي ومتطلبات تجاوز هيكليته الحالية، هل يستطيع تقديم أي نموذج لتجاوز نموذج اقتصاد الفساد؟ هنا تكمن المشكلة الأساسية. واستطرادا لحديثنا عن اقتصاد الفساد، اسمحوا لي أن أقدم فقرة صغيرة جدا من كتاب " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٤ . ص٢٢٢" عن العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والفساد، يقول الكتاب: "تكاد مؤشرات الفساد المتوفرة تجمع على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي وقد بينت إحدى الدراسات التحليلية لهذه العلاقة أن حدوث تحسن مقداره نقطتان في مؤشر منظمة الشفافية الدولية الخاص بالفساد (انخفاض الفساد نقطتين) يرتبط إحصائيا بزيادة مقدارها ٠.٥٪ بالمعدل السنوي لنمو إجمالي الدخل الوطني ".

وأخيرا نقول: إنه في الاقتصاد الدولي هناك قاعدة ذهبية عن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية تقول " إن الاستثمارات الخارجية تتوجه إلى اقتصاد ينمو أصلا لتستفيد من فرص نموه، ولا تتوجه إلى اقتصاد لتحدث فيه نموا ". الاقتصاد السوري اقتصاد ساكن ولا ينمو أو ينمو بمعدلات شديدة البطء فما هي الحوافز الاقتصادية والسياسية التي تشجع الاستثمارات الخارجية على الدخول إلى سورية يضاف إلى ذلك حالة التوتر الإقليمي التي تعيشها سورية والتي تشكل عامل طرد للاستثمار الخارجي وليس عامل جذب له.

الرهان الثالث: تخفيض معدلات الفقر

يرتبط طموح الدردري الثالث أي تخفيض معدلات الفقر بإمكانية إنجاز طموحه الأول بشكل مباشر وإذا كانت الشروط التي تحكم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي غير متوفرة فكيف يكمن أن تتحقق مسألة مكافحة الفقر، هذا من جهة ومن جهة ثانية هل أخذت حسابات الدردري بعين الاعتبار وبعد خمس سنوات من الآن تأثير الزيادة السكانية ومعدلات التضخم المتوقع ومعدلات البطالة وانفتاح الاقتصاد السوري على الاقتصاد الدولي واندماجه فيه، هل أخذت بعين الاعتبار تأثير كل هذه العوامل على إعادة توزيع الدخل الوطني والتناسبات والتوازنات الاقتصادية الجديدة التي سوف تنشأ في الظروف الجديدة. من الناحية الحسابية فإن تخفيض أرقام الفقر مسألة سهلة جدا، وخاصة باستخدام النماذج الكمبيوترية ولكن واقعيا يبدو أن الأمر فيه نوع من المخاطرة ضمن معطيات الاقتصاد السوري الحالية. إن ما تحتاجه سورية هو حل لمشكلة "الإفقار" وليس لمشكلة الفقر أي أنها بحاجة لإيجاد سياسة تفكك آلية إنتاج الفقر وتعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة والأكثر حرمانا، لأن الفقر اليوم لم يعد يتمثل بانخفاض مستوى الدخل المادي فقط بل اتسع مفهومه إلى ما يسمى بـ" فقر القدرات" و" فقر الفرص" اللذين ينتجان بدورهما ما يسمى بـ" الاستبعاد الاجتماعي" بمعنى حرمان طبقة الفقراء بشكل مباشر وغير مباشر من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسؤال الآن هو: هل نستطيع بالاقتصاد فقط تخفيض عدد الذين يعانون من حالات الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، أي هل نحن أمام شرط اقتصادي بحت لمعالجة قضية الفقر؟ ألا نصطدم مرة أخرى بالشرط السياسي لحل مشكلة الإفقار؟ ألن نعود مرة أخرى إلى الدائرة السابقة نفسها في الحديث عن ضرب الفساد والقضاء عليه وإعادة تصحيح ميزان الثروة الاجتماعية. نحن أمام سلسلة مترابطة وغير منفصلة: إذ لم يتم تجاوز نموذج اقتصاد الفساد لن يتم تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وبالتالي لن يتم تشكل ثروة اجتماعية كافية لتوزيعها على السكان بطريقة صحيحة الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تجاوز حالة الإفقار الشائعة.

يبدو أننا مهما حاولنا الحديث عن حل المشاكل الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية فقط، فإننا لن ننجح بذلك، فحل المشكلة الاقتصادية في سورية اليوم بحاجة إلى أدوات سياسية بالدرجة الأولى فهل نتمكن من صناعة هذه الأدوات؟

■ **أيهم أسد / «قاسيون» . خاص**

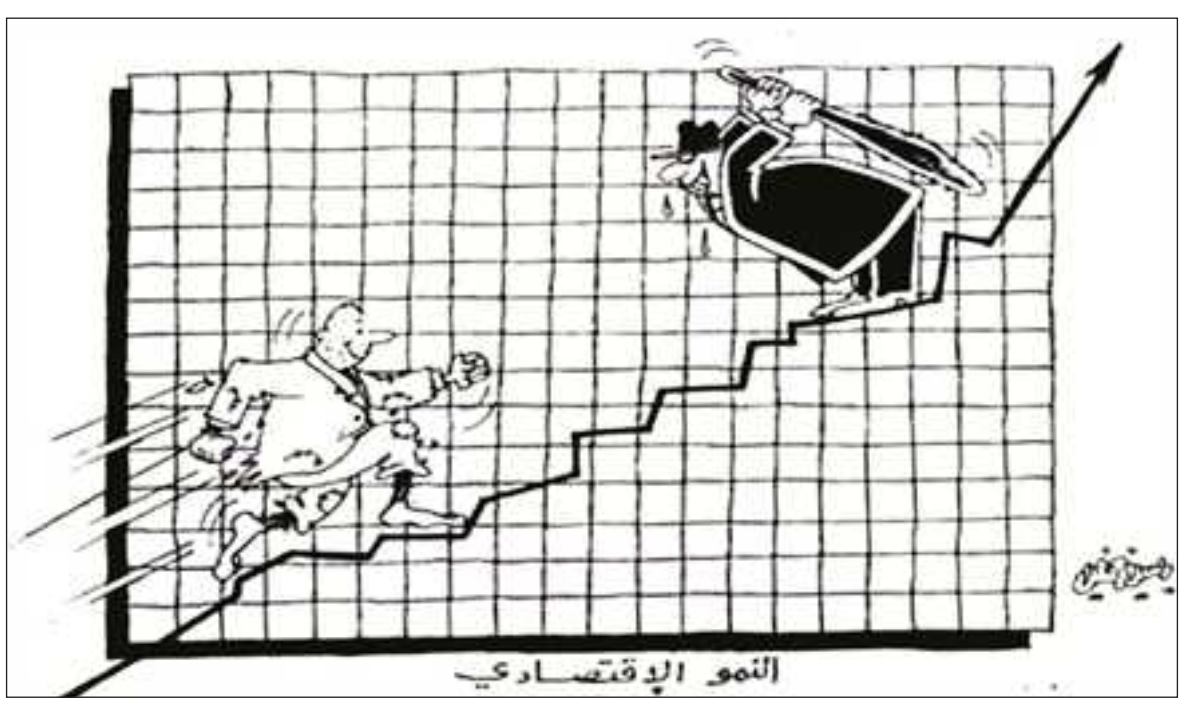

أوراق خريفية

هايل أبو زيد

بالأمس القريب شيّع الآلاف من أهلنا في الجولان المحتل، الشهيد هايل أبو زيد إلى مثواه الأخير في قرية مجدل شمس، بعد أن أمضى ما ينوف عن العشرين عاماً في سجون الاحتلال. وأشهر عديدة من الصراع مع الأمراض الفتاكة الناجمة عن التعذيب وظروف الاعتقال الوحشي في السجون الإسرائيلية. واللافت في هذه الجنازة المهيبة والتي تحدثت عنها أغلب وسائل الإعلام بإعجاب وتقدير، أن إعلامنا المحلي والذي له في كل عرسٍ قرص، لم يعط هذا الحدث حقه من الاهتمام كما تقتضيه الأصول. فقد اعتمد على مبدأ (وهذا أضعف الإيمان) مكتفياً بنقل وقائع تشييع الجنازة، وكفى الله المؤمنين شرّ القتال.

وقد حرّضني هذا الحدث على إجراء ما يسدّ هذا النقص بل هذه الفضيحة المخزية. فقررت إجراء ريبورتاجاً أسأل فيه أصدقائي في الأحزاب السورية من موالاة ومعارضة، بالإضافة إلى المستقلين من مثقفين (فنانين، كتاب، أدباء،...إلخ) وغير مثقفين من عامة الناس، الأسئلة العشرة التالية:

١. كم تبلغ مساحة الجولان المحتل وما هي حدوده الجغرافية؟
٢. عدد أسماء القرى التي يضمها الجولان؟
٣. كم يبلغ عدد المقيمين في الجولان المحتل؟
٤. ما هو عدد النازحين من الجولان المحتل وكم تقدّر الخسائر من جراء هذا النزوح؟
٥. وكم يا ترى عدد الأسرى الجولانيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي حالياً؟ واذكر على الأقل اسماً واحداً منهم؟
٦. ما هي الخطوات التي اتبعتها حكومتنا وأحزابنا بمختلف أشكالها وألوانها لتحرير أسرانا؟
٧. ما هي الأهمية الاستراتيجية (العسكرية والسياحية والأمنية والمائية...) لهضبة الجولان؟
٨. كم عدد المستوطنات والمستوطنين في الجولان المحتل؟
٩. هل سبق وذهبْتَ برحلة (مدرسية أو حزبية) إلى منطقة الجولان، وقَام المشرفون على الرحلة بشرح النقاط التي ذكرت في الأسئلة السابقة؟
١٠. هل تعتبر أن قضية الأسرى أمانة في أعناقنا؟ وهل يشكل احتلال الجولان هاجساً يومياً لك؟ وهل تفكر آناء الليل وأطراف النهار بالطرق المثلى لاسترجاعه؟

ويا للهول كم كانت المفاجأة مُرّة وثقيلة على القلب! تصوّروا أنه لم يُجبْ أحدٌ ممن سألت عن أي سؤال طرحته إلا بالنفي! (لا أعرف!) باستثناء السؤال الأخير، فقد كان الجواب من أغلبهم: يا أخي هاجسنا الديمقراطية ولقمة الخبز وإيجاد فرصة عمل وجرعة من الحرية وقليلٍ من العدل والكرامة والكآبة...

مستحيل! ما هذا؟ أيعقل ذلك؟!!!

مثقفون كبار وصغار، ذكور وإناث ومن مختلف الأعمار والاختصاصات والأحزاب، يدلون بجوابٍ واحد وكأنهم اتفقوا عليه سراً: لا أعرف!

والأنكى من ذلك أنا نفسي كاتب هذه السطور، عندما سألت نفسي تلك الأسئلة كان جوابي مماثلاً للآخرين: لا أعرف!

ترى من المسؤول عن جهلنا وتقاعسنا في معرفة هذه التفاصيل عن جولاننا الحبيب؟

سابقاً كان شرط قبول العضوية في صفوف الحزب الحاكم، القيام بعملية فدائية في الأرض المحتلة.

يا إلهي! كم هو فظيع ما يجري الآن؟

تُرى، لماذا نعرف عن نجوم الطرب والغناء، عن الفرق الرياضية في أصقاع العالم، عن ماركات السيارات وأجهزة الموبايل... أكثر مما نعرف عن قطعة عزيزة من وطننا نقول عنها في المحافل الدولية وفي جميع البيانات والخطابات والندوات والمناسبات، بأننا لن نتنازل عن ذرة تراب واحدة منها؟ والتي ما زلنا بسببها (نكبس الجرح ملحاً) ونتحمّل نير قانون الطوارئ وكابوس الأحكام العرفية وضَيم المحاكم الاستثنائية. ونغضّ الطرف عن الفساد والنهب. ولا صوت يعلو على صوت المعركة. وبالروح بالدم نفديك يا جولان..!

هل المسؤول عن ذلك هو الموساد؟ أم السي آي أيه؟ أم الـ ك جه به ؟ أم العفاريت الزرق؟ أم..؟

ألا تباً لي ولكم جميعاً...

عندما فاضت بي المرارة واصطفق الغضب في داخلي، قلت في نفسي سوف أحطم أمّيتي وأحرّر نفسي من ظلام الجهل ومذهب اللاأدرية. واتجهتُ لفتح التلفزيون فوراً لتثقيف نفسي من خلال برنامج (أبناؤنا في الجولان)..

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskandar@mail.sy

آراء عمالية حول «اقتصاد السوق الاجتماعي»

لا بد للطبقة العاملة أن تقول كلمتها

تتابع «قاسيون» استطلاعها للآراء العمالية بصدد ما يُسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بعد أن توجهت إليهم بالأسئلة التالية:

❖ ما الحقوق التي يجب أن تتوفر للطبقة العاملة السورية بالمعنى السياسي والاجتماعي في إطار مايسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»؟

❖ ما دور النقابات في مكافحة الفساد؟

❖ ما شكل العلاقة الجديدة التي يجب أن تقوم بين النقابات والحكومة في ظل «اقتصاد السوق الاجتماعي»؟

وكانت الإجابات التالية:

دور الحركة النقابية

● أولغا شربوكة (نقابة الدولة والبلديات):

لابد أولاً من تعريف اقتصاد السوق الاجتماعي: هو حالة من حالات تطور الفعاليات والنظم والتوجهات الاقتصادية والخروج من النظام الإقطاعي إلى نظام تبادل السلع والخدمات بنقود في مكان يدعى السوق، وهذا المكان جزء من التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لأي بلد، وتعمل هذه السوق وفق مبدأ العرض والطلب.

وبناء على فهمنا للموضوع بشكله الحالي (من وجهة نظر الطبقة العاملة)، فإننا نتصور أن يكون شيئاً من التواصل والتنافس بين كل القطاعات على قاعدة التعددية الاقتصادية (عام، خاص، مشترك) يشترط المساواة فيما بينها في آلية العمل وطريقته وأسلوبه، وليس بإطلاق حرية عمل الرأسمال ووضع قيود على عمل القطاع الحكومي، لأن هذا التنافس مهم جداً وخاصة في هذه المرحلة من التطور، إذ نسمع كثيراً هذه الأيام وخاصة على لسان بعض المسؤولين بأن الحكومة مهتمة باستثمار القطاع العام الخاسر مع العلم أن الحل الأمثل لهذه المشكلة يمكن بعدة طرق أجدى نفعاً من الاستثمار على الطريقة المتبعة حالياً.

١. إذ يمكن من خلال الاستثمار البشري والتكنولوجي الأمثل وتهيئة المناخ الاستثماري اللازم لذلك، والقيام بعملية الإنعاش للاقتصاد في حالة الركود، وتخفيض معدلات البطالة وتطبيق سياسات اقتصادية صائبة وبناءة.

٢. تحمل التكاليف الاجتماعية والمادية لتأهيل الشباب نظرياً وعملياً وفتح آفاق جديدة في مجال استثمار العقول والثروات.

٣. توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أبناء المجتمع.

٤. القضاء على الفساد المستشري والمتحكم في المجتمع، والذي يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية برمتها، فتتراجع معدلات النمو وكفاية الإنتاج، وكون الفساد، يشكل قيداً على حرية المنافسة، فيعمد إلى تقييدها، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتتراجع الخدمات العامة (كالصحة والتربية والتعليم)، نتيجة إدارتها من قبل مديرين فاسدين، ينهبون القسم الأكبر من الأموال المخصصة للإنفاق العام.

إن للنقابات دوراً مهماً في هذا كله، إذ عليها المشاركة الفعالة في صنع القرار على التوازي مع الحكومة أي المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات الاقتصادية، وبقدر ماتتسع دائرة المشاركة الشعبية في صياغة أهداف الإصلاح الاقتصادي، بقدر مايسهم ذلك في ابتكار صيغ فعالة في تنفيذها.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتمتع بالنظرة الشمولية لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها أمام من تمثلهم ولترفع عنهم مايثقل كواهلهم. وعلى هذا فعليها التواجد في كافة مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وأن تكون علاقتها المباشرة بالدولة التي من المفروض أن تكون علاقة مختلفة تماماً عن ماهي عليه الآن. هي علاقة إشراف ومحاسبة. فتكون بذلك قد حققت المطلوب منها من خلال التأكد من نقطتين أساسيتين هما:

١. كفاءة الأداء الحكومي وفاعلية الجهاز الإداري للدولة وممارسة الشفافية والعلانية في عمل مؤسسات الدولة.

٢. المساءلة القانونية الصارمة للقائمين على إدارة شؤون الدولة.

١. حتمية الالتزام (من القائمين على التنفيذ) بقيم محددة خلال مراحل التطبيق (كالعدل والمساواة وعدالة التوزيع، تأمين فرص عمل للجميع.....).

٢. اتباع آليات فيها سمات أصيلة تتصف بالعقلانية ومنهجية التخطيط والمتابعة وتصحيح الأخطاء.

٣. تحديد المسؤوليات القانونية والسياسية.

٤. اتباع سياسات اقتصادية توحد المجتمع على قواسم مشتركة والابتعاد عن السياسات التي تقوم على تفتيت وتقسيم الكيان الاجتماعي للمجتمع.

٥. مكافحة الاحتكار والفساد.

٦. ضمان حقوق العاملين في تطوير المهارات ورفع السوية والتدريب لرفع الكفاءة.

٧. حماية المجتمع من أن يكون مجرد غابة يسودها الطرح التنافسي وتتحكم بها الصفقات الاقتصادية والمالية بعيداً عن الغايات النبيلة للإنسان.

٨. وضع آليات للسوق لمنع ظهور التفاوت الفاحش والمبالغ به بين شرائح وطبقات المجتمع والذي عادة مايكون هذا التفاوت هو السمة الغالبة لمجتمعات السوق.

ما معنى «اقتصاد السوق الاجتماعي»

● وليد بركودي:

– لم يتكرم أحد علينا ولو بشرح بسيط عن معنى اقتصاد السوق الاجتماعي كي نتمكن من الإجابة ولكن أظن أن حقوق العمال واضحة وصريحة في ظل أي نوع من أنواع الأسواق.

– برأيي أن للنقابة دوراً هاماً جداً وأساسياً في مكافحة الفساد في بداياته وذلك بسبب تواجد الوحدات النقابية في مختلف المؤسسات والشركات والمعامل..إلخ، إن كانت الوحدة النقابية فعالة وواعية ومؤمنة بأهمية دورها وبأنها عندما تعترض على أي أمر يخص العمال أو العمل فهي تسعى لتصحيح مسار ولولا هذا الاعتراض لانحرف واستمر بالانحراف في كل مرة تسكت النقابة فيها عن واجبها إلى أن يصبح هذا هو المسار الصحيح وتفقد بذلك النقابة قدرتها على التصحيح وتضطر في النهاية لمسايرة الوضع الراهن راغبة أو مضطرة وهنا يبدأ الفساد بالاستشراء لتصبح بعده المؤسسات والشركات والمعامل في خدمة الأفراد وليس الأفراد في خدمة هذه الفعاليات لتصب بالنهاية في مصلحة المجتمع ككل.

. حول خصوصية العلاقة مابين النقابات والحكومة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي.

لاأظن أنه يوجد خصوصية للعلاقة مابين النقابة والحكومة تبعاً لنوع اقتصاد السوق إذ أنه أولاً وأخيراً مهمة النقابة هو الدفاع عن مصالح أعضائها ضد أي تعسف أو خطأ قد يضر بمصالح هؤلاء الأعضاء.

الدولة ... وحقوق الطبقة العاملة

● نبيل عكام:

للطبقة العاملة دور هام وأساسي في المجتمع فهي أهم البناة في الاقتصاد الوطني أيا كانت تسميته «اقتصاد سوق رأسمالي - اجتماعي».

وبالتالي لابد أن تتعرض لها تلك الإمكانيات والحقوق السياسية والاجتماعية كي تلعب دورها كاملاً في عملية نهوض الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الديمقراطية بكل مقوماتها، وتمتلك أسلحتها الضرورية للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وخاصة حق الإضراب.

لقد لعبت النقابات في مراحل سابقة دوراً متميزاً في حياة البلاد وحياة الطبقة العاملة السياسية والاجتماعية إلا أنها تحولت عن دورها الريادي المتقدم الذي كانت تقوم به وأصبحت جزءاً من مؤسسات الحكومة بتنفيذ سياساتها في الطبقة العاملة، ولكي تخرج من هذه الدائرة وتستطيع مواجهة الفساد عليها القيام بفضحه بأشكال مختلفة الكبير منه قبل الصغير والإشارة إلى رموزه الأساسية أياً كان موقعها.

إذا كي يكون للحركة النقابية موقعها الصحيح والمناسب في المجتمع وحياة الطبقة العاملة لابد أن تكون بعيدة عن الهيمنة ولابد من فرز كوادرها وقياداتها بشكل ديمقراطي مستقل من خلال انتخابات حقيقية وقوائم ليست مغلقة أو ضغوطات من هنا أو هناك. واليوم مطلوب من الدولة أن تغير دورها كما تعبر عن ذلك قوى السوق، والدولة اليوم تقف بكامل ثقلها مع الرأسمال باتجاه يناقض مصالح الطبقة العاملة من خلال الأنظمة والقوانين الناظمة للعمل وتعليماتها التنفيذية وخاصة السعي باتجاه العقد شريعة المتعاقدين، علماً أن الحكومة أكثر العارفين بأن الطبقة العاملة هي الحلقة الأضعف في العلاقة بين العمل والرأسمال من ناحية حقوقها، رغم أنها هي الأهم في العملية الإنتاجية، وهنا أريد أن أطرح سؤالاً رغم التراجع المتزايد لحقوق الطبقة العاملة وسوء وضعها الاقتصادي والمعاشي الواضح من خلال الفرق الكبير بين الأجور والواقع المعيشي: هل ستبقى الحركة النقابية والحكومة فريق عمل واحد؟!!

■■

حياة كريمة للطبقة العاملة؟

● فؤاد عمير (نقابة الدولة والبلديات):

– الطبقة العاملة هي الطبقة السائدة في مجتمعنا وفي إطار التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية والسياسية والأشكال الجديدة للتعامل لابد لهذه الطبقة أن تعيش حياة كريمة لايأكل فيها القوي الضعيف، وأن يكون دخل المواطن يتناسب مع احتياجاته والوضع الجديد وأن يكون هناك رقابة صارمة تمنع الاحتكار وزيادة الأسعار الفاحشة وطرح بضاعة جيدة في السوق.

كانت النقابات تلعب دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق العمال وفي ظل الظروف الجديدة يجب أن تأخذ النقابات دوراً أكثر أهمية من السابق لايقتصر على الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فقط بل يتعدى إلى أن تصبح النقابات تلعب دور الرقابة الشعبية في المناحي كلها ويكون لهذه النقابات حضور كبير على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تؤدي دورها على الشكل التام المرجو منها.

الحكومة والنقابة يدان متشابكتان وعضدان لايفترقان لتأمين الجو الملائم في المجتمع بحياة كريمة لكل فرد من أفراده،وهدفهما مشترك في النهوض بالمجتمع إلى أفضل الحالات من التطور والإصلاح ويجب أن يكمل أحدهما الآخر من خلال سن القوانين وخلق فرص عمل والتعاون على التطبيق الجيد للقوانين وعدم ترك الساحة خالية أمام القطاع الخاص.

أين حقوق الطبقة العاملة؟

● محمد رياض (عامل):

– بالرغم من أن النظم السياسية والاجتماعية قابلة للتغيير بمرور الوقت غير أنه لابد من توفر شروط وقيمة محددة (متفق عليها) لذلك لضمان تطبيق عادل لفكرة اقتصاد السوق الاجتماعي، لذلك لابد من تمتع الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي بالحقوق التالية:

هل الحكومة على مسافة متساوية من مكونات السوق الثلاثة؟

منذ طرح صيغة اقتصاد السوق الاجتماعي بدأت وجهات النظر تتوارد وكأن هذه الصيغة الجديدة القديمة ستخرج الزير من البير كما يقال، أي أنها ستحقق العدل والمساواة بين الطبقات من حيث الدور الجديد للدولة على الأقل نظرياً.

فالمطروح من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي دور خاص للدولة تقوم به من خلال تدخلها في اللحظات المناسبة لتعديل الخلل الذي قد يحصل بفعل آليات السوق ..... من رقابة الدولة وأجهزتها التي سوف تسهر على تحقيق تلك العدالة من آليات من المراقبة الدقيقة فتعطي كل ذي حق حقه؟!

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل يمكن أن تكون الدولة وأجهزتها المختلفة محايدة ضمن آليات السوق تلك؟! أي هل ستكون على مسافة متساوية من كل الطبقات من حيث تحقيق الحرية لكل مكونات السوق وهي حرية رأس المال وحرية السلع،و حرية العمل؟!

إن المتتبع لتوجهات الحكومة منذ طرح مشروع الإصلاح الاقتصادي إلى الآن يستطيع أن يستنتج ببساطة أن كل المراسيم والتشريعات التي صدرت إلى الآن كانت تصب باتجاه واحد تقريبا،وهو خلق كل الظروف، وتحقيق كل الشروط لكي تكون الرساميل طليقة وحرة الحركة بمختلف الاتجاهات الداخلة منها والخارجة، أي إزالة كل المعوقات التي تقف بطريق حركتها من خلال رفع القيود والإعفاء من الضرائب السابقة وإعفاءات جمركية/ إنشاء بنوك خاصة، سوق أوراق مالية، تسهيلات استثمارية، وكان آخرها مؤتمر الصناعيين الأول الذين منحوا القلم الأخضر لكي يصدروا القرارات المناسبة لهم بتوقيع الحكومة، وبما يحقق حرية أعلى لحركة الرساميل واستثماراتهم. وحرية السلع والتبادل البضاعي كانت بهذا المستوى، أيضاً حيث وقع العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية التجارة العربية، والاتفاقات الثنائية مع تركيا، السوق الأوروبية المشتركة، تقديم طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كل هذا سينتج تدفقاً

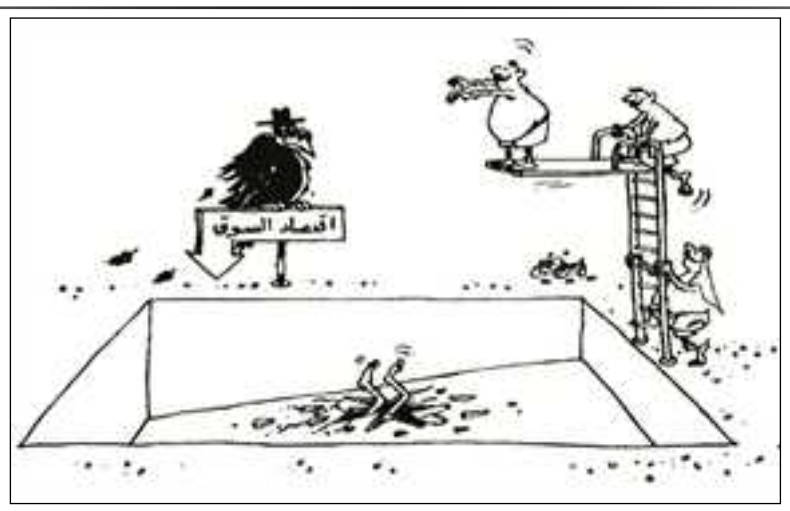

للبضائع إلى السوق السورية، ويؤدي إلى منافسة غير طبيعية للبضائع السورية والتي هي غير مؤهلة الآن للمنافسة مما سينبئ بحدوث كارثة تؤدي إلى خروج الكثير من الصناعات المحلية، وإقفال العديد من المعامل، وتشريد عمالها، وزيادة حجم البطالة مما يؤدي إلى زيادة بؤر التوتر الاجتماعية، خاصة في غياب قوانين تحمي المنتج الوطني من عملية الإغراق تلك، مع أن الحكومة قد دعت إلى صياغة قانون منع الإغراق الذي لايزال يدور من وزارة إلى وزارة وتشكل له اللجان المختلفة والذي يبدو أنه سيخرج كسيحاً كالعادة بعد طول انتظار.

أما قطاع الدولة فقد انصبت عليه النيران الغزيرة من كل المواقع، وطرحت الحلول باتجاه تصفيته بأشكال ومسميات مختلفة وفقاً لنصائح أعدائه التاريخيين والجدد الذين نصحوا بأن يترك يموت موتاً سريرياً، باعتباره قد شاخ وهرم ولم يعد تلك البقرة الحلوب التي كانت تدر مليارات الليرات السورية.

إن المطلوب أن يكون دور الدولة محدوداً وبحدود ضيقة جداً متعلقة بالقضايا الاستراتيجية ومن هذه القضايا (الاستراتيجية) مثل توليد الطاقة الكهربائية، سمح للشركات الخاصة الاستثمار فيها وألغي العنصر الأهم وهو سوق العمل الذي يعني الإنسان القادر على العمل والراغب ببيع قوة عمله في سوق العمل حيث تخضع هذه السلعة لقانون العرض والطلب مثل بقية السلع التي تطرح في الأسواق، فقد كان الموقف منه (أي سوق العمل) متبدلاً تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية السائدة ولموازين القوى التي تفرض تلك المواقف.

الطبقة العاملة الآن تواجه هجوماً واسعاً من قوى السوق داخل الدولة وخارجها من خلال القوانين والتشريعات التي تصدر والتي تقلص ماكان يحصل عليه العمال من حقوق مكتسبة، رغم الادعاءات الكثيرة التي تقول بالمحافظة على حقوق العمال ومكتسباتهم التي يجري التراجع عنها تحت عين وبصر الحكومة، ليس هذا فقط بل تساهم الحكومة عبر وزارة العمل إلى تعديل قانون العمل بما يلبي مصالح أرباب العمل من حيث صياغة العقود وتحديد الحد الأدنى للأجور والتعويضات المختلفة التي يحق للعمال الحصول عليها وحقوقهم الديمقراطية بانتخاب ممثليهم الحقيقيين إلى المواقع النقابية المختلفة.

أما جيش العاطلين عن العمل والذي تشير الإحصائيات أن نسبته العالية تعبر عن أزمة حقيقية تحمل مخاطر اجتماعية وسياسية كبيرة خاصة مع تخلي الدولة عن دورها في التوسع الاستثماري لقطاع الدولة، وتركت الأمور للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي للقيام بهذه المهمة، والتي لن يقوم بها إلا وفق شروطه ومصالحه الخاصة وفي الحدود الضيقة التي تفرضها آليات السوق، أي من مصلحة قوى السوق الإبقاء على هذه السلعة رخيصة الثمن، وأن يبقى العرض فيها أكثر من الطلب لتحقيق أعلى نسبة أرباح وبأقل التكاليف.

إذا من خلال ماقدمنا نرى أن موقف الحكومة ليس حيادياً، بل منحازاً بكل المعايير تجاه حرية الرساميل وحرية تنقل السلع، وهذا ليس بالجديد، بل إن آليات السوق وقوانينه، وموازين القوى الطبقية والسياسية هي التي تحدد هذا التوجه للحكومة، ومن هنا فإن الحركة النقابية والقوى الوطنية لابد لها من المساهمة في تعديل تلك الموازين الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من أن تحصل على المساحة نفسها من الحرية في التعبير عن مصالحها والدفاع عنها، التي تحصل عليها مكونات السوق الأخرى (حرية الرأسمال- حرية السلع) وذلك من خلال تطوير أشكال النضال المختلفة والضرورية بما فيها حق الإضراب وحق التظاهر، وحق تشكيل صناديق إعانة مختلفة، فهل يعقل أن يطالب أرباب العمل بحق الإضراب للعمال للدفاع عن مصالحهم كما عبر عن ذلك الصناعي محمد عنزروتي للاقتصادية بعددها رقم ١٩٥، السؤال الموجه له هو: (لكن مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» يعني أيضاً حق الإضراب وحقوق العمال وتعديلاً لقانون النقابة، هل أنتم على استعداد لمنح العامل السوري حق الإضراب؟)

كانت إجابته: (طبعاً، وهذا أمر كل صناعي مستعد له، فللعمال حقوق وواجبات، وكذلك لرب العمل حقوق وواجبات والعقد هو الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، وفي حال قصر أي منهم في شروط العقد، فللطرف المتضرر الحق في الاعتراض بالشكل الذي يراه مناسباً).

فهل يعقل ذلك والنقابات لازالت مترددة في تبني هذا المطلب الضروري الذي سيكون أحد الأسلحة الضرورية في عمل النقابات القادم.

إن الإقلاع عن وجهات النظر القديمة مسألة حاسمة وضرورية والتي كانت تحكمها ظروف سياسية واقتصادية، منعت بل أضعفت دور الحركة النقابية والطبقة العاملة في التصدي الآن للهجوم الذي تتعرض له الطبقة العاملة على حقوقها ومتكسباتها فلابد للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي أن يقول كلمته في إطار مايجري من ترتيبات واصطفافات.

■ عادل ياسين

بصراحة

هل حقاً هذا شيوعي...

بعصبية سألني أحد عمال النسيج في القطاع الخاص بدمشق: هل حقاً أبو محمود شيوعي... سألته: من أبو محمود؟ قال: مدير معملنا..

لاأعرفه ولاأتذكر أن هذا الاسم قد مر علي في التنظيم. قال: على مايبدو أنت لاتعرف شيئاً.. ضحكت وقلت: يجوز عرفني عليه..

قال: أبو محمود من الشيوعيين القدامى وهو رئيس لجنة نقابية في القطاع الخاص ونحن لانعرف لأي فصيل ينتمي، فعلاً وعلى مايبدو أن العين أصابتكم أنتم الشيوعيين، لهذا انقسمتم ومازلتم تنقسمون، ضعفتم ومازلتم تضعفون، ولم تستفيدوا من التجارب وتتوحدوا وبضعفكم نضعف نحن العمال.

قلت: ماهي مشكلتك؟ ادخل في الموضوع.. لقد سمعت منك الكثير المزعج والمريح ولكني أود أن أعرف لماذا أنت منزعج من أبو محمود؟

قال: بصريح العبارة، أنا أعرفه منذ زمن بعيد حيث أنني أعمل نساجاً منذ الستينات - الله يرحمك يا موفق الحفار - اشتغلت في المعمل عندهم وكانوا مثالاً لأصحاب العمل الأوفياء.. (لم نحرم من شيء يعطونا حقوقنا وأزود، نسبونا للنقابات وللتأمينات وعلمونا كيف ندافع عن حقوقنا والله ماطلبوا منا أن ندخل الحزب الشيوعي، ولكننا صرنا كلنا شيوعيين.. ليش؟ لأنهم كانوا صادقين معنا ومنسجمين مع شيوعيتهم..)

طيب شو قصة أبو محمود؟

كان معنا في تلك الفترة شيوعي ونقابي جيد يدافع عنا..

إذا ماهي مشكلته؟

رب العمل عرف كيف يسيطر عليه... بسم الله الرحمن الرحيم، كيف حطو مدير للمعمل!

طيب شو المشكلة؟

قال وبحزن: في أحد الأيام طالبنا بتسجيل العمال الجدد بالتأمينات الاجتماعية وطلبنا صرف الزيادة الصادرة بمرسوم وطالبنا بتطبيق الصحة والعلاقة المهنية في المعمل وهذه كلها حقوق منصوص عليها في القوانين وعلمونا بأنها من صلب عملنا في الحركة النقابية..

ولكن أبو محمود وقف أمامنا وهو يصرخ: مابسجل حدا بالتأمنيات والزيادة مو من حقكم، هيك وجهتنا غرفة الصناعة..

يا رجل وحد الله، أنت شيوعي المفروض أنت وحدك تحقق هذه المطالب، مو هيك تعلمنا نحنا وياك بالحزب؟

ضحك وقال: أنا برات هالمعمل شيوعي، أما داخل المعمل فأنا مدير وبمثل صاحب العمل ومابقبل حدا منكم يتطاول واللي ماعجبوا يشرب مية البحر ويطلع برات المعمل واستقالته مقبولة فوراً..

(لا يا أبو محمود.. شو هالحكي.. هي الحقيقة.. واللي تعلمناه سوا.. ضحك وقال: ماطعمانا خبز، خلينا ندور على مصلحتنا والحزب يكون وسيلة لتحقيق مصالحنا.. صحيح بس الخاصة مو العامة..)

وسكت وشردت وسألت: هل صحيح أبو محمود يمثل الحزب الشيوعي في النقابة، وهل هو حقاً نقابي شيوعي؟

سأترك الجواب لمن رشح أبو محمود وارتكب مثل هذه الجريمة بحق الحزب وطبقتنا العاملة وحركتنا النقابية، عل ضميره يصحو ويعتذر من عمال سورية ويقول: أبو محمود مو شيوعي ونحن نعتذر منكم يا عمال سورية!!

■ **سهيل قوطرش**

مذكرة نقابة الصناعات المعدنية:

مخاطر وصعوبات... وإجحاف بحق العمال!!

تقدمت نقابة عمال الصناعات المعدنية بالمذكرة التالية عبر اتحاد عمال دمشق إلى الجهات الوصائية تحية عربية عمالية:

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٧ فوجئت نقابتنا ولجاننا النقابية وعمالنا بصدور القرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥ القاضي بمنح تعويض طبيعة العمل الخاصة بالوظائف والأعمال المحددة في المادة ٩٨ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وفقاً للأجر الذي يتقاضاه العامل ومن خلال قراءتنا لهذا القرار لاحظنا الإجحاف بحق عمالنا كون القرار الذي صدر لم يشر إلى أي مهنة في مجال الصناعات المعدنية والكهربائية وجاء مخالفاً لمشروع قرار سابق عرض علينا في كافة نقابات دمشق وأبدينا ملاحظاتنا عليه من خلال إضافة بعض المهن التي أغفلها المشروع المذكور والمرفق صورة عنه. إننا نتساءل: كيف صدر هذا القرار ومامدى مشاركة التنظيم النقابي في إعداده وهل الموضوع لايهم كافة فئات العمال مهما كانت مهنهم ودرجة الصعوبة والخطورة الناجمة عن ممارستهم لها.

إن عمالنا في الصناعات المعدنية والكهربائية يتعرضون لكافة المخاطر والصعوبات في تنفيذ أعمالهم وهم يستحقون طبيعة العمل مثلهم مثل غيرهم تماماً وعلى العكس لدينا مهن تستحق طبيعة العمل أكثر من المهن التي تضمنها القرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥ مشيرين إلى أننا عرضنا الموضوع في اجتماع رؤساء مكاتب النقابات بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٩ وأمام مجلس اتحاد دمشق بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣٠ وأمام رئيس الاتحاد المهني للكهرباء والصناعات المعدنية بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ وهذه مذكرتنا بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١.

راجين الاهتمام والعمل السريع والدؤوب كما عهدناكم لإيصال عمالنا إلى حقوقهم القانونية التي يحرمون منها دون معرفتنا بالأسباب. ■■

دور النقابات في محاربة الفساد

للنقابات دور كبير في محاربة الفساد، ولكن قبل كل شيء يجب انتزاع حق الإضراب وحق التظاهر، والابتعاد عن النقابية السياسية، التي لم تجلب إلا زيادة عدد المصفقين لسياسة الحكومة.

إن انتماء النقابيين إلى قواعدهم هو الأساس، ويكون من خلال تمثيل حقيقي، وليس توزيع حصص كما هو متبع، وكذلك، أن يكون تمثيل العمال في اللجان الإدارية هو بالانتخابات المباشرة من العمال، وليس تعييناً من الاتحاد العام والذي لايعرف إمكانية العمال كالعمال أنفسهم.

كذلك يجب أن تقلص الامتيازات للنقابيين في المواقع القيادية، اتحاد محافظة - اتحاد عام، من سيارات ومكاتب ورفاهية الشاليهات والبعثات، بشكل جعل ذلك القائد ينسى الطبقة التي ينتمي إليها، ويكون همه الحفاظ على هذه الامتيازات.

إن النقابات والعمل النقابي ليست امتيازاً وإنما هو مواجهة بين من يحاولون استغلال العمال والمدافعين عنهم وفي طليعتهم التنظيم النقابي.

إن توجه الحكومة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي سوف يزيد الهوة بين العمال وأرباب العمل، مما يعني أن اختيار القيادات النقابية في المرحلة القادمة يترتب عليه مسؤولية كبيرة، لأن الرأسماليين في الوقت الحاضر أصبحوا متمكنين من القرار الاقتصادي ويحاولون الوصول إلى القرار السياسي.

لذا لابد للنقابات من أن تكون جاهزة للرد وقيادة الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن حقوقها وتثبيت مكاسبها وهذا يحتاج إلى قادة حقيقيين، وليس إلى قياديين يهبطون بالمظلة على الطبقة العاملة.

ويمكن أن نضرب مثالاً في قانون العاملين الموحد رقم ١ عام ١٩٨٥ كيف كان اعتراض النقابات ضعيفاً على المادة ١٣٨ وغير مجد، وكان من المفروض التحرك بشكل قوي من خلال الإضرابات وغيرها لإسقاط هذه المادة باعتبارها سيفاً مسلطاً على كل من يحاول أن يقول لا للفاسدين والمفسدين.

إن توجه النقابات في الوقت الراهن يجب أن يكون نحو حماية الوطن والمواطن، خاصة وأننا في سورية مازالت بعض أراضينا محتلة، ويمكن للتنظيم النقابي أن يسهم في إطلاق الطاقات المبدعة لدى شعبنا، وعدم التفريط بدور الدولة في دعم التعليم المجاني والصحة، وإيجاد حل لمشكلة البطالة التي ترفد كل عام من ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف عاطل عن العمل سنوياً وذلك بإيجاد مشاريع استثمارية لتستوعب هذا العدد المتزايد من العاملين في سوق العمل.

■ **النقابي أديب العجمي**

الحكومة تفرط بالعمال بحجة خفض النفقات

تعميم رقم ٥/٣٢٨٣ الصادر عن مجلس الوزراء والمعمم من وزارة الصناعة برقم ١٧٩٦ /م د تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ والمتضمن:

أن تلتزم جميع الوزارات والمؤسسات والشركات وسائر الجهات العامة بإحالة مرضى القلب من العاملين لديها إلى أحد المشافي التالية:

- الهيئة العامة لمشفى المواساة.
- مركز جراحة القلب والأوعية الدموية.
- مشفى الأسد الجامعي.
- مركز الباسل لأمراض وجراحة القلب في دمشق.
- مركز الباسل لأمراض وجراحة القلب في حلب.

إننا إذ نستغرب صدور هذا التعميم ولاسيما بأنه من غير المعقول أن يراجع مرضى القلب في كل المحافظات فقط المشافي المنوه عنها في التعميم فهل يتحمل مرضى القلب النقل من الحسكة إلى إحدى هذه المستشفيات وهل تستطيع هذه المشافي تأمين الرعاية الصحيحة لهؤلاء المرضى؟

هل فهمت الحكومة اقتصاد السوق الاجتماعي بالتفريط بالإنسان العامل بحجة خفض النفقات؟ وهل استغنت الحكومة عن شعار الإنسان أغلى ما في الوجود؟... أم أن المرحلة تتطلب حتى إعادة النظر بالشعارات السابقة لصالح قوى السوق والسوء. ■■

وزارة ضد العمال؟!

إلى متى ستبقى حقوق عمال القطاع الخاص محل تجاذب بين أرباب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية التي تصر على مواقفها الداعمة لأرباب العمل على حساب عمالنا بحجة تشجيع القطاع الخاص فقلم الوزارة كان ومازال أخضر وفي كل المجالات لصالح أرباب العمل ولو كانوا على غير حق ومثالنا حقوق مائة وعشرين عاملاً مستباحة في معمل الدبس قسم منهم مسجل لدى التأمينات الاجتماعية والقسم الآخر غير مسجل علماً بأن خدماتهم تجاوزن عشر سنوات، وعندما يتعرض أي عامل لظروف طارئة يخصم عليه بدل يوم العمل يومين، أما بالنسبة للإجازات السنوية فلا يحصل عليها العاملون إلا بعد جهد جهيد وعندما اشتكى أحد العاملين إلى التأمينات الاجتماعية قام موظفو التأمينات الاجتماعية بإخبار رب العمل عن الشكوى المقدمة من هذا العامل مما أدى إلى طرده من العمل، والغريب أن من يتعرض لإصابة عمل لايعوض عليه بشيء، وقد حدثت عدة إصابات من هذا النوع كتعرض بعض العاملين على المكبس لبتر في أصابعهم دون أن يعوض عليهم أي تعويض مادي حسب القوانين والأنظمة.

وإذا ما اشتكى أحدهم يسرح من العمل، ومنطق رب العمل بأنني أستطيع أن أشتري الجميع فأعلى ما بخيلكم اركبوا!! فهل بهذه العقلية سنشجع القطاع الخاص؟! ■■

وزارة التربية بين تأمين فرص العمل وضياعها

بعد الإعلان عن مسابقة انتقاء المدرسين رقم ٥٤٣/١١٦٨(٥/٤) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٥ من وزارة التربية تم إجراؤها يوم السبت الموافق لـ ٢٠٠٥/٧/٩ لانتقاء مدرسين ومدرسات ومرشدين ومرشدات وأمناء مكاتب من حملة الشهادات الجامعية ..... لتعيينهم في مرحلة التعليم الثانوي ومرحلة التعليم الأساسي.

لقد بلغ عدد المتقدمين لهذه المسابقة من كافة الاختصاصات حوالي ٢٦٥٤٤ وتشمل المسابقة على امتحان تحريري ٥٠ علامة، ومقابلة شفوية ٢٠ علامة بعد نجاحه في التحريري بعلامة ٣٠ وعلامة تثقيل لمعدل الشهادة الجامعية ٣٠ علامة فتكون العلامة الإجمالية ١٠٠.

إن هذه المسابقة تأتي في ظل حاجة البلاد إلى مدرسين مؤهلين علمياً وتربوياً للمساهمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية من خلال تأمين فرص عمل لحملة الشهادات الجامعية لتناسب مكانتهم العلمية حتى لايتحولوا إلى رجال أعمال أو أي أعمال أخرى ولذلك تأتي من هنا أهمية المسابقات ونخص بالحديث هنا مسابقة انتقاء المدرسين هذا العام والتي تميزت عن المسابقات الأخرى نوعاً ما ولكن بقيت كغيرها من المسابقات الأخرى دون المستوى المطلوب ولأسباب كثيرة منها:

١. إذا كانت المسابقة هي التأكد من كفاءة المدرسين في تأدية دورهم التعليمي والتربوي على أكمل وجه من حيث المعلن، فإنها تنتقد ضمناً عدم الثقة في كفاءة النظام التعليمي الجامعي في البلاد.

٢. عدم وجود اعتمادات مادية كافية للتعليم تجعل نسبة المقبولين في المسابقة قليلة ولاتخضع لنظام الشواغر الموجودة على أرض الواقع والتي تخلق بدورها السرطان التربوي حيث يقوم مدرس اللغة العربية بتدريس مادة الفلسفة وخاصة في المناطق النائية، وهكذا..

٣. إبعاد المدرسين بعد نجاحهم في المسابقة إلى المحافظات البعيدة مما تجعل الأرضية عندهم مستعدة للهروب من العمل التربوي والتعليمي بسبب الاغتراب النفسي والاجتماعي والمشاكل الاقتصادية التي تتشكل عندهم فتنعكس كلها سلباً على التدريس (التجنيد الإجباري) وخلق جيل فاشل.

٤. المسابقات جميعها فشلت في إعطاء هؤلاء أي خبرة في تطوير أسلوبه التعليمي والتربوي. وقدرته على مخاطبة أفكار وعقول الطلاب.

٥. المتقدمون إلى المسابقة وخاصة الناجحين منهم لايتم تعيينهم جميعاً بل قسم ضئيل منهم وهذا يعني تحطم مستقبل هؤلاء المتسابقين فينتظرون مسابقة أخرى بعد سنة أو سنتين لأنهم فقدوا فرصتهم في التعيين.

٦. فشل جميع المسابقات في تعزيز دور العلوم الإنسانية في المجتمع على الرغم من أن الدول المتقدمة تعطي اهمية للعلوم الإنسانية لاتقل أهمية عن العلوم التجريبية.

٧. فيما يتعلق بأسئلة الامتحان التحريري لمسابقة العام فقد تميزت بما يلي:

- صعوبة أسئلة الثقافة العامة فيها فتميزت بتخصص واضح مثال: من فكر من الخلفاء العباسيين بحفر قناة السويس؟ وكان الأفضل أن تكون للشفهي.
- هنالك بحدود ٤ علامات من أربع مواد وخارج الاختصاص (أي توزيع العلامات ليس دقيقاً).

ومن خلال ماتقدم نستنتج بأن هذه المسابقات لاتحقق الهدف الصحيح المطلوب في العملية التعليمية - التربوية بل نجد أنها تتميز بتحطم مستقبل العديد من خريجي الجامعات، ونعتقد بأن إجراء دورات تكثيفية للطلاب الجامعيين في الفصل الدراسي وبإشراف المختصين والمحترمين هو أفضل من هذه المسابقة (البعد النظري + البعد العملي) ويوفر الوقت والجهد والمال، وكذلك تطبيق العدالة في نظام التثقيل لمعدل الشهادة الجامعية أي ليس من المعقول أن يحصل المتقدم على ٣٠ علامة بمعدل التخرج أعلى من ٥٨ على حساب ضياع فرص الآلاف من المتقدمين الذين حصلوا دون ٦٠ علامة.

■ **عابدين رشيد**

دردشات

شر التعليمات الموروبة!!

قال أحدهم يفتتح الحوار:

- تصدر قوانين ومراسيم وتوصيات، تنم عن اهتمام السلطة الجدي بمصالح الجماهير، فتثير جواً من التفاؤل يدغدغ جوانب من آمال الشعب، لكن سرعان ما يخبو هذا الأمل وينطفئ بعد حين، يخلف الخيبة والخذلان. سأل آخر:

- ولماذا يصدرونها إذاً؟

- لامتصاص تذمر الشعب من أمر ما، ثم يلتفون عليه بتعليمات تنفيذية موروبة معرقلة، أو بمادة كابحة تفسر على هوى المنفذ، لتلجم إيجابيات ما صدر. فشتان بين القانون وبين التنفيذ السليم له. اعترض آخر:

- أرجو أن تقرن كلامك بأمثلة تشبّه؟

- خذ مرسوم زيادة الأجور مثلاً، فالسلطة تعطي بيد وتأخذ أكثر مما أعطاه المرسوم باليد الأخرى، بزيادة أسعار مواد ضرورية، وحملتنا منا لاحصر لها. أو مثلا المادة ١٠٧ من قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم ٣٩ لعام ١٩٨١ التي تنص على حق مجلس الوزراء حل مؤتمر النقابة العام ومجالسها و.. إلخ، في حال انحرافها عن مهامها، بقرار غير قابل للطعن، أما ماهي الانحرافات المقصودة، فليست محددة ويبقى أمر تفسيرها خاضعاً لمزاجية مجلس الوزراء، علق آخر:

- إن هذه المادة تشكل سيف ديموقليس مسلطاً على رقبة نقابة المحامين، لحصر نشاطها في الحدود المرسومة لها، وأعتقد بأن قوانين تنظيم سائر المهن والجمعيات لا ولن تخلو من مثل هذه المادة اللاجمة. تدخل آخر قلقا:

- نقاشكم ولد في أعماق نفسي هواجس جدية، من نشر مثل هذه التعليمات التنفيذية الموروبة، والمادة الكابحة، تعلمون بأنني كردي قد ورثت تجريدي من حق المواطنة والحقوق المدنية، عن والدي الذي جرده منها إحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي الجائر، رغم أنه كان قد أنهى خدمة العلم، لذا صفقت بكل جوارحي ابتهاجاً، مع عشرات آلاف العوائل الكردية التي عانت الأمرين مثلي سنين طويلة لتوصية المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي نصت على حل مشكلة هذا الإحصاء المؤامرة، وننتظر تجسيدها على أرض الواقع على أحر من الجمر. وما نرجوه هو أن تكون قرارات الوزارة بشأنها جلية وواضحة خالية من نفذات تبيح لتعليمات تنفيذية موروبة، لئلا تدخلنا في تعقيدات جديدة «تعا و روح، وادفع.. هذا الباب أو ذاك» ألا ترون أن هواجسي مبررة؟ عقب الأخير:

- ثمة ذيل ثقيل لمشكلة الإحصاء، جثم على صدر سكان محافظة الجزيرة فقط وأعني به قرارات وزير داخلية أسبق، حذف أخضعت أمر تسجيل الوليد الجديد إلى شهادات وتحقيقات أمنية ومراجعات ورجاءات وتستمر عدة أشهر، بهدف أن لايتمكن المشمولون بالإحصاء من تسجيل أولادهم على خانة مواطنين آخرين، لإكسابهم حق المواطنة، فهل تظنون أن أباً في العالم يرضى بأن يسجل ابنه باسم أب آخر؟

إن الضرورة تقضي بإلغاء تلك القرارات الثقيلة المزعجة لانتفاء مبررات وجودها، بحل مشكلة الإحصاء، وأن يجري إتباع الرأس بالذنب.

■ **عبدي يوسف عابد**

مصنع سكر دير الزور
عمره ربع قرن.. ومعداته مستهلكة اقتصادياً وفنياً!!

كان قرار إنشاء المصنع عام ١٩٨١ وقد شيد في مدينة دير الزور بعيداً عن حقول الشوندر الموجودة بين البوكمال على بعد ١٣٠ كم والميادين على بعد ٤٦ كم. لم يتم التخطيط للمصنع بما يتناسب مع كمية الشوندر المنتظر إنتاجها، لذلك فيورد قسم كبير منه إلى المحافظات الأخرى والتي تبعد مسافات شاسعة عنه مثل محافظة حمص أو الغاب..إلخ.

يشمل المصنع مساحة ٧ هكتارات والحكومة قررت إيقاف معامل السكر ومن بينها مصنع دير الزور عن العمل عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨ لمدة ٥ سنوات بزعم تراجع أسعار السكر عالمياً(١) كانت شركات السكر تشرف على زراعة الشوندر، لكن الإشراف نقل إلى وزارة الزراعة بعد إعادة تشغيل المصانع، فكانت النتيجة أن المساحات المزروعة تراجعت وتدنت درجة حلاوة الشوندر من ١٦٪ إلى ١٢٪ (٢).

بلغ عدد عمال المصنع ٣٢٤ عام ٢٠٠٢ وقد ذكر مدير المصنع(٣) أنه يتم توريد الشوندر العلفي بدلاً من السكري مرة واحدة في العام، عوضاً عن توريد ثلاث عروات سنوياً، أي أن المصنع يشغل بثلث طاقته فقط وبمواد أولية غير ملائمة لصناعته، وقد قدم المهندس راغب حرب مدير المصنع عرضاً لدورة التشغيل عام ٢٠٠٢ فكانت الكميات الموردة من الشوندر ٣١٦٥٠٠طن، ١٦٠٠٠٠ طن من محافظة دير الزور والباقي أي النصف أيضاً من باقي المحافظات البعيدة عن المصنع. وتتكبد الشركة خسائر في النقل لهذا السبب تصل إلى مليون ل.س وتم إنتاج ٢١٨٠٠ طن من السكر الأبيض وكانت درجة الحلاوة ١١.٦٪ ونسبة الأجرام ١١.٨٪ بالإضافة إلى نقص الحلاوة الناجم عن النقل من مسافات بعيدة والتخزين الطويل، علماً أن نقص درجة حلاوة واحدة يعادل ٤٨٠ مليون ل.س. وقد أشار صالح عزيزي معاون وزير الصناعة(٤) أن الكلفة الحالية لكغ السكر تتراوح مابين ٤٠ ـ ٤٣ ل.س. وأن ٨٠٪ من ارتفاع الكلفة يعود إلى نوعية المادة الموردة إلى المصنع والتي لاتصلح فنياً للتصنيع ولاحتى للعلف، ومع ذلك فنحن نصنعها.

يبدو أن الاعتماد على الشوندر السكري فقط لصناعة السكر غير كاف. ينصح بدراسة الجدوى الاقتصادية لقصب السكر. وقصب السكر يزرع في الساحل السوري بكميات غير تجارية. تقوم جمهورية مصر العربية ودول أخرى بالجمع بين الشوندر السكري وقصب السكر لضمان العمل طوال العام لاستغلال الطاقة الإنتاجية إلى أبعد حد. لقصب السكر منتجات ثانوية لها استخدامات شتى، إذ ينجم عنه الدبس والمسمى العسل الأسود لقيمته الغذائية المرتفعة ولرخص ثمنه. ويستخدم التفل في صناعة الورق، فيحل مشكلة مصنع الورق المزمنة في دير الزور، كما يمكن استخدامه في معالجة مياه الصرف الصحي في القرى الصغيرة(٥) وهناك في قطرنا قرابة ١٣ ألف قرية ومزرعة.

البحث العلمي أساس التطور الصناعي والزراعي، علينا أن نهتم ببذار الشوندر السكري وقصب السكر، فننشئ معهداً لبحوث المحاصيل السكرية، كما تفعل الدول الأخرى المعنية مثل جمهورية مصر العربية (٦). فقد استنبط المركز البحثي المذكور ثلاثة أصناف جديدة من قصب السكر ذات إنتاجية عالية ومتفوقة بنسبة السكر وسيقوم المعهد بإكثار أربعة أصناف أخرى متميزة ومقاومة للحشرات والأمراض وسيتم عمل خريطة صنفية لقصب السكر في مصر حتى يزرع بكل محافظة الصنف المتفوق فيها.

وشركة السكر والصناعات التكاملية في مصر(٧) تضم ٢٢ مصنعاً عملاقاً وتعتمد الصناعات التكاملية على باجاس ومولاس القصب وهي الصناعات التقطيرية والبيوكيماويات والعطور ومستحضرات التجميل ولب الورق والخشب الحبيبي والأعلاف والأسمدة الطبيعية وورق الكتابة وورق الصحف وورق الكرافت للتعبئة وفوق ذلك صناعة المعدات الاستثمارية والوصول إلى إقامة مصنع للغير. إن المجال رحب جداً بالنسبة لصناعة السكر والصناعات المرافقة. مانزال حتى الآن نقتصر على جزء صغير من الإمكانيات المتاحة اقتصادياً لتشغيل أيدي عاملة كثيرة وللحصول على فائض قيمة مرتفع، سواء بالنسبة للأرباح أو الأجور. الصناعة المتطورة فنياً واقتصادياً هي تشابك معقد وغني بين الكثير من المدخلات والمخرجات، صمم اعتماداً على الدراسات الاقتصادية المسبقة والمستمرة لتنظيم الأداء وتطويره فأين نحن من ذلك؟

الأجور متدنية جداً في قطرنا ولقد أدخل في روعنا أن ذلك مزية نسبية فريدة علينا الحفاظ عليها وتكريسها. هذا خطأ كبير، إذ ينجم عنها انخفاض أشد في الإنتاجية والجودة. ذكرت بعض المصادر أن إنتاجية العامل العربي السوري أخفض من إنتاجية مثيله الأوروبي بعشر مرات وتجاهلت أن أجره أقل بـ٢٠ مرة. إن رفع الأجور بشكل كبير وتطبيق نظام حوافز متطور وتقديم أجر عيني إضافي على شكل طعام أثناء العمل، يرفع الإنتاجية على المدى المتوسط. وإن تدريب العمال وزيادة تحصيلهم العلمي والعملي في مكان العمل يصب في نفس الاتجاه. ويمكن الانتقال إلى التصدير، كما تقوم شركة السكر والصناعات التكاملية في جمهورية مصر العربية (٨) التي صدرت ماقيمته ٤٠ مليون دولار للسوق العراقية من سكر وصناعات تكاملية، وتسهم الشركة ببناء مصانع للسكر في دول عربية وأفريقية، كما وتعاقدت على إقامة ٥ مصانع سكر للجمهورية الإسلامية في إيران.

لتحقيق الأمن الغذائي في مادة السكر، يجب دراسة الاحتياج المتنامي والمساحات المطلوب زراعتها لتأمين تشغيل المصنع بكامل طاقته الإنتاجية وتوزعها قرب المصانع ونقل المصانع إلى المدن الصناعية القريبة من الحقول. هذه المدن الصناعية المفروض أن تغطي كامل مساحة القطر(٩).

هناك عقلية بائدة، نظن أن الآلات لاتموت! فنستمر بالإصلاح عمراً طويلاً: ينجم عن قدم المعدات والآلات أعطال كثيرة وتعطل عن الإنتاج وارتفاع كلفة الإنتاج والطاقة والإصلاح والصيانة وانخفاض الجودة.

تلزمنا المنافسة أن نعمل بشكل اقتصادي وأن تكون تجهيزاتنا الآلية عصرية مثل مثيلاتها في الدول الأخرى. إذا لم نفعل ذلك خرجنا خاسرين من الأسواق. يجب أن تشرف المؤسسة العامة للسكر على زراعة الشوندر السكري وقصب السكر، لأنها هي التي ستصنعه. تتعاون في ذلك مع الجامعات ومراكز البحث ومركز بحوث السكر الذي يجب إحداثه، كما يجب إلغاء ضريبة الإنتاج الزراعي التي تتحملها مصانع السكر، والتي تعادل ٩٪ من ثمن الشوندر. المفروض عوضاً عن تحميل مصانع السكر أعباء ترفع كلفته، أن تدعم زراعته وصناعته كما تقوم دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، الذي يدفع مبلغ ٢ مليار يورو سنوياً لـ ٢٦٠ ألف مزارع أوروبي يزرع السكر(١٠). يجب اختيار المواقع المثلى اقتصادياً للمصانع وتحديد الطاقة الإنتاجية الملائمة.

إن نقل مصنع دير الزور من موقعه الحالي في مدينة دير الزور إلى إحدى المدن الصناعية المقترحة في دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مدن صناعية في محافظة دير الزور(١١) القريبة من حقول الشوندر السكري، وليكن في شرق الميادين أو غربها (تم إقتراح ٩ مدن صناعية للمحافظة) رشيد جداً. إذ يوفر على المصنع كلفة نقل الشوندر وتدني الحلاوة بسبب زمن النقل الطويل.

إن كلفة نقل المصنع تتألف من ٢٢ مليون ل.س أعمال مدنية و١٩ مليون ل.س أعمال تركيب وثمن الأرض في المدينة الصناعية كما قدرها مدير المصنع (في مقابلة مع المدير أثناء زيارة للمصنع) هذه كلفة لمرة واحدة. كما ويبيع المصنع الأرض التي كان يشغلها في مدينة دير الزور بمساحة ٧ هكتارات بأسعار جيدة. إن عملية النقل مربحة للمصنع على المدى البعيد.

أصبح عمر المصنع ربع قرن وتعتبر معداته مستهلكة اقتصادياً وفنياً. من الضروري شراء مصنع جديد وتقديم ثلاث عروات من الشوندر السكري في العام. بالإضافة إلى قصب السكر وزراعة مايحتاجه المصنع من المواد الخام كاملاً قريباً منه. يجب رفع الأجور بشكل كبير لضمان الجودة وإنتاجية أعلى وتطبيق نظام حوافز إنتاجية اعتماداً على معايير تدرس من قبل الإدارة وممثلي العمال ومركز بحوث السكر واستنباط الأصناف الزراعية الأكثر ملاءمة حسب المناطق.

هكذا يصبح المصنع رابحاً وترتفع القيمة المضافة التي يوردها ويساهم بخلق مئات فرص العمل الجديدة في الصناعات التكاملية التي ينشئها ويثبت آلاف الفلاحين الذين يزرعون الشوندر ويخلق فرص عمل جديدة لآلاف يزرعون قصب السكر في أراضي تستصلح غير بعيدة عن سرير نهر الفرات ويكون مضاعف الاستثمار كبيراً جداً للتشابك الكبير الذي ينتجه بين الزراعة والصناعة. علينا أن نوطن الفكر الصناعي، اعتماداً على حسابات متطورة للكلفة ودراسات اقتصادية مستمرة للإنتاج والتسويق والاستثمار.

■ د. نزار عبد الله

الهوامش:

-١ المهندس طلال العضيمي ـ ماأسباب هدر١.٣ مليار ل.س سنوياً في زراعة وصناعة الشوندر السكري ـ الاقتصادية ـ ٢٠٠٢/٦/٢٣، ص١١.

-٢ م. طلال العضيمي ـ المصدر نفسه.

-٣ في مقابلة للكاتب عند زيارة للمصنع أثناء تحضير دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مدن صناعية في محافظة دير الزور حتى ٢٠٥٠.

-٤ جريدة تشرين ـ ٢٠٠٢/٩/١٠ ـ وزير الصناعة والزراعة خلال جولتهما بدير الزور.

-٥ جريدة الأهرام ـ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤، صفحة ٢٩ ـ مخلفات القصب تعالج مياه الصرف في فرنسا.

-٦ جريدة الأهرام تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٣، صفحة ١٣ ـ أصناف جديدة لقصب السكر تبشر بإنتاج متميز.

-٧ م. سمير عبد القادر ـ ٤٠ مليون صادرات السكر والصناعات التكاملية للسوق العراقي ـ جريدة الأهرام ـ تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٨، صفحة ٢٨.

-٨ م. سمير عبد القادر ـ المصدر نفسه.

-٩ دراسة سياسة الإعمار والمدن الصناعية حتى ٢٠٥٠ ـ ألقيت كمحاضرة في مكتبة الأسد ضمن إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية لعام ٢٠٠٥ ـ التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية.

-١٠ جريدة الحياة ـ ٢٠٠٥/٥/٢، صفحة١٣ ـ منظمة التجارة تصدر قراراً ضد أوروبا.

-١١ دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مدن صناعية في محافظة دير الزور حتى ٢٠٢٥ (دراسة غير منشورة).

■■

أما آن الأوان؟

وصول إنتاج محصول الشوندر السكري هذا العام إلى أكثر من ١.١٦٣٠٠٠ طن رغم المعوقات الكبيرة جداً التي ماتزال تواجه دورة زراعته وإنتاجه وتسويقه، والتي تبدأ مع محاولة تأمين البذار الجيدة عند بداية موسم الزراعة ولاتنتهي عند بيعه لمعامل السكر.

المشاكل نفسها تتكرر كل عام، وإلى الآن الحلول غائبة، ولايبدو أن هناك أي خطة استراتيجية للتعامل مع جملة العراقيل التي مابرحت تواجه الفلاحين والمزارعين في كل موسم جديد، وربما هذا مادفع العديد منهم للإحجام عن زراعة الشوندر السكري، والاعتماد في معيشتهم على زراعات أخرى... أو مهن أخرى!!

وباختصار فإن أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه هذه الزراعة تتلخص بالتالي:

١. ندرة البذار الجيدة المحسنة، عالية الحلاوة، وعدم قيام وزارة الزراعة بأية محاولة جدية لاستنباط بذار محلية مميزة رغم وجود المخابر الحديثة والكوادر الفنية المؤهلة، وهذا مايجعل الفلاح في حالة من القلق الدائم طوال مدة الدورة الزراعية، متمنياً أن يكون بذاره من النوع الجيد، وهذا لايظهر بصورة حاسمة ونهائية إلا عند أخذ العينات من المحصول أثناء تسويقه لمعامل السكر، وغالباً ماتكون النتائج مخيبة وعكس مايشتهي الفلاح.

٢. رفع نسبة الحلاوة ودرجة الحسم في المعامل وخاصة بعد القرار الجديد الذي حدد درجات الحسم ١٥٠ ل.س عن كل درجة حلاوة تقل عن ١٥٪ للطن الواحد وزيادة ٢٥٠ ل.س لكل درجة حلاوة تتجاوز الـ١٥٪ للطن الواحد.

٣. بيع الشوندر الذي تقل نسبة الحلاوة فيه عن ١١٪ بسعر التفل أي معاملته معاملة العلف، وهذا فيه كثير من الظلم للفلاحين الذين لاذنب لهم ولا مسؤولية عليهم في نوعية البذار التي حصلوا عليها.

٤. البعد الشاسع الذي يفصل حقول الإنتاج عن بعض معامل السكر الأمر الذي يتسبب بنسبة فقد عالية من الحلاوة.

٥. الابتزاز الكبير الذي يتعرض له الفلاحون من سائقي شاحنات مكتب الدور الذين يعاملون الفلاحين بكثير من المزاجية و الانتقائية نتيجة الطلب الكبير، وعدم السماح للفلاح باستعمال سيارته (إن وجدت) بنقل محصوله بنفسه!

٦. قدم خطوط الإنتاج في المعامل وتخلف المستودعات وعدم دقة العينات المأخوذة من المحاصيل المسوقة، وبالتالي فإن ذلك كله يدفع ثمنه وضريبته الفلاح الذي يظل طوال الوقت تحت رحمة الموظفين والمسؤولين عن التفريغ والاستيعاب وقياس درجة الحلاوة.

إن محصول الشوندر السكري من المحاصيل الاستراتيجية في بلدنا، وإذا استمرت هذه الصعوبات في خلق ومفاقمة المعاناة للفلاحين والمزارعين، فإننا سنصل إلى يوم لايبقى فيه فلاح واحد يزرع هذا المحصول، وبالتالي فإن المعالجة الحاسمة والفورية لجملة المعوقات التي بيناها أعلاه يجب أن تتم سريعاً، وإلا فإن المتضرر الوحيد سيكون الاقتصاد الوطني والفلاحين الفقراء.

■■

السجائر المزورة... مرة أخرى!

امتلأت الأسواق السورية عامة، وأسواق العاصمة تحديداً، بأعداد وكميات كبيرة من الدخان المزور مجهول المصدر!! وهذه الأنواع التي اختصت بتزوير سجائر «الحمراء» بشقيها «الطويلة والقصيرة» تجدها وقد رصفت في الأكشاك والبسطات، وحتى في البقاليات وبعض منافذ الموزعين المعتمدين!

وهذه ليست المرة الأولى، فبعد التجارب «الناجحة» التي شهدتها الأسواق المحلية في السنوات السابقة وآخرها منذ عامين، عاد المزورون ليضخوا كميات كبيرة من هذه السلعة «الشعبية» في الأسواق، وغالباً بمساعدة جهات رسمية نافذة، والخطير في الأمر أن هذه الأنواع المزيفة ثبت أنها تحتوي مواد سامة بالإضافة إلى المواد الضارة الموجودة في السجائر أصلاً.

وحسب الزميلة «الثورة» فإن جهات جمركية لابد أنها متورطة بهذا الموضوع، لأن عملية دخولها إلى الأراضي السورية وعبر حدودنا ليس بالأمر السهل: «لايمكن لهذه الأنواع الخطيرة من السجائر المهربة والمزورة أن تهبط إلينا من السماء لابد أن تمر عبر منافذنا الحدودية وهذه ليست مسؤولية أحد.. سوى الجمارك» وأكدت الصحيفة «أن هناك تسهيلات جمركية غير نظيفة تساهم في دخول هذه الكميات إلى أسواقنا المحلية».

ونظراً لخطورة الموضوع فقد أحال وزير الإعلام إلى مختلف المؤسسات الإعلامية كتاب مدير المؤسسة العامة للتبغ الذي قال فيه: «لوحظ في الآونة الأخيرة دخول بعض أنواع الدخان غير السوري الذي يقلد دخان الحمراء المعروف، وهذا الدخان مضاف إليه مواد سامة ومضرة بالصحة العامة. يرجى التفضل بالإيعاز لوسائل الإعلام لتغطية هذا الموضوع ونشر التوعية بالأخطار الصحية والمنعكسات الاقتصادية السلبية لهذا الدخان المزور وتوعية المستهلك لذلك».

إن هذه التغطية تضعنا أمام حقيقة جلية وهي أنه مايزال الكثير من المسؤولين غير مبالين أبداً بسلامة الناس وبصحتهم، ومايزال همهم الأوحد وشغلهم الشاغل هو الإثراء.. ولو تسبب ذلك بأضرار جسيمة للناس، وللاقتصاد الوطني بشكل عام.

■■

عمال الكرنك.. عام كامل بلا رواتب

عام كامل مر، وسبعون عاملاً وعاملة في شركة الكرنك ـ فرع طرطوس لم يقبضوا قرشاً واحداً من رواتبهم المتراكمة منذ أكثر من اثني عشر شهراً، هؤلاء العمال الذين لم يتركوا باباً إلا وطرقوه بدءاً من رؤسائهم في العمل مروراً بإدارة الفرع والإدارة العامة ووزارة السياحة وصولاً إلى رئاسة مجلس الوزراء، لم يجدوا إلى الآن من «يتبرع» و «يتكرم» ويحل مشكلتهم «المستعصية» وعود ووعود سمعوها من مسؤولين كثر «محترمين» جداً، ولكن لاشيء حصدوه سوى الكلام، بعضهم بدأ يبيع أثاث بيته، وبعضهم الآخر باع حتى البيت بانتظار فرج الله ولم يأت الفرج.

وهذه الظروف المأساوية تزداد صعوبة وتفاقماً كل يوم جديد وشهر جديد بلا أي راتب ولو جزئي.. أحد هؤلاء العمال أكد لصحيفتنا أنه لم يعد يجد من يقرضه ثمن ربطة خبز و أجرة باص بعد أن فاضت ديونه عن قدرته على إيفائها ولو بعد حين، وقال آخر إنه بات هو وأسرته بلا أي مأوى أو معين بعد أن عجز عن دفع إيجار بيته!

والسؤال هو: ماذا تنتظر إدارة الشركة ووزارة السياحة، هل يريدون أن يقتلوا عن سبق الإصرار والتعمد هؤلاء العمال مع عائلاتهم؟ هل تامين مبلغ ٨ ملايين ليرة سورية لهؤلاء أمر مستحيل، بينما تنفق الوزارة الكثير والقليل على أمور أقل أهمية وحساسية ومصيرية؟

إننا في «قاسيون» نطالب الإدارة العامة لشركة الكرنك وإدارة فرع طرطوس في الشركة ووزارة السياحة بالإسراع بصرف رواتب هؤلاء العمال بالسرعة الكلية، وتعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم، وإلا فإننا سنحملهم كامل المسؤولية عن كل مايمكن أن ينتج من تداعيات قد تكون سلبية من جراء التأخير والتقصير، كما ونطالب مجلس الوزراء بالمبادرة الفورية والمسؤولة لمعالجة هذه القضية وفعلا «من يأكل العصي.. ليس كمن يعدها».

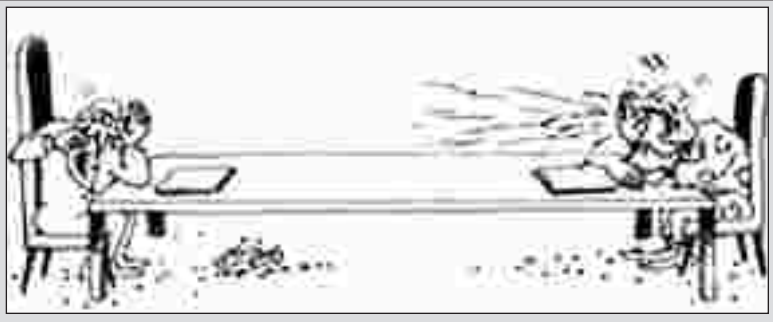

■■

هوامش حرفية بين السالب والموجب

الخلل والذلل الذي يعيشه التنظيم الحرفي من ترهل وتآكل والحلول لإنقاذه وإعادته إلى الحياة ليبقى فاعلاً ومؤثراً في عملية بناء اقتصاد البلد هي التي نقصدها من وراء هذا البحث.

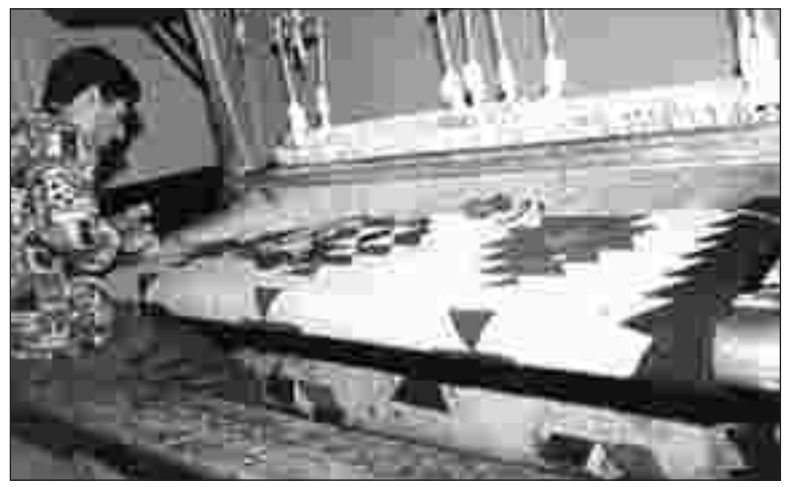

لقد تعاقبت على التنظيم قيادات منها من أعطى ونال ثقة الجماهير الحرفية بتواصله معها وإزالة معوقاتها، ومنها قيادات غيبت التنظيم عن أهدافه المعلنة وأبعدته عن قواعده المفترضة وكانت عقبة معيقة لتطوره وتحديثه مما أدى إلى عزلته وحال دون خدمة الوطن والمستهلك بعقلية بيروقراطية انتهازية أنتجت حالة من اليأس والإحباط انسلخت الجماهير عنه، تتلخص بعدة عوامل:

العامل الأول: الأنا والأنانية حلت مكان الجماعة والمصلحة العامة، والولاءات الشخصية حصدت المنافع والمكاسب وابتعدت عن العملية الإنتاجية في العطاء للمجتمع والوطن بأضواء الكم مكان النوع الفاعل المنتج ووظفت الكم ضمن بيروقراطية جامدة في غرف مغلقة لترتيب انتخابات تؤمن قيادات من الأزلام بعيدة عن الشفافية، هيلكية شكلية بعيدة عن الحركة الفاعلة ادعاء كاذب الانتماء وبعيد كل البعد عن العطاء.

العامل الثاني: وهو رديف الأول في المحتوى والمضمون احتواء القاعدة الصامتة على القاعدة المتحركة، تلقين وتدجين من الأعلى على تفصيل الخطط والبرامج من القاعدة قوالب جاهزة بعيدة عن الحوار وعن دارسة متأنية وموضوعية لخصائص الشريحة الحرفية المنتجة كون هذه الشريحة برجوازية صغيرة من صغار الكسبة مصالحها هي الأساس، مكانها بجانب من يخدم هذه المصالح تضم نخبة من المبدعين المنتجين اعتمادها على الذات وأبعد ماتكون عن السياسة والتسييس أعطت على مر الزمن الشيء الكثير من الإنتاج البضاعي الصغير.

إن من الأخطاء الفادحة التي وقع بها التنظيم الممثل بإدارات الجمعيات جهلهم في تركيب هذه الحرف والتفريق بين الإنتاجية والحرف الخدمية والتمايز الواضح بين الإنتاجية التي تخدم اقتصاد الوطن وبين الخدمية التي تخدم المستهلك.

الحرف الإنتاجية تضم صناعة الآلات والآليات الزراعية والصناعية وتصنيع قطع التبديل وقد تطورت هذه الحرف بتطور الآلة والتحقت لاحقاً بالثورة الصناعية بامتلاكها التكنولوجيا من أتمتة وتحكم و.... وسلك وليزر ودخل على هذه الحرف بالحداثة النسيج الآلي وصناعة الأحذية والأثاث المعدني وصناعة مواد البناء وصناعة العطور والصابون وانتقلت من العمل اليدوي إلى الآلي أما حرف الخدمية كالبناءين والحلاقين والحدادين والنجارين والتمديدات الصحية والكهربائية وصيانة السيارات وكل الأدوات الكهربائية وكل مايتعلق بالخدمات وهذا يتطلب بالضرورة الهامة إيجاد تنظيمين مختلفين في الهدف بالتمايز الواضح بين الحرف.

إن الإصلاح الإداري يفرض علينا تعديل المرسوم التشريعي ٢٥٠ الناظم للتنظيم الحرفي ليواكب روح العصر بعزل الجمعيات الإنتاجية عن الخدمية للتمايز الواضح والاختلاف في الهدف والمضمون.

إن ترتيب بيئتنا وفق أسس التطوير والتحديث يتطلب إصلاحاً إدارياً يراعي الاختلاف في نوعية الحرف، ليعيد النظر بكل ماهو قديم والذي أنتج ولادة جمعيات مختلطة ضيعت الحابل بالنابل وخلقت جمعيات هيكلية من نسيج غير متجانس في حرف بعيدة كل البعد عن بعضها بالأهداف وطاقة الإنتاج، لايجمعها أي جامع أعاقت العطاء لإنتاج منظم، وابتعدت عن خدمة الحرف والحرفيين وأوجدت مكاتب بعيدة عن أهدافها ووظائفها.

لقد طالب الحرفيون في كل المؤتمرات بلجان متخصصة تحقق ضرائب عادلة ذات خبرة لم تلق آذاناً صاغية من الاتحاد وإدارات الجمعيات والكثير منها بعيد عن الحرفة، وهذا ما شكل عبئاً مضافاً لأعباء كثيرة يعاني منها الحرفيون المنتجون.

إن التناقض بين الخدمي والإنتاجي ولد اختلافاً جوهرياً وأساسياً أفقد التنظيم دوره وأفرغه من محتواه وهدفه في لعب دور قيادي وإيجابي في عملية الإصلاح الاقتصادي في ربط الحرفيين بشكل إيجابي بحاجة الوطن من إنتاج منظم ضمن تعددية اقتصادية وإنتاج بضاعي صغير يتطور مع تطور الآلة، مختلف بشكل كلي عن الخدمي، يساهم مع الطبقة العاملة وقطاعها العام القائد ويصب في بوتقة واحدة يساهمان معاً في بناء البنية الاقتصادية ضمن تعددية متكافئة حاجة الوطن العليا في تأمين العملات الصعبة الضرورية في تأمين تكنولوجيا من أجل الدفاع عن الوطن وتأمين لقمة المواطن تحت مظلة الوطن الواقية للجميع، المطلوب من كل الجهات المعنية والوصائية والمتعاونة للقضاء على هذا الخلل القاتل للحرفي واقتصاد الوطن.

إن الحرفيين المنتجين قوة إنتاجية يجب أن تتعافى من أمراضها وأن يتم إنقاذ ماتبقى من التنظيم لتكون هناك ولادة من رحم المرسوم التشريعي ٢٥٠ ولادة جديدة تأخذ ماهو هام ومفيد من القديم وتوظيفه من جديد الذي له ضرورته إذا أردنا أن يكون للتنظيم الاستمرارية في الحياة لأن للماضي أهميته وللجديد ضرورته للتطوير والتحديث بهذا يتعافى التنظيم ويتأهل من جديد، ويأخذ دوره الفاعل والكامل والمؤثر في القواعد الحرفية كرديف للطبقة العاملة والقطاع العام القائد في تصنيع بدائله ملك الوطن والشعب على أن يتم تخليص شريحتنا المنتجة من أعدائها المتعهدين والسماسرة ناهبي الدولة والحرفيين معاً.

وأن تلعب الجمعيات والاتحاد همزة الوصل بين الحرفيين والقطاع العام القائد لاقتصاد البلاد لكي نضع الحصان أمام عربته والسير في الطريق الصحيح لابد من القضاء على الفساد والإفساد. ولكي يأخذ التنظيم الحرفي دور الكفيل والممول لابد أن يقوم بحراك فاعل بجولات ميدانية بساحة الحرفيين المنتجين الواسعة حيث هناك تواجد المبدعين المنتجين ومعظمهم خارج التنظيم ويتم بمحصلة هذه الجولات التعرف عن قرب على إنتاج الحرفيين المتنوع يوظف ضمن خطط أو برامج مرحلية حاجة القطاع في تصنيع بدائله وخطوط إنتاجية حاجته المستقبلية ليأخذ الاتحاد دور الوسيط والدليل، بالإضافة إلى الكفيل والممول وهذا ماسيشجع نخبة المبدعين والمنتجين بقوتها الإنتاجية ضمن إطار التنظيم وتحت مظلته وتتحرر هذه الشريحة من التهميش وهكذا يتم تفعيل ماطرح في المؤتمرات، الطروحات العالقة بأدراج مكاتب الاتحاد والجمعيات وبعض الجهات المعنية أن ترى النور، وتنقل بأمانة إلى مكتب المنظمات لمتابعتها متابعة جادة لدى القيادة السياسية بأعلى مستواها، ويتم مساءلة ومحاسبة المسيئين وخاصة بعض القيمين على إدارة جمعية الحدادة والخراطة، من ساهم في ترهل وابتزاز الكثير من الحرفيين خارج التنظيم وضياع الحقوق وتحويل الجمعية إلى بقرة حلوب مصالح ومنافع بألوف الليرات تذهب إلى الجيوب بعيدة عن صندوق الجمعية كشوفات وإكراميات سخية على منشآت لحرفيين خارج التنظيم عند حصولهم على وثيقة حرفي غير منتسب لتقديمها إلى مجلس المدينة ليحصل على تخفيض ضريبة النظافة مع آلاف التواقيع المأجورة على التكاليف ضريبة الدخل توقع بالجملة دون زيارة المنشأة وبالكثير من المؤثرات عندما يطرح الحرفيون عن عشوائية الضريبة وعدم عدالتها يقف مدير المالية ومن ينوب عنه ليقول بأعلى صوته معترفاً بأنه لايملك الكادر الكافي لتكون الضريبة مكانها وزمانها بعيداً عن مفعولها الرجعي لأن هناك أكثر من ٧٥٠٠٠ تكليف، وكادر المالية غير مؤهل لذلك ويضيف أن إشكالية عشوائية الضريبة تقع على الخبير الذي تعينه الجمعية ليوقع على التكاليف بالجملة داخل الغرفة المغلقة بعيداً عن الزيارة الميدانية للمنشآت ودارسة واقع الحرفي ودون أن يقرأ أو يعترض على الضريبة التي حققها مراقب المالية.....

إن الزمن زمن الحوار وبالحوار وحده نصل إلى الحقيقة بعيداً عن التلفيق والقوالب الجاهزة جميعاً تحت مظلة الوطن والجميع دون اختزال أحد مدعو ليأخذ دوره في بناء سورية الحديثة المنيعة على أعدائها ولامكان لمن جعل المسؤولية إلى حصد مكاسب ومصالح ومنافع على حساب لقمة الشعب، ومن أجل كرامة الوطن والمواطن سنضع من جديد الحصان أمام عربة التنظيم الحرفي وسيكون الطريق سالكاً أمام هذه العربة وسيتم إزالة الخلل والزلل وتفعيل دوره كمنظمة شعبية لها دورها الكامل في بناء سورية الوطن المظلة الواقية للجميع.

«الويل لأمة تأكل مما لاتزرع وتشرب مما لاتعصر وتلبس مما لاتنتج» (جبران خليل جبران).

■ **النقابي الحرفي الرفيق إدوار خوام**

رحيل

❖ حكمت ابراهيم خليل

غيب الموت الرفيق حكمت إبراهيم خليل (أبو يامن) يوم ٢٠٠٥/٧/٣ عن عمر يناهز الـ ٥٤ عاماً بعد إصابته بنوبة قلبية حادة

ولد الرفيق في مدينة حمص عام ١٩٥١ وانتسب إلى صفوف الحزب منذ عقد السبعينات من القرن الماضي كان من الناشطين في العمل بين صفوف العمال والفلاحين. انتخب في اللجان المنطقية العديدة وتمتع خلال عمله بثقة واحترام رفاقه وأصدقائه.

كان من المؤيدين للمؤتمر التاسع الإستثنائي وجلسته الأولى والثانية وكان متحمساً لنشاط اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وقد قام وفد من اللجنة المنطقية في حمص بتقديم التعازي لأسرة وأهل الفقيد ضم الرفيق محمد طباطب سكرتير اللجنة المنطقية والرفيق زهري زهرة عضو اللجنة المنطقية.

❖ عيسى النسب

غيّب الموت الرفيق د. عيسى النسب في مدينة السقيلبية. محافظة حماة، عن عمر يناهز الـ ٥٧ عاماً إثر مرض عضال

وقد شارك في تشييع جثمانه عدد كبير من الشيوعيين السوريين وجمع غفير من رفاقه وأصدقائه من مختلف المحافظات السورية.

انتسب الراحل إلى صفوف الحزب منذ نعومة أظفاره، وأوفد للدراسة في الاتحاد السوفييتي، وتخرج طبيباً جراحاً. وكان مسؤول منظمة الحزب في جامعة خاركوف حتى نهاية دراسته.

بقي الرفيق الراحل على علاقة متينة مع جميع الشيوعيين السوريين، وداعيا لوحدتهم..

تتقدم هيئة تحرير «قاسيون» بأحر التعازي إلى آل الفقيدين ورفاقهم وأصدقائهم، متمنية للجميع دوام الصحة والعمر المديد. ■■

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2005/7/20**

ماذا تقول يا صاحبي

دون الحد الأدنى

– صباح الخير.. أين كنت يا رجل.. ألم نتفق قبل أربعة أيام على اللقاء ظهر الجمعة لنزور صديقنا المدرس القديم؟

❖ لاأعرف ماذا سأقول لك.. أأقول إنني جد آسف لتخلفي عن اللقاء حسب الموعد؟ أم أقول إنها الفرصة «الذهبية» النادرة التي حالت بيني وبين موافاتك وأنستني الموعد؟

(وبلا طول كلام) أتيحت لي دون معرفة أو استعداد مسبق مصادفة كما قال العندليب الأسمر: كان يوم «سيرانك» أجمل صدفة

حيث التقيت الرفيق أنيس وهو يقف إلى جانب «باص» من حافلات الإدارة الموحدة قبيل ظهر الجمعة، وقد امتلأ الباص بالركاب كباراً وصغاراً الذاهبين إلى قرية من قرى ريف دمشق في رحلتهم السنوية العائلية بعد أن أغلقت المدرسة أبوابها وانتهى العام الدراسي، ودعاني للمشاركة في الرحلة، ولما ترددت في الجواب وبخاصة أنني «لا أحمل نقوداً» باردني بقوله: لاعليك اصعد يا رفيق، فالباص مدفوع الأجرة وسيتحرك مباشرة.

لم أصدق أذني وقلت في نفسي: «اجت والله جابها».

– أفهم من كلامك أنك صعدت إلى الباص وشاركتهم رحلتهم السنوية على بارد الماء!!

❖ نعم هذا ما حصل فعلا.. ولحسن حظي أني كنت قد استأذنت «عائلتي» قبل خروجي من البيت بحجة أنني مشغول حتى المساء.. اضف إلى ذلك أنني لم «أتحرج» من الرحلة العائلية.. فأنا كما تعرف «عائل»!!

– إذن هات حدثنا عن فرصتك الذهبية، أعني رحلتك تلك كيف قضيتها؟ وما انطباعك عنها؟!

❖ في الحقيقة كانت غاية في الإسعاد والانشراح، فالجميع تقريباً أحاطوني بأطيب الترحيب والضيافة، فأنا المشارك «الفردي» الوحيد في الرحلة بينهم، كأس شاي من محسن وفنجان قهوة من أم محمود وسندويشة من نزار وقطعة «كبة» من أمين وتفاحة من ناريمان.. وباختصار شديد كانوا رائعين كعادتهم. لاأطيب ولاأصفى في كنف طبيعة لاأجمل ولا أحلى: غناء ومرح وحبور... ولكني والحق يقال بقيت منشغلاً بيني وبين نفسي «بتحليل» الواقع الذي نعانيه، وهذا ماأحزنني وكدرني، فالغالبية العظمى من أبناء الشعب تفتقر إلى الحد الأدنى، أو بصراحة أكبر. إلى مادون الحد الإنساني من حق الراحة والاستجمام، فالكل يسعى لاهثاً وراء اللقمة ويشق الأنفس.. ومجرد التفكير برحلة يجعل الإنسان يعاني الغم والهم طويلاً، فهي تكلف فوق الطاقة وتستهلك مصروفاً لاتتحمله «الميزانية» الشهرية ولاحتى السنوية، وكذلك فإن الوقت غالباً لايسمح لأنه مستنزف بأكثره في الكد والعمل وطلب العيش!!

– أليس من الحق الطبيعي للمرء أن تكون له عطلته الأسبوعية «المريحة» ليتمتع مع عائلته بارتياد مطعم أو القيام بنزهة.. أليس من حقه أن يستعيد بين الفترة والأخرى نشاطه الجسدي وقوته ليواصل العمل بكفاءة وقدرة.. ألم يقرع آذاننا القول المأثور: «إن لجسدك عليك حقا..» والسؤال الأهم: لماذا تغدو الرحلة أو «السيران» عزيزة وعزيزاً إلى هذا الحد... وهل من المعقول أن يحرم الإنسان حتى من نزهة «محترمة» واحدة طوال أشهر الصيف؟

❖ قبل هذا وذاك هل يتوفر للغالبية من أبناء الشعب الطعام المغذي فعلا وهل بمقدورهم الحصول على مايحتاجونه من اللحوم والخضراوات والفواكه والحلويات.. وكما تعرف فإن سعر الكيلو من اللحم قفز ومن زمن فوق أربعمائة ليرة .. فمن أين يتسنى لأصحاب الدخل المحدود تناول حاجتهم الفعلية من الطعام والشراب؟

– كثيرة ولا شك تلك الأسئلة والتساؤلات.. ولكن العجيب الغريب ألا تحرك لدى «المسؤولين» ساكنا فهم يرفلون بثوب النعيم وبينهم ومعهم من طالبت أيديهم ثروة الوطن والمواطنين فتنعموا بما لذ وطاب من مراكز وخيرات وقصور ومزارع وتركوا الجماهير لاقتصاد السوق «الاجتماعي».. لقد ذكروني بأغنية عبد الحليم حافظ: في يوم.. في شهر.. في سنة.. تهدا الجراح وتنام!! التي كرسوها لنعيشها على أرض الواقع ولكن بمدى أطول وأبعد وأقسى.. ونسمع تنظيرات وتوصيات .. جعجعة ولا نرى طحينا بل "طحنا"، وخايف أقول «يلي بقلبي»... فماذا تقول يا صاحبي؟!

■ **محمد علي طه**

ملوحيات

كشك شرطة ومخابرات في وزارة الثقافة

قضيت من عمري حوالي عشرين سنة موظفاً في وزارة الثقافة ولم يكنْ على باب الوزارة كشكٌ ولاحرس، كنا ندخل حينا من الباب الشرقي وحيناً من الباب الغربي.

منذ أيام مررت بوزارة الثقافة فإذا على بابها كشك يقف فيه شرطي وكرسي يجلس عليه عنصر المخابرات.

وتساءلت:

لا يدخل إلى وزارة الثقافة إلا أديب أو شاعر أو فنان فلماذا الشرطة ولماذا المخابرات(١)؟

أترانا كنا في الوزارة أكثر أماناً في أيام الذعر فأصبحنا أقل أماناً في أيام الأمن، أم أن القضية قضية وجاهة؟

رحمك الله يا يوسف أشقر فقد رفضت وضع حراسة على الوزارة.

هامش:

(١) لم أزر وزارة الثقافة وقال لي من زارها: إن الداخل إليها يخضع لأسئلة وإجراءات.

دمشق ٢٠٠٥/٥/٢٥

■ عبد المعين الملوحي

«شيوعي مزمن»

نهب آثار العراق يترك فجوة كبيرة في فهم تاريخه

وضع العراق على قائمة تضم أكثر من ١٠٠ موقع أثري مُعرض للخطر في العالم بعد أن قرر الخبراء أنه أصبح بؤرة نشطة لسرقة الآثار، حيث تتعرض المواقع الأثرية العراقية للنهب بدرجة كبيرة، مما يهدد بترك فجوات كبيرة في فهم تاريخه الغني.

وقال صندوق الآثار العالمي إن العاصمة الآشورية القديمة نينوى والزكورة في أور وفناء معبد بابل ومنارة سامراء التي يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر ترك العنف ندوبه عليها، مضيفا في تقريره أن النهب أضر بمواقع أخرى لا تقل أهمية خاصة في الجنوب.

وقال مدير متحف العراق دوني جورج الذي كان في بوسطن بالولايات المتحدة في الفترة الأخيرة للترويج لكتاب عن محتويات المتحف وعملية نهبها، إن «ما سرق ليس ميراث العراق وحده.. إنه ميراث الإنسانية وأصل الحضارة وعلوم الحيوان، فعندما تفقد مثل هذه الأشياء ولو حتى قطعة واحدة تكون الخسارة كبيرة».

وما زالت القطع الأثرية العراقية التي تؤرخ لآلاف السنين من تاريخ البشرية تتحول إلى مقتنيات خاصة في مختلف أرجاء العالم. ويشعر علماء الآثار بالقلق من أن هذه القطع بمجرد نقلها من مكانها يصبح من شبه المستحيل فهمها خارج سياقها، فهي فور كشفها تهرب إلى خارج البلاد عبر الأردن ولبنان وتركيا إلى أوروبا والولايات المتحدة وتغمر الأسواق السوداء للآثار.

وأوضح مدير متحف بغداد أن اللصوص الذين نهبوا ١٥ ألف قطعة منه عندما استولت القوات الأميركية على المدينة في نيسان ٢٠٠٣ محترفون وكانت لديهم معلومات داخلية عن المتحف والآثار الموجودة به، حيث دخلوا المبنى باستخدام قاطعات زجاج واختاروا بعناية قطع الآثار الحقيقية من بين القطع المقلدة، وعثروا على مخزن يضم صناديق مكدسة بالحلي الثمينة.

اليونيسكو تحذر

كما حذر المدير العام لمنظمة اليونيسكو من تعرض الآثار العراقية إلى الضياع بسبب عمليات التنقيب غير الشرعية ووجود القوات الأميركية في مواقع بابل والحضر جنوب البلاد.

وقال في افتتاح الاجتماع الثاني للجنة الدولية للحفاظ على التراث الثقافي العراقي المنعقد في باريس إن «عمليات التنقيب غير الشرعية مستمرة مع الأسف في تدمير التراث العراقي وخصوصا في مواقع إيسني وأم العقارب».

وأكد أن إقامة قواعد عسكرية فوق مواقع أثرية أو قريبا منها «يجب أن يدفعنا إلى حشد كل الطاقات لأن الأضرار لا يمكن إصلاحها».

وكان الصندوق العالمي للآثار قد أدرج العراق بكافة مواقعه الأثرية والثقافية ضمن آخر قائمة له للمواقع الأثرية المهددة في العالم.

وأعلن رئيس الصندوق أنها المرة الأولى التي يدرج فيها بلد بكامله على اللائحة، فكل ما هو ثقافي في العراق مهدد.

القائمون على الصندوق صرحوا بأن أعمال النهب وعدم القدرة على القيام بعمليات ترميم في الدولة التي تمزقها الحرب، زادت من خسائرها فيما يتعلق بآثار يرجع تاريخها إلى ١٠ آلاف عام ويمكن أن تختفي نهائيا.

المواقع الأثرية

ويوجد نحو ١٠ آلاف موقع أثري في العراق تعرض منها الكثير للنهب عقب الاحتلال الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣. وقد تعثرت معظم جهود الترميم نظرا لاستمرار المعارك التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة.

وتشمل المواقع العراقية فناء معبد في منطقة بابل حيث قام الملك البابلي حمورابي بسن أول قانون. ومنذ بداية الاحتلال نُهب ما يزيد عن ألف قطعة أثرية من البلاد وظهرت في السوق الدولية.

يذكر أن صندوق الآثار العالمي منظمة خاصة تأسست عام ١٩٦٥ وتتخذ من نيويورك مقرا لها، وتعمل على الدفاع عن التراث المعماري العالمي وتنفق نحو ٣٥ مليون دولار في أعمال الترميم منذ عام ١٩٩٦.

وقد ضمت قائمته التي يصدرها كل سنتين بالاستناد إلى آراء متخصصين دوليين ١٠٠ موقع معرض للخطر، منها مواقع في سورية وإيطاليا والهند والصين وبيرو والمكسيك وإيرلندا وإندونيسيا وساموا ونيبال. ■■

هادي العلوي

كان هادي العَلَوِيُ استلَمَ الجُرْفَ وفَرّغَ التوتِ في الضفّة ...
وهو الآنَ يمضي
يربطُ القاربَ بالمَرْسِ الذي قد فَتَلَتْهُ أمس كفّاهُ
إلى الصفصافة العُظمى؛
عجيبٌ أمْرُ هادي العَلَوِيّ :
الغرفةُ السابعةُ استنفدَت النورَ ،
وقد ضاقَ بها (ضاقتْ به ؟)
فهو يسري خارجَ الجدرانِ والألوان
يسري داخلَ العَتْمَة
كي يبلغَ ماءً لا يَبلُ الرِّيقَ
ماءً ليس فيه من صفات الماء إلاّ البرق
ماءً ظلّ يُغريه بنار المستحيل
القاربُ المربوطُ بالمَرْسِ إلى الصفصافة العُظمى
اختفى في هَبّة الريح ...
وهادي العَلَوِيُ اقتَعَدَ الأرضَ
هنا ، في الضفّة الأخرى _
بعيداً عن مَزارٍ عابرٍ
عن جسدٍ
أو بُلْغة ...
كان على التُرْبة يَختَطُ قناديلَ من الأوراقِ أبراجاً
ورايات حريقْ ...
لندن ٢٠٠٥/٦/٦

■ سعدي يوسف
saadi@yousef5757.freeserve.co.uk

رسالة براءة
نبذ من يتاجر بآلام ومصائب الشعب السوري

تلقت «قاسيون» عبر بريدها الالكتروني الرسالة التالية:

نحن أبناء بلدة خبب، البلدة الآمنة الوادعة والتي تعيش بمحبة وألفة مع محيطها الإسلامي، وبالأخص بلدة الصنمين المجاورة. نعلن للجميع بعد مراجعة المطرانية، وكبار الأهالي في البلدة. تبرؤنا من الشرطي السابق بسام درويش، صاحب موقع الناقد الذي يموله الإسرائيلي دانييل بابز. لما بدر منه من شتم نبي الإسلام في اجتماع المعارضة الأخير الذي أقيم في واشنطن. وكما إننا لا نقبل بأي كلام يوجه لربنا وإلهنا يسوع المسيح كذلك نرفض رفضا باتا قاطعا، أي شتم لنبي الإسلام، الذي نحترمه ونجله ونحن بما نمثل من فعاليات روحية وسياسية واقتصادية نعلن نبذنا لكل ما كتبه الشرطي بسام بحق الديانة الإسلامية الكريمة.

كما ننوه إلى موقفه وادعائه بالانتماء إلى أمريكا وافتخاره بذلك الانتماء، ونعتز نحن هنا في خبب وبصير بانتمائنا العربي الصميم ونرفضنا لكل أشكال التبعية والاستزلام للخارج، ونهيب بجميع أهالي خبب وبصير الوطنيين العمل على نبذ هذا الشرطي وأمثاله من عملاء أمريكا الغادري والفياض والشلغين والمسلماني وكل من يتاجر بآلام ومصائب الشعب السوري.

أهالي بلدة خبب وبصير عنهم: معن فلوح، ناظم فلوح، بطرس درويش، فايز القائد.

■ وسيم أبو سيف

مهرجان السنديان الثقافي

تلقت «قاسيون» الرسالة التالية عبر البريد الالكتروني:

في حضن الملاجة التي تستقبل كل عام الفن بكافة أشكاله ، الشعر والفن التشكيلي والموسيقا والمسرح.

تطل علينا فعالية مهمة وذلك بتاريخ ١٠/ ٢٠٠٥/٧ ولغاية ٢٠٠٥/٨/٥ وهي ملتقى النحت السنوي.

ان أسرة مهرجان السنديان الثقافي وبالتعاون مع معهد الفنون التطبيقية بدمشق بقيادة الفنان النحات أكثم عبد الحميد والفنان النحات اياد بلال يعملان على أن يعانق كل فنان من قسم النحت في المعهد كتلة حجرية كبيرة لتشكيلها عملاً فنياً يحاكي المكان ويرصد الزمان وتسجل لحظات اليوم ذكرى تقبع في الذاكرة والوجدان صاقلة الحس البصري للمشاهد ومؤمنة بالإنسان القادم.

وبانتهاء الملتقى وإنهاء نحت الكتل توزع في ساحة المهرجان شاهدة على العصر، ويكون قد حان موعد لقاء الشعر والموسيقا والمسرح ليسجل أهم شعراء الوطن قصائد حب وولاء من أجل الإنسان .

بدعمكم أيها الأصدقاء ينهض الفن ليرقى بالإنسان والمجتمع (كونوا معنا تكونوا مع أولادكم). فنانين ورجال أعمال وصناعيين وعمال وطلبة و إعلاميين للزيارة والدعم.

المكان: قرية الملاجة – طريق الدريكيش – طرطوس

أسرة مهرجان السنديان الثقافي

■ مسؤول الفن التشكيلي
المهندس علي سليمان
aosrem@scs-net.org

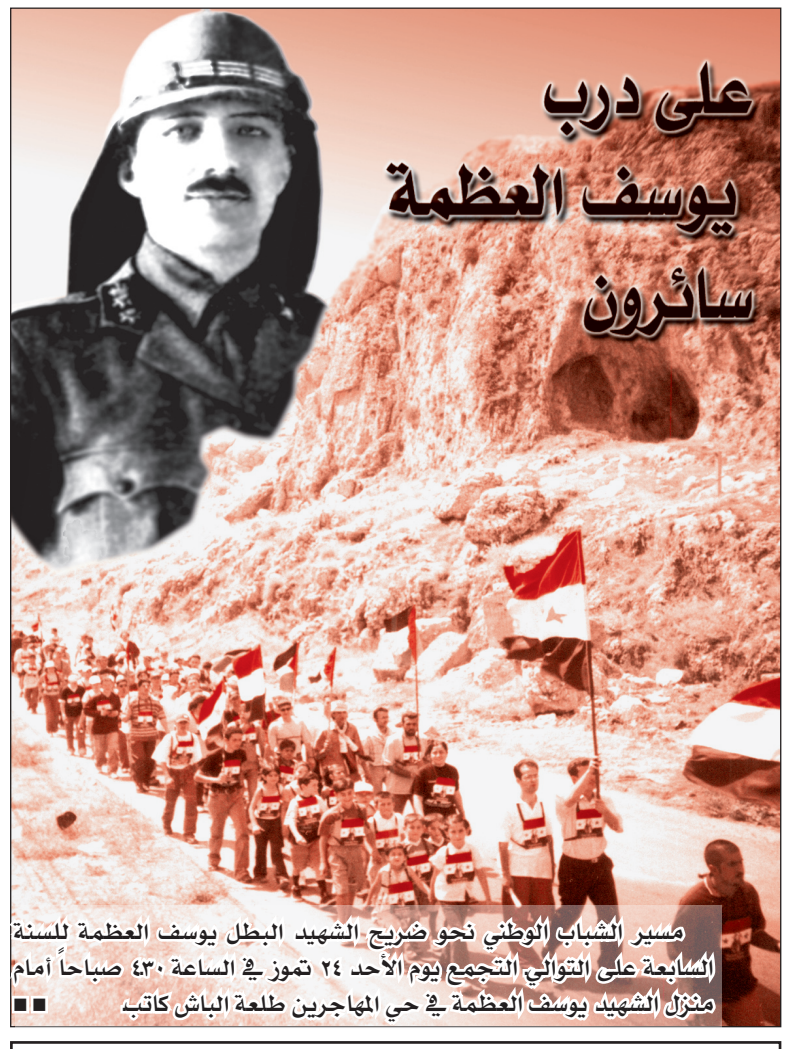

مسير الشباب الوطني نحو ضريح الشهيد البطل يوسف العظمة للسنة السابعة على التوالي التجمع يوم الأحد ٢٤ تموز في الساعة ٤٣٠ صباحاً أمام منزل الشهيد يوسف العظمة في حي المهاجرين طلعة الباش كاتب ■■

بمناسبة العطلة السنوية، تحتجب «قاسيون» عن الصدور لعدد واحد، وتعاود الصدور في العدد ٢٥٣ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨.

تصبحون على وطن

«مواطن».. وحكومة

وما زال الحديث في ازدياد..

كثير من المسؤولين يؤكدون أن سورية أرض بكر، وسوق يانعة لجميع أنواع الاستثمارات... وأن السوق السورية هي سوق واعدة.. ولا ينقصها إلاّ مجيء المستثمرين، بعد أن أكدوا، على لسان وزير المال، أن لا قيود على جنسية الشركات والمستثمرين، من شركات التأمين الخاصة التي فُتحتْ لها الأبواب بعد إغلاق دام نحو أربعين عاما.. إلى التوجه اللافت نحو تشجيع الاستثمارات السياحية، بعد أن اكتشفوا أن سورية تملك الكثير من المقومات التي يمكن أن تجعلها في مقدمة الدول السياحية في العالم..

وفي الجهة المقابلة، يقف من حملَ بجدارة لقب «مواطن»، وهو يقرأ مندهشاً عناوين الصحف وتصريحات المسؤولين عن بلد هو أبعد الناس عن خيراته.. ويتساءل: عن أي بلد يتحدثون؟!..

ولكي لا يقع المندهش طويلاً في حيرة السؤال، يؤكد هؤلاء المسؤولون بشكل قاطع أن مجمل التوجهات التي يعملون بها ما هي إلاّ لسواد عيون ذاك المواطن أولاً وأخيراً!!.. ويقولون: صحيح أننا فتحنا البلاد على مصراعيها.. ولكننا لم ننساكم..**والدليل:**

■ «المحافظون يتسابقون لتشخيص مشكلات المواطنين.. ويقترحون آليات جديدة لمعالجتها.. بعد أن أصبحوا خلية نحل في كل محافظة كرمى لعيون المواطن»!!..

■ الدردري يتابع جهوده المكثفة للتبشير بالخلاص من خلال «اقتصاد السوق الاجتماعي».. ومن خلال ورشات العمل في مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي التي يشرف عليها..

■ سعر سهم «سيريتيل» يرتفع إلى ٧١٥ ل.س.. والحبل على الجرار..

■ وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تتوقع الانتهاء من إعداد قانون العمل الجديد في أيلول القادم بعد أن تشارك منظمة العمل الدولية في وضعه.. وما زالت السيدة الوزيرة تدعم أرباب العمل على حساب العمال!!..

■ ولن تكون هناك منغصات في تأمين النقل.. لأن وزارة النقل ستعقد في نهاية هذا الشهر المنتدى الأول للنقل ومستلزماته في فندق الشام.. وحرصاً على راحة المواطنين، فالمواصلات ستؤمن مجاناً من دمشق إلى مدينة المعارض لمتابعة إنجازات المعرض الدولي للنقل (ITREX)..

■ وزيادة في رفاهية المواطنين، أصبح في سورية الآن مجلة «توب جير» (Topgear)، المجلة الأولى عالمياً المتخصصة في مجال السيارات..

■ وزيادة في الخدمات، تطرح شركة «كركور» للتجارة سيارة «بورا» (BORA) التي تعجز عنها الكلمات.. بعد تقديم كفالة مجانية لمدة ثلاث سنوات مع عداد مفتوح..

■ ونظراً لأهمية المعلوماتية، افتتح رئيس الوزراء الأولمبياد العربي الثاني في المعلوماتية (AOI)، كبيئة تتيح للشباب السوري اكتساب المزيد من الخبرات..

■ وكي تكتمل الرفاهية والمتعة.. يدعوكم شيراتون دمشق، أول الشهر القادم، لقضاء «سهرة العمر في ليلة واحدة» مع عاصي الحلاني ومي حريري، بتذكرة رمزية تتراوح قيمتها للشخص الواحد من ٣٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل.س فقط لا غير..

الحديث في ازدياد.. والدهشة في ازدياد.. تختلط مفاهيم البطولة بالهزيمة.. الدعارة بالاستثمار والاقتصاد السياحي..

ما الذي يجعل الناس العقلاء يتخلون عن عقولهم برضاهم؟؟!!

❖ علي الديك يحيي حفلاً تكريمياً (لأبطال) الكرة السورية الشباب بمناسبة خسارتهم أمام شباب البرازيل؟؟!!..

❖ استثمارات سياحية وفندقية جديدة، للتعبير عن فحولة الأشقاء العرب من دول الخليج.. حيث لم تعد الشقق المفروشة كافية لهذه الرسالة الحضارية!!..

❖ مصطلحات جديدة وجديدة يتفنن فيها دعاة الإصلاح والانفتاح، ليبقى المواطن في واد.. واللقمة في واد..

❖ الاحتفالات البطولية في واد.. والأبطال في واد آخر:

«إن عشت فعش حراً.. أو مت كالأشجار وقوفاً.. وقوفاً كالأشجار».. كلمات أخيرة أنشدها الأسير الشهيد هايل أبو زيد قبل أن يرحل.. كلمات قليلة.. لا تقبل المواربة.. ترسم عنواناً للوطن..

■ كمال مراد
kamal@kassioun.org